سلسلة نصوص تراثية للباحثين (٣١٥)

ما قيل فيه

لا دليل عليه

من كتب اللغة والأدب والنحو

د/ يوسف بن حمود الحوشان

١٤٤٣هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة

ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد

فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل بواسطة المكتبة الشاملة

معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها وهي مشاعة لمن يستفيد منها

وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق

يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام https://t.me/dralhoshan

١. ١-"وهذا الضرب قسمان:

١- لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا١ كناية٢ عن الفعل متعلف بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة٣.

---

١ أي من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تلعقه بالمفعول.

٢ وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق، بناء "على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فيدعي أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه "كناية عنه" أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريقة الكناية.

٣ قال العصام: "ولا بد للمعنى أيضا من قرينة"، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل؛ لأنه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وإن كانت القرينة وهي مقام المدح في مثال المصنف غير مانعة، فالكناية ليس معها قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي وحينئذ لا يجوز إرادته من اللفظ مع لازمة، وهذا القيد مخرج للمجاز إذ لا تجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف. **ولا دليل على** نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فتقول "فلان يعطي" أي كل أحد؛ لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا. وقوله: ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾ يحتمله. والحق أن العموم مستفاد من القرائن. وقال الإنبابي: قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل في كلام المصنف؛ لأنه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص أي معين.". (١)

٢. ٢-"المختص" وهذا أقرب١:

قيل٢: ومجامعته له إما مع التقديم كقوله تعالى: ﴿إنما أنت مذكر، لست عليهم بمصيطر﴾ ، وإما مع التأخير كقولك: ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو.

وفي كون هذين مما نحن فيه نظر٣.

الرابع٤ أن أصل الثاني٥ أن يكون ما استعمل فيه مما يجهله المخاطب وينكره ٦، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٢/١٤٥

١ أي إلى الصواب إذ **لا دليل على** الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد فالخلاصة أنه:
يجوز اجتماع العطف بلا مع إنما بلا شرط عند الخطيب.
وبشرط أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف عند السكاكي.
وعند عبد القاهر يستحسن أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف.
٢ راجع ٢٧١ من الدلائل.
٣ لأن الكلام في النفي بلا العاطفة **ولا دليل على** امتناع نحو "ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد"، وفي التنزيل وما أنت بمسمع من في القبور أن أنت إلا نذير.
ملاحظة:
النفي في جملة تامة يجتمع مع النفي والاستثناء ومع إنما ومع التقديم، مثل إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر، ونحو ما جاءني محمود وإنما جاءني سعيد.
أما النفي بلا العاطفة للمفرد فهذا هو ما سبق أن ذكرنا أنه يقارن إنما والتقديم، ولا يصح أن يقارن ما وإلا.
٤ راجع ١٢٨ المفتاح.
٥ أي ما وإلا راجع ٢٥٥ وما بعدها من الدلائل.
٦ يلاحظ أن قصر التعيين لا إنكار فيه، فمجيء الإنكار فيه على خلاف الأصل.
وهذا بخلاف إنما فإن أصلها أن يكون ما استعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره. فالفرق بين الطريقين يكون محل الأول مما يحتاج فيه إلى التأكيد ومحل الثاني مما لا يفتق إلى ذلك، وإلا فلا بد من الجهل والإنكار فيهما، فالمراد بما يجهله أن يكون شأنه مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في القصر مطلقا بأي طريق، ولذلك قالوا إن كلام الخطيب فيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطألم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الفائدة –وهي أعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم–، ثم أجابوا عن ذلك بأن مراده أن وإنما، تكون لخبر من شأنه إلا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح.". [1]

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٣٤

٣. ٣-"وقوله أيضا:

تمسي الأماني صرعي دون مبلغه ... فما يقول لشيء ليت ذلك لي١

وقول ابن نباتة السعدي:

لم يبق جودك لي شيئا أؤمله ... تركتني أصحب الدنيا بلا أمل

قيل: نظر فيه إلى قول أبي الطيب وقد أربى عليه في المدح والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله في حيز من تمنى شيئا.

ب- وضرب يخرج مخرج المثل٢، كقوله تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾ .

وقول الذبياني:

ولست مبستبق أخا لا تلمه ... على شعث، أي الرجال المهذب٣

---

١ المعنى أن الأماني لا تصل إلى مدى غاياته وآماله فهو لا يتمنى أمنية؛ لأنه يدرك أكثر ما يتمناه أمثاله فلا تجده يتمنى شيئا يناله.

٢ بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبلها جار مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال أي استعمال اللفظ الدال على كل منهما. وفي ابن يعقوب: فشو الاستعمال **لا دليل على** اشتراطه فيه فالأولى حذف.

٣ لا تلمه أي لا تضمه أو لا تصلحه، حال مما قبله -أخا- لعمومه لوقوعه في حيز النفي، أو حال من ضمير المخاطب في "لست". الشعث: انتشار الرأس وتغيره وكثرة وسخه والمراد به هو الأدران المعنوية كالتفريق وذميم الخصال والاستفهام في شطره الثاني للإنكار.

والبيت في: ٥٦ صناعتين، ١٤ حسن التوسل إلى صناعة الترسل للحلبي.". (١)

٤. ٤-"بإسحاق نبيا بشرى النبوة، ويكون هو صاحب القصة لا غير١.

أقول هذا القسم بأن يجعل في جملة القسم الأول وهو ما يدل على الشيء وضده أليق؛ لأن هذه الآية تجاذ بها حتما؛ لأنه يستحيل الجمع بينهما؛ لأن الناس مجمعون على أن أحدهما هو الذبيح لا كلاهما،

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٣/٢٠٧

فكل واحد من القولين يناقض الآخر ويضاده، فتكون الآية من باب ما يمكن استخراج أمرين متنافيين منه، فلا وجه لإدخالها في هذا القسم، ولا هي من صوره إن صح أن هذين الاحتمالين يتجاذبانها على السواء.

والصحيح أن حملها على أن الذبيح هو إسماعيل أرجح وأظهر من حملها على أنه إسحاق، لأن الظاهر يقتضي البشارة بمولد إسحاق لا بنبوته؛ لأنه إذا قيل قد بشر عمران بموسى تبادرت الأفهام إلى البشارة بمولده، ولأنه عطف على قوله: ﴿رب هب لي من الصالحين، فبشرناه بغلام حليم﴾ ثم قال: ﴿وبشرناه بإسحاق﴾ فهذه البشارة هي مثل تلك البشارة الثانية وكلاهما بالولد، ولأنه لو كان صاحب القصة هو إسحاق والمراد بالبشارة٢ البشارة بنبوته لقال وبشرناه به نبيا من الصالحين؛ لأن قبله ضمائر كثيرة ترجع إليه، فلو كان هو المراد لأتى بالضمير كالضمائر المتقدمة.

٢٧- قال المصنف: ومن هذا القسم أيضا ما يحكى أن الحرورية ظفرت برجل فقالت له: ابدأ من علي وعثمان.

---

١ عبارة ابن الأثير: قوله تعالى: ﴿وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسماعيل وذبحه. والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين. **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما. ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسماعيل ولا إسحاق، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ١/ ٨٠.

٢ ما بين قوسين تكملة تتم المعنى ملحقة بهامش النسخة الأصلية.". (١)

٥. ٥-"بقبر ابن ليلى غالب عذت بعدما ... خشيت الردى أو ان ارد على قسر

بقبر امرئ تقري١ المئين عظامه ... ولم يك غلا غالبا ميت يقري

فقال لي استقدم أمامك إنما ... فكاكك أن تلقى الفرزدق بالمصر

فقال له الفرزدق: ما اسمك؟ قال: لهذم، قال: ياالهذم، حكمك مسمطا، قال: ناقة كوماء سوداء الحدقة، قال: يا جارية، اطرحي إلينا حبلا، ثم قال: يا لهذام اخرج بنا إلى المريد، فألقه في عنق ما شئت. فتخير العبد على عينه، ثم رمى الحبل في عنق ناقة وجاء صاحبها، فقال له الفرزدق: اغد علي

---

(١) الفلك الدائر على المثل السائر ٤/٦٦

في ثمنها، فجعل لهذا يقودها والفرزدق يسوقها حتى إذا نفذ بها من بيوت إلى الصحراء، صاح به الفرزدق: يا لهذام، قبح الله أخسرنا!

[قوله: "تقري المئين عظامه"، يريد أنهم كانوا ينحرون الإبل عند قبور عظامهم، فيطعمون الناس في الحياة وبعد الممات، وهذا معروف في أشعارهم] .

وقوله:

ولم يك إلا غالبا ميت يقري

فإنه نصب غالبا لأنه استثناء مقدم، وإنما انتصب الاستثناء المقدم لما أذكره لك، إن حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولا به أن يكون جاريا عليه، لا يكون فيه إلا هذا، تقول: ما جاءني إلا عبد الله، وما مررت إلا بعبد الله. فإن كان الفعل مشغولا بغيره فكان موجبا، لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو جاءني إخوتك غلا زيدا، كما قال تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾ ٢، ونصب هذا على معنى الفعل، **وإلا دليل على** ذلك.

فإذا قلت: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قال: إلا زيدا، فالمعنى لا أعني فيهم زيدا، وأو أستثني ممن ذكرت زيدا. ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير مناقض له. وإن كان الأول منفيا جاز البدل والنصب، والبدل أحسن، لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت

---

١ من القرى بالكسر: وهو إكرام الضيف.

٢ سورة البقرة ٢٤٩.". (١)

٦. ٦-"كذلك نجزي المحسنين، إن هذا لهو البلاء المبين، وفديناه بذبح عظيم، وتركنا عليه في الآخرين، سلام على إبراهيم، كذلك نجزي المحسنين، إنه من عبادنا المؤمنين، وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ ١ فقوله تعالى: ﴿وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسماعيل -عليه السلام- وذبحه، والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين، **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما، ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسماعيل

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ٦٨/٢

ولا إسحاق –عليهما السلام، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم: وأما ما يروى عنه أنه قال: "أنا ابن الذبيحين" فخارج عن الأخبار الصحيحة، وفي التوراة أن إسحاق –عليه السلام– هو الذبيح.

ومن ذلك قول النبي –صلى الله عليه وسلم– لأزواجه: "أطولكن يدا، أسرعكن لحوقا بي" فلما مات –صلوات الله عليه– جعلن يطاولن بين أيديهن حتى ينظرن أيتهن أطول يدا، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقا به، وكانت كثيرة الصدقة، فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، وإنما أراد الصدقة، فهذا القول يدل على المعنيين المشار إليهما.

ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك –رضي الله عنهما– أنه قال: خدمت رسول الله عشر سنين، فلم يقل لشيء فعلته لم فعلته، ولا لشيء لم أفعله لم لا فعلته، وهذا القول يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما وصف رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بالصبر على خلق من يصحبه، والآخر أنه وصف نفسه بالفطنة والذكاء فيما يقصده من الأعمال، كأنه متفطن لما في نفس رسول الله –صلى الله عليه وسلم، فيفعله من غير حاجة إلى استئذانه.

ومن ذلك ما ورد في الأدعية النبوية، فإنه –صلى الله عليه وسلم– دعا على رجل من المشركين فقال: "اللهم اقطع أثره" ، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه من التأويل، الأول: أنه دعا عليه بالزمانة٢، لأنه إذا زمن لا يستطيع أن يمشي على الأرض، فينقطع حينئذ أثره، الوجه الثاني: أنه دعا عليه بأن لا يكون له نسل من بعده ولا عقب. الوجه

---

١ سورة الصافات: الآيات من ٩٩ إلى ١١٢.

٢ من معاني الزمانة: العاهة؛ والمرض يدوم طويلا.". (١)

٧. ٧–"فمما جاء منه قوله تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم»

فإن هذا له وجهان من التأويل: أحدهما: القتل الحقيقي الذي هو معروف، والآخر: هو القتل المجازي، وهو الإكباب على المعاصي، فإن الإنسان إذا أكب على المعاصي قتل نفسه في الآخرة.

ومن ذلك ما ورد في قصة إبراهيم وذبح ولده عليهما السلام، فقال الله تعالى حكاية عنه: «وقال إني

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي ٦٧/١

ذاهب إلى ربي سيهدين. رب هب لي من الصالحين.

فبشرناه بغلام حليم. فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين. فلما أسلما وتله للجبين. وناديناه أن يا إبراهيم. قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين. إن هذا لهو البلاء المبين. وفديناه بذبح عظيم. وتركنا عليه في الآخرين. سلام على إبراهيم. كذلك نجزي المحسنين. إنه من عبادنا المؤمنين. وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين»

فقوله تعالى: «وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين»

قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسمعيل عليه السلام وذبحه، والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين، **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما، ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسمعيل ولا إسحق عليهما السلام، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما ما يروى عنه أنه قال: «أنا ابن الذبيحين» فخارج عن الأخبار الصحيحة، وفي التوراة أن إسحق عليه السلام هو الذبيح.

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه: «أطولكن يدا أسرعكن لحوقا بي» فلما مات صلوات الله عليه جعلن يطاولن بين أيديهن حتى ينظرن أيتهن أطول يدا، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقا به، وكانت كثيرة الصدقة، فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، وإنما أراد الصدقة؛ فهذا القول يدل على المعنيين المشار إليهما.

ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: خدمت". [(١)]

٨. ٨-"أما في مصر؛ فأدب الجد والأمانة والرصانة والترفع عن القشور إنما يقوم على كواهل أصحابه ولا يقوم على كواهل القراء. وكل ما تملك من عزاء أن الجد والهزل في هذا الباب يتساويان فليس بيننا كاتب هازل يعيش بهزله، وليس بيننا كاتب جاد يعيش بجده.

أما عندنا فحين ظهر بيننا من ينعتون أنفسهم بمدرسة الشباب لم يكن معهم شيء جديد، **ولا دليل على** الحداثة غير شهادة الميلاد، وراحوا في دعوتهم يميعون تميع الذي يربت على عطفيه ويتحبب إلى

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت محيي الدين عبد الحميد ٥٣/١

نفسه ويفرط في تدليل سنة كأنه يتقدم في سوق الرقيق لا في ميدان الفكر وحلبة الصراع.". [1]

٩. ٩-"السابحة في الماء، والأجواء المملوءة بالهواء، والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، فيمتلئ قلبه يقينا صافيا رائقا لا تعبث به المناظرات، ولا تشوه جماله المجادلات، ولا يحتاج بعده إلى متكلم يعلمه النظر، ولا فقيه يلقنه الجدل، **فلا دليل على** الله غيره، ولا هادي إليه سواه١.

---

١ كان أبو العلاء من أشد الناس بغضا للمناظرات الدينية؛ لاعتقاده أنها تورث الأحقاد والأضغان، فضلا عما تلقيه أحيانا من الشكوك في نفوس الضعفاء، وكان يكره من المتناظرين أن المنافسة وحب الغلب كثيرا ما يحملهم على الخروج عن الحق وإنكار البديهيات كما يظهر ذلك من مثل قوله:

لولا التنافس في الدنيا لما وضعت ... كتب التناظر لا المغني ولا العمد

قد بالغوا في كلام بان زخرفه ... يوهي العيون ولم تثبت له عمد

وما يزالون في شأم وفي يمن ... يستنبطون قياسا ما له أمد

فذرهم ودناياهم فقد شغلوا ... بها ويكفيك منها الواحد الصمد

وقوله:

ملل غدت فرقا وكل شريعة ... تهدي لمضمر غيرها إكفارها

وقوله:

علم الفتى النظار أن بصائرا ... عميت فكم يخفى اليقين وكم يعم

لو قال سيد غضا بعثت بملة ... من عند ربي قال بعضهم نعم

وقوله:

هذا الفتى أوقح من صخرة ... يبهت من ناظره حيث كان

ويدعي الإخلاص في دينه ... وهو عن الإلحاد في القول كان

يزعم أن العشر ما نصفه ... خمس وأن الجسم لا في مكان". [2]

---

(١) المعارك الأدبية ص/١٧٣

(٢) النظرات ٢/٣١٨

١٠. ١٠-"وأما على المشهور[١] فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان، فقيل: هما في قوله: "جاءني" إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني. وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به؛ وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به؛ فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها، لا منها ومن الخطاب جميعا؛ فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة، وقيل: إحداهما في قوله: "وذلك"؛ لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب[٢]، والثانية في قوله: "جاءني"؛ لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقرب.

بلاغة الالتفات:

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه -على ما ذكر الزمخشري- هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب[٣] كان ذلك أحسن تطرية[٤] لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب

---

١ قد ذكروا أن مذهب السكاكي في الالتفات هو مذهب الزمخشري؛ فلا معنى لتكلف تحقيق الالتفات الذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور؛ لأن مذهبه يخالف مذهبهم.

٢ الالتفات في قوله: "ذلك" متكلف؛ لأنه **لا دليل على** أنه يعني بالخطاب فيها نفسه، بل الظاهر أن المعني بها غير المتكلم؛ ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التكلف.

٣ إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب؛ لأنه هو الغالب فيه، أما الالتفات الذي انفرد به السكاكي فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يترقب نشط وأصغى إليه، وقد قيل: إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية، فلا يصح ذكره هنا؛ لأن حسنه يرجع إلى ما ذكره الزمخشري، ولا يرجع إلى اقتضاء المقام. وأجيب بتسليم أنه من المحسنات البديعية، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله في علم المعاني عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو نحوهما. والحق أن مثل هذا يكون شرطا لحسنه، ولا يقتضي وجوبه في البلاغة، فلا يصح أن يعد به من علم المعاني.

٤ أي: تجديدا، تقول: "طريت الثوب" إذا عملت ما يجعله طريا كأنه جديد.". (١)

١١. ١١-"لا توجد إلا صيغتان ثقيلتان من صيغ الفعل، هذه وزنهما: فعال، وهفعال؛ ولكن العرب يستعملون المجهول في كل الأوزان، ماضيا ومضارعا. وقد فاتوا بذلك لغات الدنيا جميعا.

وتجد العبرانية أيضا قليلة الأوزان في الفعل المجرد والمزيد بحيث لا تكافئ العربية في ذلك "وقد أسلفنا في موضع تقدم أن صيغة المشاركة التي هي صيغة اقتصادية، مما انفردت العربية به" وإنما وضعت الأوزان لتنمية المعاني وسياستها على وجوهها المختلفة سياسة اقتصادية.

ذلك فضلا عما امتازت به العربية من العذوبة التي كأنها شباب الحياة ورقتها بجانب ذلك الهرم الذي تولى العبرانية، حتى كأن ألفاظها من اللبس والتعقيد أيام الكهولة بأقدارها.... ومما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادي في العبرانية هو الذي ابتلاها بالفقر من نوابغ الكتاب والخطباء لضيق مضطرب التعبير، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صدوع ومضايق، وفي هذا العسر كله....

ولما انتفى ذلك في العربية واستوفت وجوه السياسة الاقتصادية في صيغها وألفاظها، كثر شعراؤها وكتابها وخطباؤها "اللغويون"١ إلى حد ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح، في كفة شائلة.

وهنا أصل طبيعي يحسن التنبيه إليه؛ لأنه ثبت لما نحن بصدد منه، وذلك أن التثنية وهي أخص مظاهر الحياة في الطبيعة، لا أثر لها في اللغة السريانية، وهي في العبرانية مقصورة على معناها الطبيعي أو ما يكون في حكمه، فلا يثنون إلا ما وجد اثنين في الطبيعة، كاليدين والرجلين إلخ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة، كالنعلين مثلا، ولكنها في العربية عامة لكل الأسماء؛ لأن العدد نظام طبيعي عام لا يتخلف، ومنه الإفراد والتثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعدا٢.

بقي علينا أن نذكر شيئا من أسرار النظام في هذه اللغة غير ما سبق لنا بيانه، وهو الصلة بين طرفي التمدن اللغوي الذين هما الحرية والنمو، وقد مضى الكلام عليهما فيما تقدم.

---

١ خصصنا هذه الكثرة بكونها لغوية؛ لأنها كذلك في الحقيقة؛ إذ القرائح لا تكون من مواهب اللغات؛ واللغة إنما هي أداة من أدوات الحياة لا أكثر، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجع شعراء العرب جميعا في منزلة شعره، لا في صنعته اللغوية، وكذلك القول في الكتاب والخطباء.

---

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١٤٢/١

٢ مما تتم به فائدة هذا المعنى، أن كلمة "زوج" يراد بها في اللغة الفاشية الاثنان –وقد قلبها العامة وجعلوها جوز– قال ابن الأنباري في الأضداد: وهذا "الاستعمال" عندي خطأ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين: بهذا نزل كتاب الله، وعليه أشعار العرب، قال الله عز وجل: ﴿وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ أراد بالزوجين الفردين، إذا ترجم عنهما بذكر وأنثى ... والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان، فيقولون: الرجل زوج المرأة والمرأة زوج الرجل، ومنهم من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا: عندي زوجان من حمام، أرادوا عندي الذكر والأنثى؛ فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما قالوا للذكر فرد وللأنثى فردة ... وكذلك يقال للشيئين المصطحبين "زوجان" كقولهم: عندي زوجان من الخفاف ... فمن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد خالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له **ولا دليل على** صحة تأوله. ا. هـ وأكثر اللغويين على خلافه.". (١)

١٢. ١٢–"افتعال اللغة:

قال الخليل بن أحمد: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس والتعنيت.

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة، وإن وضع من ذلك شيء لم يجز على العلماء، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الرواية مما **لا دليل على** مثله إلا دعوى حامله، فإن قوما يفتعلون من ذلك أشياء: كعيدشون اسم دويبة، وصيدخون للصلابة والبد للصنم الذي لا يعبد، والبتش، وضهيد، وغنشج، وأمثالها١ يضعونها رغبة في الذكر بها، وأن يكون عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم، والانفراد في اصطلاح الناس منبهة.

ومن هذه الأشياء ما يقره الرواة إذا لم يجدوه مخالفا لأبنية العرب ولم يعلموا على حامله سوءا ولا كان ممن يتدينون بالكذب، كبعض فرق الروافض فإنه منهم من يضع الشعر ويضمنه شيئا من الغريب، ليقيم به حجة واهية، أو رأيا متداعيا، كما ستعرفه.

وقد أفرد ابن جني بابا في "الخصائص" لكلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي، وثقاة الرواة كانوا يتثبتون في مثل هذا فينفرد الواحد بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدها من كلام

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/١٤٤

العرب، وهم لا يروونه مع ذلك على أنه من قول العرب الذي اجتمعت عليه، فإن هذا الضرب من الكلام المجمع عليه لا يكون إلا في المألوف، وفي الذي يسمع من الفصحاء خاصة، وعلى ذلك قول أبي زيد: "لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية٢؛ وإلا لم أقل: قالت العرب"!

ولا يجيء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد أن يستند بشروط الرواية فيلبس على الناس أمرهم، وهو يرمي بذلك إلى التزيد في علمه والتكثر بالباطل والتنبل عند الناس، وتراه إذا أورد الكلمة المفتعلة جعلها من سماعها وزينها بوجوه من الرواية، آمنا أن ترد عليه أو يدعي فيها مدع؛ لأن البينة عليها منه، والحكم فيها إليه، إذ كان له سلف صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر، وقبل ذلك منهم وألحق بمادة اللغة، ولهذا وأشباهه من العلل كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت.

ولم يعرف أحد من الرواة كان يضع اللغة في القرن الأول، ولا في القرن الثاني، إلا ما يكون

---

١ وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامي "وهو غير الغريب المولد الذي مر الكلام عليه في الباب الأول" كأسماء الملائكة والشياطين والسماوات والأرضين ونحوها، مما لا يعرف في كتاب ولا سنة صحيحة، ومن بعض أسماء السماوات: أزقلون، وفيدوم، ودقنا، وكقولهم: إن أول من آمن من الجن، هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس، وأمثال لذلك كثيرة.

٢ يعني عجز هوازن، وأهل العالية: أهل المدينة. ولغتهم ليست بتلك عند أبي زيد.". (١)

١٣. ١٣-"وقد فسر الفاضل التفتازاني في شرح التلخيص القول المذكور على وفق ما ذكرناه١، حيث قال: "أي قد يكون لكل التفات سوى هذا٢ الوجه العام لطيفة، ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام"٣ إلا أنه يتجه عليه أن يقال: لم لا يجوز أن يكون ما يترتب على التفات٤، بحسب مناسبة المقام من الوجه الخاص، مترتباه على التفات آخر في مثل ذلك٦ المقام، **ولا دليل على** انفراد كل فرد، بل كل نوع منه بوجه خاص، لا يشاركه فيه غيره، ولاستقراء القاصر لا يجدي نفعا٧.

وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين٨؛ أحدهما: أن تذكر معنى،

---

(١) تاريخ آداب العرب ٢٢٤/١

١ في (م) : ذكرنا.

٢ ساقط من (م) .

٣ المطول: ١٣٤.

٤ في (م) الالتفات.

٥ في (م) مرتبا.

٦ في (م) : هذا.

٧ في (م) : لا يجدي ذلك نفعا.

٨ هذا الذي ذكره هنا موجود بنصه في المطول: ١٣٤ وإن كان قد تصرف فيه فقدم وأخر.". [١]

١٤. ١٤-"﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم﴾ ١. ثم قال سبحانه وتعالى بعد ذلك: ﴿وأما الذين ابيضت وجوههم﴾ ٢.

ومن الأمثلة الواقعة بعد الجار والمجرور في باب التفسير، قول شرف الدين القيرواني:

لمختلفي الحاجات جمع ببابه ... فهذا له فن وهذا له فن

فللخامل العليا وللمعدم الغنى ... وللمذنب العقبى وللخائف الأمن

ومما جاء من التفسير بعد المبتدأ، قول ابن الرومي:

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم ... في الحادثات إذا دجون نجوم

منها معالم للهدى ومصابح ... تجلو الدجى والأخريات رجوم٣

قالوا إن هذا أبلغ ما وقع في التفسير من الأمثلة الشعرية، فإنه راعى فيه الترتيب أحسن مراعاة.

ومن بديع هذا النوع قول محمد بن وهيب في المعتصم:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومثله في الحسن قول محمد بن شمس الخلافة:

شيئان حدث بالقساوة عنهما ... قلب الذي يهواه قلبي والحجر

وثلاثة بالجود حدث عنهم ... البحر والملك المعظم والمطر

(١) تلوين الخطاب لابن كمال باشا دراسة وتحقيق ص/٣٧٦

ومن معجز التفسير، ما جاء في الكتاب العزيز، وهو قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾ ٤ فذكر سبحانه الجنس الأعلى أولا، حيث قال: كل دابة فاستغرق أجناس كل ما دب ودرج، ثم فسر سبحانه هذا الجنس، بعد ذلك، بالأجناس المتوسطة والأنواع، حيث قال: فمنهم ومنهم ومنهم، مراعيا للترتيب، وذلك أنه قدم ما يمشي على غير آلة لكون الآية سيقت لبيان القدرة وتعجب السامع، وما يمشي بغير آلة أعجب مما يمشي

---

١ آل عمران: ٣/ ١٠٦.

٢ آل عمران: ٣/ ١٠٧.

٣ رجوم: ظنون **لا دليل على** صحتها.

٤ النور: ٢٤/ ٤٥.". (١)

١٥. ١٥-"وجزم ابن هشام في المغني بالاختصاص تبعا لابن الناظم وغيره قال: وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء لا يقال: ليتما قال زيد خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني. ويجوز: ليتما زيدا ألقاه على الإعمال ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير. انتهى.

وهذا هو الجيد إذ لم يسمع دخولها على الفعلية. وقول سيبويه فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة من قال: مثلا ما بعوضة ... إلخ قال النحاس: يريد أن ما موصولة وأنه يضمر مبتدأ أي: فيا ليت الذي هو هذا الحمام لنا. ويريد بالوجه الثاني أن ما كافة. ويجوز النصب على أن تكون ما زائدة للتوكيد ويكون الحمام بدلا من هذا.

وضعف ابن هشام في المغني موصولية ما في بحث ليت وفي بحث ما الكافة قال: هو مرجوح لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل. وزاد في بحث ما: وسهل ذلك تضمنه إبقاء الإعمال. ورد عليه

بأن الصلة هنا قد طالت بالصفة ومع احتمال الموصولية **لا دليل على** إهمالها ولولا أن سيبويه ذكر الإهمال لمنع.

---

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ٢/٣٧١

والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه ويعتذر إليه مما اتهم به عنده.
وقد مضى شرح سببها وأكثرها في ماوضع عديدة فلنذكر هنا منها ما يتم معنى البيت. وقبله:
(فاحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد)
(يحفه جانبا نيق وتتبعه ... مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد)
(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد))
(فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد)". (١)

١٦. ١٦-"وقال اللخمي: باعث هنا بمعنى مرسل كما قال تعالى: فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة. وقد يكون بمعنى الإيقاظ: كقوله تعالى: من بعثنا من مرقدنا.
غير أن الأحسن هنا أن يكون بمعنى الإرسال إذا **لا دليل على** النوم في البيت.
قال الأعلم: يحتمل دينار هنا وجهين: أحدهما: أن يكون أراد أحد الدنانير وأن يكون أراد رجلا يقال له: دينار.
وكذا قال اللخمي: دينار وعبد رب: رجلان وقيل: أراد بدينار واحد الدنانير كما قال بعض الشعراء: المتقارب
(إذا كنت في حاجة مرسلا ... وأنت بها كلف مغرم)
(فأرسل حكيما ولا توصه ... وذاك الحكيم هو الدرهم)
وقال ابن خلف: عبد رب الاسم إنما هو ربه لكنه ترك الإضافة وهو يريدها. وأخا عون: وصف لعبد رب. ويجوز: أو عبد رب أخي بالجر.
وزعم عيسى بن عمر أنه سمع العرب تنشده منصوبا.
وقال العيني: أخا عون بدل من عبد رب بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.
وقال خضر الموصلي: أخا عون إما عطف بيان لعبد ربه أو نعت له على رواية النصب". (٢)

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٢٥٣/١٠

(٢) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٢١٨/٨

١٧. ١٧-"- روى أبو الفتح بمستفاد المعنى يريد أن أيام الشباب إذا مضين لا تسترد وما يمضى من الأيام لا يرجع ولا يستعاد وهذا كما قال

(ولكن ما يمضى من العيش فائت ...)

يريد التحريض على طلب المعالى أى اطلب الأهم فالأهم فإن أيامك لتنهب عمرك وهذا من أصدق الشعر وأحسن الكلام

٨ - المعنى يريد أنه إذا أبصر سواد شعر أبيض فكأنه وجده فى سواد عينيه وإذا صار سواد عينيه أبيض عمى فكأنه يقول الشيب كالعمى وقال أبو الفتح كأن ما فى وجهه من الشيب نابت فى عينيه وقال الخطيب إذا لحظت بياض الشيب فكأنما لحظت به بياضا فى العين ولا يمكنه أن يلحظ سواد عينيه إلا فى المرآة ولولا أنه بين سواد العين لحمل على سواد القلب لاحتماله ذلك وهذا من قول أبى دلف

(وكل يوم أرى بيضاء قد طلعت ... كأنما طلعت فى ناظر البصر)

وقال أبو تمام

(له منظر فى العين أبيض ناصع ... ولكنه فى القلب أسود أسفع)

٩ - المعنى يقول متى تجاوزت النهاية فى الزيادة فقد بدأ انتقاصى يزداد لأنه ليس بعد غاية الزيادة إلا النقص ولما نزل قوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وذلك يوم عرفة فى حجة الوداع والمائدة كلها مدنية إلا هذه الآية فإنها نزلت بعرفة بكى أبو بكر الصديق فقيل ما يبكيك فقال ما بلغ شئ الكمال إلا نقص فكأنه تفرس موت رسول الله

فعاش بعدها رسول الله

اثنين وتسعين يوما وقال الواحدى إذا تناهى الشباب ببلوغ حده فزيادة العمر بعد ذلك وفور النقصان وقال الحكيم الزيادة فى الحد نقص المحدود وهذا مثل قول محمود الوراق

(إذا ما ازددت من عمر صعودا ... ينقصه التزيد والصعود)

وقال الآخر

(إذا اتسق الهلال وصار بدرا ... تبينت المحاق من الهلال)

وقال عبد الله بن طاهر

(إذا ما زاد عمرك كان نقصا ... ونقصان الحياة مع التمام)

١٠ – الإعراب أأرضى حققق الهمزتين وهى لغة فصيحة قرأ بها الكوفيون وعبد الله ابن عامر حيث وقعتا من كلمتين وخالفهم هشام إذا كانت كهذه من كلمة واحدة الأيادى جمع يد تجمع هذا الجمع إذا كانت بمعنى النعمة والعطية ويد الإنسان الجارحة تجمع على أيد المعنى يقول كيف أرضى بحياتى ولا أجازى الأمير يريد الممدوح على ماله عندى من سالف النعم التى أسداها إلى

١١ – الإعراب جواب الشرط محذوف دل عليه المعنى تقديره وإن ترك المطايا بالية فهو محمود وكاف التشبيه فى موضع نصب لأنه المفعول الثانى لترك الغريب المزاد جمع مزادة وهى الراوية تكون من جلدين بينهما جلد ثالث ليوسعها وأراد كالمزاد البالى فحذف الصفة استغناء بالموصوف والعرب تشبه النضو المهزول بالمزادة البالية المعنى قال أبو الفتح يريد قد هزلها وأنضاها السير حتى صارت كالمزاد البالى فحذف الصفة قال ابن فورجة **لا دليل على** حذف الصفة وإنما أراد كالمزاد التى نحملها فى مسيرنا إذ قد خلت من الماء والزاد لطول السفر والألف واللام فى المزاد للعهد والمعنى أن المسير إليه أذهب لحوم المطايا وأفنى ما تزودنا من ماء وزاد فلم يبق فى المطايا لحم ولا فى المزاد زاد

١٢ – الغريب العنس الناقة الصلبة ويقال هى التى اعنونس ذنبها أى وفر وقال العجاج

(كم قد حسرنا من علاة عنس ... كبداء كالقوس وأخرى جلس)

وعنس أيضا قبيلة من اليمن منهم حذيفة بن اليمان العنسى واسم اليمان حسيل المعنى يقول لم تصل ناقتى إلى هذا الممدوح إلا وقد أضناها السير حتى لم يترك فيها من الدم ما يقوت القراد وهذا مبالغة فى الهزال". (١)

١٨. ١٨–"التحميد والتهليل " ورسالة " الكافي في أن **لا دليل على** النافي " وكتاب " السباعيات " وكتاب " المسلسلات " وكتاب " المتوسط في معرفة صحة الاعتقاد والرد على من خالف أهل السنة من ذوي البدع والإلحاد " وكتاب " شرح غريب الرسالة " وكتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " عشرون مجلدا، وكتاب " حديث الإفك " وكتاب " شرح حديث جابر في الشفاعة " وكتاب " شرح حديث أم زرع " وكتاب " ستر العورة " وكتاب " المحصول في علم الأصول " وكتاب " أعيان الأعيان " وكتاب " ملجاة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين " وكتاب " ترتيب الرحلة " وفيه من الفوائد

(١) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥٦/١

ما لا يوصف.

ومن فوائد القاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى قوله (١) : قال علماء الحديث: ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة، لقول النبي، صلى الله عليه وسلم: " نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها – الحديث " قال: وهذا دعاء منه عليه الصلاة والسلام لحملة علمه، ولابد بفضل الله تعالى من نيل بركته، انتهى.

وإلى هذه النضرة أشار أبو العباس العزفي بقوله:

أهل الحديث عصابة الحق ... فازوا بدعوة سيد الخلق

فوجوههم زهر منضرة ... لألاؤها كتألق البرق

يا ليتني معهم فيدركني ... ما أدركوه بها من السبق انتهى.

ولا بأس أن نذكر هنا بعض فوائد الحافظ أبي بكر ابن العربي، رحمه الله تعالى:

فمنها قوله في تصريف المحصنات: يقال: أحصن الرجل فهو محصن – بفتح العين في اسم الفاعل – وأسهب في الكلام فهو مسهب، إذا أطال

(١) أزهار الرياض: ٩٥.". (١)

١٩. ١٩-"ومنها: فأنت الذي نفست عني مخنقا، وأصفيت مشربي وكان مرنقا، وكاثرت بما به آثرت، وما استأثرت – رمل النقا، فلو رآك المأمون ابن الرشيد، لعلم أنك المتمنى ببيتي الغناء الذي غني به والنشيد:

وإني لمشتاق إلى قرب صاحب ... يروق ويصفو إن كدرت لديه

عذيري من الإنسان لا إن جفوته ... صفا لي، ولا إن كنت طوع يديه ولم يقل: أعطني هذا الصديق وخذ مني الخلافة، وأنا أقول: قد ظفرنا به بحمد الله ولم أجد أحدا في دهره وافق الغرض فلم نر خلافه.

ومنها: فهذه يا ابن شاهين أياديك البيض، تفرخ لك الشكر وتبيض، **فلا دليل على** ولائي، كإملائي، ولا شاهد لما في أحنائي، كثنائي، ولا حجة على ودادي، كتكراري ذكرك وترددادي.

وهي طويلة، لا يحضرني الآن منها سوى ما ذكرته.

(١) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ت إحسان عباس ٣٦/٢

ولنقتصر من مكاتبات أعيان العصر من أهل دمشق المحروسة على هذا النحو المقدار، ونسأل الله تعالى أن يحفظهم جميعا في الإيراد والإصدار.

[رسائل من المغرب ترد للمؤلف]

وفي تاريخ ورود هذه المكاتيب الشامية السابقة علي، اتفق ورود كتب من المغرب، وجهها جماعة من أعيانه إلي.

فمن ذلك كتاب كتبه لي الأستاذ المجود الأديب الفهامة معلم الملوك سيدي الشيخ محمد بن يوسف المراكشي التاملي (١) نصه: " الحمد لله تعالى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد تتوالى، من المحب المخلص المشتاق، إلى السيد الذي

---

(١) ترجمته في خلاصة الأثر ٤: ٢٧١ (وفيه التاولي) وقال إنه لم يقف على تاريخ وفاته؛ وانظر روضة الآس: ٢٥.". (١)

٢٠. ٢٠-"وهذا غريب، ولكن لا دليل على العبقرية إلا الغرابة دائما؛ فهي نظام لا نظام فيه؛ لأنها طريقة لا طريقة لها؛ وبهذه الغرابة جاءت العبقرية كلها أمثلة وليس فيها قواعد يحتذى عليها ولا هداية فيها إلا من الروح؛ وإذا كان الفن قدرة متصرفة في الجمال، فالعبقرية قدرة متصرفة في الفن، والنابغة كالمتكيس* الذي معه قوي العقل ويريد أن يزداد على قدره منها، ولكن العبقري كالإلهي الذي معه قوى الروح ويريد أن يزيد الناس على قدرهم بها؛ وذاك مرجعه الفكر الدقيق الباحث؛ وهذا مناطه البصيرة الشفافة النافذة، وهي أغرب الغرائب في الإنسان؛ إذ هي الجهة المطلقة في هذا المخلوق المقيد، وبها تتسع الناس لإدراك المطلق الظاهر من خلال الموجودات، وفيها تتحول الأشياء من نظام الحاسة إلى نظام الروح فيسمع المرئي ويبصر المسموع، وتخلع الأجسام أنغاما، وتلبس الأصوات أشكالا، ويبدو عندها كل مخلوق وكأن فيه بقية زائدة على خلقه تركت ليعمل فيها الكاتب أو الشاعر المحدث٢ عمل فنه، الزائد على الطبيعة بالحاسة الزائدة على ذهنه، وهي التي نسميها الإلهام.

وهذه الحاسة هي كذلك من بعض الغرابة، تكون في صاحبها الموهوب كما تكون حاسة الاتجاه في الطيور التي تقطع في جو السماء إلى غاياتها البعدية من قطب الأرض إلى قطبها الآخر بغير دليل

---

(١) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ت إحسان عباس ٢/ ٤٧٠

تحمله، ولا رسم تنظر فيه، ولا علم ترجع إليه؛ وكما تكون حاسة التمييز في النحل الذي يبني عسلته على هندسة ليست من كتاب ولا مدرسة، وحاسة التدبير في النمل الذي يدبر مملكته بغير علوم الممالك وسياستها؛ وكثيرا ما يجيء الأديب الملهم من حقائق الفكر وبيانه وأسرار الطبائع وأوصافها بما يغطي على فلسفة الفلاسفة وعلم العلماء، ومثل هذا العبقري هو عندي فوق العلم، لا أقول بدرجة، ولكن بحاسة.

وبالإلهام يكون لكل عبقري ذهنه الذي معه وذهنه الذي ليس معه؛ إذ كنت له من وراء خياله قوة غير منظورة ليست فيه، ومع ذلك تعمل كما تعمل الأعضاء في جسمه، هينة منقادة كأنها تتصرف على اطراد العادة بلا فكر ولا روية ولا عسر ما دامت تتجلى عليه.

---

* من الكيس وهو العقل فيكون عاقلا ويريد أن يزداد على مقداره.

** هذه هي الكلمة القديمة التي تقابل ما نسميه العبقري بلغة عصرنا، كأن الأشياء تحدثه بأسرارها، أو تحدثه بها قوة أعلى من القوى الإنسانية؛ وإذا كان محدثا فمعنى ذلك أنه ينطق عن سمع من الغيب؛ ومن ذلك ما زعم العرب من أن لكل شاعر شيطانا ينفث على لسانه، وهووصف دقيق للعبقرية إلا أنه باللغة الجاهلية، وقد صححه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لشاعره حسان: قل وروح القدس معك. وفي كلمة "روح القدس" تنطوي فلسفة العبقرية كلها.". (١)

٢١. ٢١-"قال: ثم أنه شبه الحلم في رقته بالبرد، ورقة البرد دال على هلهلة نسجه وليس ذلك من أوصافه ولا ممادحه. قال وفي هذه القصيدة يقول:

فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها ... سجية نفس كل غانية هند

وإنما أخذه من قول الأضبط بن قريع السعدي، وكان سيدهم، فرأى منهم حسدا، فرحل عنه ونزل في آخرين، فرآهم على مثل حالهم فقال: " أينما أذهب ألق سعدا "، أي الناس مثل قومي في حسدهم ساداتهم. فقلت له: **لا دليل على** فضل أبي تمام أوضح من أخذه هذا الكلام ونظمه إياه في تلك العبارة السهلة الجزالة البعيدة القرية. فقال: وأبو تمام القائل:

أقول لقرحان من البين لم يضف ... رسيس الهوى بين الحشا والترائب

---

(١) وحي القلم ٣/٢٠٤

ما قرحان البين، أخرس الله لسانه؟ فقلت له: يريد رجلا لم يقطعه أحبابه ولم يبن عنه ألافه ولا اعتاده هوى ولا تعبد صبره وجد. والأصل في هذه الكلمة أن القرحان الذي لم يجدر وقال جرير:

وكنت من زفرات الحب قرحانا

وفي هذه الكلمة يقول أبو تمام:

وركب يساقون الركاب زجاجة ... من السير لم يقصد لها كف قاطب

فقد أكلوا منها الغوارب بالسرى ... فصارت لها أشباحهم كالغوارب

فقال أبو الطيب: أما البيت الأول فمن قول أبي نؤاس إلى أن تتأمل البيت الثاني:

قوم تساقوا على الكوار بينهم ... كأس السرى فانتشى المسقي والساقي

كأن أرؤسهم والسكر يخفضها ... على المناكب لم تغمد بأعناق

وأبو نؤاس أخذه من قول أبي دهبل:

أقول والركب قد مالت عمائمهم ... وقد سقى القوم كأس النعسة السهر

فقلت: وفي هذه القصيدة يقول أبو تمام:

ير أقبح الأشياء أوبة آمل ... كسته يد المأمول حلة خائب

وأحسن من نور يفتحه الندى ... بياض العطايا في سواد المطالب

فقال: أما البيت الأول فمأخوذ غارة من قول الأخطل:

رأين بياضا في سود كأنه ... بياض العطايا في المطالب

فقلت له: هذا البيت من اختلافات أحمد بن أبي طاهر تحاملا على أبي تمام. وإلا فمن هذا الذي رواة الشعر، وفي أي قصيدة هو، وفي أي نسخة من نسخ ديوان الأخطل يوجد؟ فقال: وما الذي بعث أحمد بن أبي طاهر على هذا، وأي سبب أوجبه منه؟ فقلت أليس هو القائل:

البحتري إذا فتشت نسبته ... في بحتر في بني ثعل

كلاهما يتظنى عند نسبته ... وقلبه من تظنيه على وجل

ثم قلت: وفي هذه القصيدة يقول أبو تمام:

وقد علم الأفشين وهو الذي به ... يصان رداء الملك من كل جاذب

بأنك لما اسحنكك الأمر واكتسى ... أهابي تسسفى في وجوه النوائب

وقلت: هذا المعوز المعجز المطمع الممتنع، القريب البعيد، اسهل الوعر، وأنشدته منها:

فلو كان يفنى الشعر أفنته ما قرت ... حياضك منه في العصور الذواهب

ولكنه صوب العقول إذا انجلت ... سحائب منه أعقبت بسحائب

فقال أبو الطيب: أما البيت الثاني فمن قول أوس بن حجر:

أقول بما صبت عليهم غمامتي ... وجهدي في حبل العشيرة أحطب

فقلت: والله لئن كان أخذ كما تزعم، لقد طوى الأخذ، وزاد على المخترع بالمعنى زيارة لطيفة بقوله:)

ولكنه فيض العقول (فقال أبو الطيب: كيف يكون أبو تمام محسنا في الأخذ وهو القائل:

يقود نواصيها جذيل مشارق ... إذا آبه هم عذيق مغارب

وقد أخذه من اجزل لفظ وأفضحه لبعض المتقدمين:

وركب بأبصار الكواكب أبصروا ... ضلال المهارى فاهتدوا بالكواكب

يكونون إشراق المشارق مرة ... وأخرى إذا غابوا غروب المغارب

ثم قال: وهو الذي يقول:

لعمري لقد حررت يوم لقيته ... لو أن القضاء وحده لم يبرد

فقلت له: وهو المبتدئ هذه القصيدة بقوله:

غدت تستجير الدمع خوف نوى غد ... وصار قتادا عندها كل مرقد

وأنقدها من غمرت الموت أنه ... صدود فراق لا فراق تعمد". (١)

٢٢. ٢٢-"قال ابن جنى أي قد انضاها وهزلها فتركها كالمزاد البالية فحذف الصفة قال ابن فورجة **لا دليل على** حذف الصفة واراد كالمزاد التي نحملها في مسيرنا إذ قد خلت من الماء والزاد لطول السفر والألف واللام في المزاد للعهد والمعنى أن المسير إليه أذهب لحوم مطايانا وافنى ما استبقينا فلم يبق في المطية لحم ولا في المزاد زاد

فلم تلق ابن إبراهيم عنسي ... وفيها قوت يوم للقراد

ألم يكن بيننا بلد بعيد ... فصير طوله عرض النجاد

البلد المفازة ههنا والفعل للمسير في قوله فصير والنجاد حمالة السيف يقول ادناني المسير إليه حتى لم

---

(١) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره ص/٤٥

يبق بيني وبينه إلا مقدار عرض حمائل السيف

وأبعد بعدنا بعد التداني ... وقرب قربنا قرب البعاد

يقول أبعد ما كان بيننا من البعد فجعله كبعد التداني الذي كان بيننا وقرب قربنا فجعله مثل قرب البعاد الذي كان بيننا أي قربني إليه بحسب ما كان بيني وبينه من البعد فجعل البعد بعيدا عني وجعل القرب قريبا مني

فلما جئته أعلى محلي ... وأجلسني على السبع الشداد

أي رفع منزلتي في مجلسه حتى نلت به محلا رفيعا فكأنه أجلسني فوق السماوات السبع ويريد بالشداد المتقنة المحكمة الصنعة

تهلل قبل تسليمي عليه ... وألقي ماله قبل الوساد

ألا تلألأ وجهه واستبشر برؤيتي كما قال زهير، تراه إذا ما جئته متهللا، وهذا كقول الآخر، إذا ما أتاه السائلون توقدت، عليه مصابيح الطلاقة والبشر، ومعنى المصارع الثاني من قول علي بن جبلة، أعطيتني يا ولي الحمد مبتدئا، عطية كافأت مدحي ولم ترني، ما شمت برقك حتى نلت ريقه، كأنما كنت بالجدوى تبادرني، فقد غدوت على شكرين بينهما، تلقيح مدح ونجوى شاعر فطن، شكرا لتعجيل ما قدمت من حسن، عندي وشكرا لما أوليت من حسن،

نلومك يا علي لغير ذنب ... لأنك قد زريت على العباد

أي عبت أفعالهم وصغرت مناقبهم بزيادتك عليهم

وأنك لا تجود على جواد ... هباتك أن يلقب الجواد

أي هباتك لا تجود على أحد باسم الجواد لأنه لا يستحق هذا الإسم مع ما يرى من جودك وزيادتك عليه

كأن سخاءك الإسلام تخشى ... متى ما حلت عاقبة ارتداد

حلت انقلبت يقال حال عن عهده وعما كان عليه إذا تغير يقول أنت تعتقد سخاءك اعتقاد الدين

وتخاف لو تحولت عنه عاقبة الردة وهو القتل ودخول النار وهذا كقول الطاءي، مضوا وكأن المكرمات لديهم، لكثرة ما أوصوا بهن شرائع، ثم قلبه فقال، كرم تدين بحلوه وبمره، فكأنه جزء من التوحيد،

كأن الهام في الهيجا عيون ... وقد طبعت سيوفك من رقاد

جعل الرؤوس في الحرب كالعيون وجعل سيوفه كالرقاد قال ابن جنى أي سيوفك أبدا تألفها كما تألف العين النوم العين وقال العروضي لا توصف السيوف والرؤوس بالألفة وإنما أراد أنها تغلبها كما يغلب النوم العين وقال غيرهما السيوف تنساب في الهامات انسياب النوم في العين قلت والذي عند في هذا أن سيوفه لا تقع إلا على الهام ولا تحل إلا في الرؤوس كالنوم فإن محله من الجسد العين يقبض العين فيحلها ويدل على صحة هذا قوله

وقد صغت الأسنة من هموم ... فما يخطرون إلا في فؤاد

يقول إن أسنتك لا تقع إلا في قلوب اعدائك كأنها الهموم لا محل لها غير القلوب وهذا أولي من أن يقال أن الهموم تألف القلب أو تغلبه أو تدخل فيه ويجوز في يخطرن الكسرة والضمة فمن أراد الهموم قال بالضمة ومن أراد الأسنة والرماح قال بالكسرة والبيت منقول من قول أبي تمام، كأنه كان ترب الحب مذ زمن، فليس يحجبه خلب ولا كبد،

ويوم جلبتها شعث النواصي ... معقدة السبائب للطراد

يريد جلبت الخيل فكنى عنها ولم يجر لها ذكر وجعلها شعث النواصي لمواصلة السير عليها والحرب والغارة والسبائب شعر العرف والذنب وذلك الشعر يعقد عند الحرب كما قال، عقدوا النواصي للطعان فلا ترى، في الخيل إذ يعدون غلا أنزعا

وحام بها الهلاك على أناس ... لهم باللاذقية بغي عاد

حام دار من قولهم حام الطير حول الماء يحوم حوما أي دار حوله ليشرب منه يقول دار الهلاك بخيلك على قوم لهم ببلدك ظلم عاد أي ظلموا ظلمهم وعصوا معصيتهم

فكان الغرب بحرا من مياه ... وكان الشرق بحرا من جياد". (١)

٢٣. ٢٣-"و " ماله قد ولا قحف "، فالقد: إناء من جلد. والقحف من خشب. والقديد: اللحم المقدد، والثوب الخلق. وتقدد القوم: تفرقوا. واقتد فلان الأمور، إذا دبرها وميزها. وقديد: ماء بالحجاز، وهو مصغر. والقداد: وجع البطن. والمقداد: اسم رجل من الصحابة. والمقد بالفتح: القاع، وهو المكان المستوي. وقد، مخففة: حرف لا يدخل إلا على الأفعال، وهو جواب لقولك لما يفعل. وزعم الخليل أن هذا لمن ينتظر الخبر، تقول: قد مات فلان. ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قد مات، ولكن يقول: مات فلان. وقد يكون قد بمعنى ربما، قال الشاعر عبيد ابن الابرص: قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد - وإن جعلته اسما شددته فقلت: كتبت قدا حسنة. وكذلك كي، وهو، ولو، لان هذه الحروف (١) **لا دليل على** ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها وتدغم، إلا في الالف فإنك تهمزها. ولو سميت رجلا بلا أوما،

---

(١) أي الكلمات.". (٢)

٢٤. ٢٤-"وناس يقولون: إن منذ في الاصل كلمتان: من، إذ، جعلتا واحدة. وهذا القول **لا دليل على** صحته.

[موذ] الماذي: العسل الأبيض. وقال الشاعر عدي ابن زيد: في سماع يأذن الشيخ له * وحديث مثل ماذي مشار (١) - والماذية: الدرع اللينة السهلة. والماذية: الخمر.

فصل النون

[نبذ] نبذت الشئ أنبذه: إذا ألقيته من يدك. ونبذته، شدد للكثرة. والمنبوذ: الصبي تلقيه أمه في الطريق. ونابذه الحرب: كاشفه. وجلس فلان نبذة ونبذة، أي ناحية. وانتبذ فلان، أي ذهب ناحية. ويقال: ذهب ماله وبقي نبذ منه، وبأرض كذا نبذ من مال ومن كلأ، وفي رأسه نبذ من شيب. وأصاب الأرض نبذ من مطر، أي شئ يسير.

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي ص/٧٢

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/٥٢٢

(١) قبله: وملاب قد تلهيت بها * وقصرت اليوم في بيت عذار -". (١)

٢٥. ٢٥-"وقال الاخفش: إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته. وتقول: إحدى عشرة امرأة، بكسر الشين. وإن شئت سكنت إلى تسع عشرة. والكسر لأهل نجد، والتسكين لأهل الحجاز. وللمذكر أحد عشر لا غير. وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع لعشرة، لانه **لا دليل على** ذلك، فإذا أضفت أسقطت النون، قلت: هذه عشروك وعشرى، تقلب الواو ياء للتى بعدها فتدغم. والعشر: الجزء من أجزاء العشرة، وكذلك العشير: وجمع العشير أعشراء، مثل نصيب وأنصباء. وفى الحديث: " تسعة أعشراء الرزق في التجارة ". ومعشار الشئ: عشره. ولا يقولون هذا في شئ سوى العشر. وعشرت القوم أعشرهم، بالضم عشرا مضمومة، إذا أخذت منهم عشر أموالهم. ومنه العاشر والعشار. وعشرت قوم أعشرهم بالكسر عشرا بالفتح، أي صرت عاشرهم. والعشر بالكسر: ما بين الوردين، وهو ثمانية أيام، لأنها ترد اليوم العاشر. وكذلك الاظماء كلها بالكسر. وليس لها بعد العشر اسم". (٢)

٢٦. ٢٦-"[شده] شده الرجل شدها فهو مشدوه: دهش (١) . والاسم الشده والشده، مثل البخل والبخل. وقال أبو زيد: شده الرجل: شغل، لا غير.
[شره] الشره: غلبة الحرص. وقد شره الرجل (٢) فهو شره.
[شفه] الشفه: أصلها شفهة، لأن تصغيرها شفيهة. والجمع شفاه بالهاء. وإذا نسبت إليها فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وقلت شفي مثال دمي ويدي وعدي، وإن شئت شفهي. وزعم قوم أن الناقص من الشفه واو، لأنه يقال في الجمع شفوات. ورجل أشفى، إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق. **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي بالضم: عظيم الشفتين. ابن السكيت: فلان خفيف الشفة، أي قليل السؤال للناس. ويقال: له في الناس شفة، أي ثناء حسن.

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥٧١/٢

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٧٤٦/٢

(١) شده رأسه كمنع، وشده كعني دهش. وفي القاموس: والاسم الشدة ويحرك ويضم.

(٢) شره كفرح: غلب حرصه.". [١]

٢٧. ٢٧-"والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا، لأن معنى (علمت لزيد قائم) علمت قيام زيد، كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين

التكوين: هو صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة

والقدرة: صفة يتأتى بها كون الجائز ممكن الوجود من الفاعل

والتكوين: من صفات المعاني، لأن الله تعالى وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه خالق، فلو لم يكن في الأزل خالقا لزم الكذب أو العدول إلى المجاز من غير تعذر الحقيقة هذا عند الماتريدية فعلى هذا: المكون مفعول، وأنه حادث بإحداث الله لوقت وجوده

[ولا يلزم العبث في أزلية الإخبار لأن إخبار الله واجب البقاء فيبقى إلى وجود المخاطبين، بخلاف كلام العباد فانه عرض لا بقاء له]

وقال المحققون من المتكلمين: إن الصفة المسماة بالتكوين والتخليق لو كانت مؤثرة في وقوع المخلوق فذلك التأثير فيه إما على سبيل الصحة، وهو المسمى عندنا بالقدرة، فالخلاف لفظي، أو على سبيل اللزوم والوجوب، وهو قول الفلاسفة، ونقيض القول لكونه قادرا، بل التكوين من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل كونه تعالى قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بألسنتنا ومعبودا لنا ومحييا ومميتا ونحو ذلك

والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإحياء والإماتة ونحوها فالتكوين عندهم عين المكون، فيكون الإيجاب عين الواجب، والحكم عين المحكوم، والإحداث عين المحدث، **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادة

[وهذا الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية مبني على الخلاف في أن الاسم هل هو مشترك بين الدال والمدلول كما هو عند جمهور الماتريدية أم لا كما هو عند الأشعري وجمهور أصحابه وثمرة الخلاف تظهر في أن مدلول جميع الأسماء الإلهية من الصفات السلبيات والإضافيات والصفات الثبوتيات والمتشابهات ثابت الاتصاف في الأزل وفيما لا يزال عندنا، فيكون من قبيل إطلاق المشتق على

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/٢٢٣٧

الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصف قائما بذاته تعالى وأما عند جمهور الأشاعرة فمدلول الاسم المشتق من صفة أزلية كالقادر والعالم أزلي، ومدلول الاسم المشتق من الفعل ليس بأزلي، سواء كان مشتقا من فعله تعالى كالخالق والرازق لعدم أزلية صفات الأفعال عندهم، أو كان مشتقا من فعل غيره كالمعبود والمشكور، فالقسمان ليسا بأزليين عندهم فعلى هذا يكون من قبيل إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل

وفي " التعديل " صفات الأفعال ليست نفس الأفعال بل منشؤها، فالصفات قديمة والأفعال حادثة] والماتريدية لما أثبتوا التكوين سوى القدرة غايروا بين أثريهما، فأثر القدرة صحة وجود المقدور من القادر، وأثر التكوين هو الوجود بالفعل

[والدليل على أن التكوين غير المكون قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ حيث أخبر عن تكوينه". [١]

٢٨. ٢٨-"وشاع استعمال الكتاب في الحروف والكلمات المجموعة إما في اللفظ وإما في الخط بجعل المصدر بمعنى المفعول وشاع استعمال الكتابة بمعنى تصوير اللفظ بحروف هجائية لأن فيه جمع صور الحروف وأشكالها

وفي " الراغب ": الكتب، كالقتل: ضم أديم بالخياطة

وفي المتعارف: ضم الحروف بعضها إلى بعض في الخط، ولهذا سمي كتاب الله، وأن تكتب كتابا قال ابن كمال: ومن قال أطلق على المنظوم كتاب قبل أن يكتب لأنه مما يكتب، فكأنه لم يفرق بين اللفظ والكتابة

في " القاموس " الخط: الكتب بالقلم وغيره

الكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو مع العلم به وقصد الحقيقة، فخرج بالأول الجهل، وبالثاني المجاز

وهو يعم ما يعلم المخبر عدم مطابقته، وما لا يعلم بدليل تقييد ﴿ويقولون على الله الكذب﴾ بقوله: ﴿وهم يعلمون﴾ ويستعمل غالبا في الأقوال والحق في المعتقدات

والكذب قبيح بالقبح الشرعي **ولا دليل على** قبحه العقلي، ولا يلزم من تعليل استحقاق العذاب بالكذب المفيد حرمة مطلق الكذب (وكلام إبراهيم النبي عليه السلام في ستة: ﴿إني سقيم﴾ ، ﴿بل

(١) الكليات ص/٢٥٦

فعله كبيرهم﴾ وهذه أختي "، ﴿هذا ربي﴾ ثلاث مرات ليس بكذب غايته أنه من باب المعاريض، وإنه لمندوحة عن الكذب)

وكذب بكذا تكذيبا: أنكره وجحده

وكذبه: جعله كاذبا في كلامه، هذا هو الفرق بين المتعدي بنفسه وبالباء

وكذب بالتشديد يقتصر على مفعول واحد، وبالتخفيف يتعدى إلى مفعولين يقال: كذبني الحديث إذا نقل الكذب وقال خلاف الواقع وكذا صدق نحو: ﴿لقد صدق الله رسول الرؤيا﴾ وهما من غرائب الألفاظ

وقد جاء الكذب بمعنى الخطأ في الكلام كقول ذي الرمة: ما في سمعه كذب

أي: ما أخطأ سمعه

وفي " الراموز ": كذب: وجب، ومنه "كذب عليلكم الحج " و "كذب القتال " مشددا إذا لم يبالغ فيه، (وكذبت فلانا نفسه في الخطب العظيم ": إذا شجعته عليه وسولت له أن يطيقه، [وفي " مقدمة ابن الحاجب " رحمه الله: الكذاب بالتخفيف كالمشددة مصدر التفعيل ومعنى كليهما الإنكار] الكره، بالفتح: المشقة التي تنال الإنسان من". (١)

٢٩. ٢٩-"القنبرة أعظم منها وأضخم رأسا وقد قيل الرهدون ويسمى أهل الجزيرة الرهادن عصافير التل وهي سمان يملح منها كثير فيبقى وقيل الرهدنة الخرقة وقد حكى الرهدل بفتح الهاء والدال ولا أحقه وقد حكاها غيره (الخفاش) له وجه كالح وعينان خبيثتان وأنياب وأضراس حداد وجناحاه جلدتان يخفقان على وسطه شيء من ريش ابن دريد هو الخفاش والخشاف أبو حاتم وهو الوطواط والأنثى من الخفافيش تحبل وتلد وترضع والخفاش الصغير والوطواط العظيم ورأسه مثل رأس الفارة وأذناه أطول من أذني الفأرة وبين جناحيه في ظهره مثل الكيس يحمل فيه من التمر شيئا كثيرا وأشقي النخل به الأصمعي السحاة والسحا والسحاء إذا كسر مد وإذا فتح قصر الخفاش أبو حاتم الخفدد الخفاش وقد تقدم أن الخفدد الحطاف أبو حاتم والطمروق الخفاش (الصدف) قال أبو حاتم قال لي طائفي الصدف طائر عندنا وهو من السباع قال ابن دريد (اللويحق) طائر أغبر يصيد الوبر واليعاقيب (العقد) من الطير يشبه الحمام قال ابن دريد والجمع عقدان والنحام والصلصل والنساف

---

(١) الكليات ص/٧٦٨

كله طائر معروف (الدجاج) معروف سيبويه هي الدجاجة والدجاجة وجمعها دجائج أبو حاتم وقد يقال للديك دجاجة ابن السكيت والدجاج والدجاج قال الفارسي قد يجوز أن يكون دجاج جمع دججة على حد قولك طلحة وطلاح وقد يجوز أن يكون جمع دجاجة على حد قولك دلاص وهجان صاحب العين الديك ذكر الدجاج والجمع أدياك وديوك وديكة وأرض مداكة ومديكة كثيرة الديكة ابن دريد الحنزاب الديك وقد تقدم أنه ذكر القطا أبو حاتم ويقال للذكر من أولاد الدجاج فروج والأنثى فروجة أبو عبيد دجاجة مفرخ ذات فراريج قال أبو حاتم وأنشد الأصمعي قول العماني

(والديك والدج مع الدجاج ...)

وقال أنا وضعت الدج أعني به الفروج ابن دريد فروج واخط قد صار في حد الديكة صاحب العين البراني الديكة الصغار أول ما تدرك واحدها بربي قال والخلاسي من الديكة ما بين الدجاجة الهندية والفارسية أبو حاتم نغانغ الديك غباغبه الواحدة نغنغة وغبغب وأنشد

(أحب إلينا من فراخ دجاجة ... صغار ومن ديك تنوس غباغبه)

وقد يقال غيب والجمع أغياب صاحب العين هي رعثاتة وقنازعه وقد قدمت أن الرعثتين زنمتا الشاة وانها المعلاق من الحلي وثرعلة الديك وبرائله الريش المجتمع على عنقه وقد عممت بالبرائل فيما تقدم من طواف الطير السيرافي برائل كل شيء عرفة جعله سيبويه رباعيا لأنه لا دليل على زيادة الهمزة فيه وجعله غيره زائدا الدليل حطائط صاحب العين وهو البرؤلة وقد برأل الديك وتبرأل نفش برائله للشر قال علي برأل وتبرأل وبرؤلة الديك دلائل على أن الهمزة فيه أصل على ما ذهب إليه سيبويه وكأن برائلا ممدود عن برئل كما أن غذامرا يتوهم فيه ذلك وهو مذهبه أيضا ولذلك قلنا إن نون غرنيق أصل بدليل ثبات نونه في جميع تصاريفه وقد تقدم والذي على رأس الديك غرفة وكفه برثن وأظفاره مخالبه والصيصية الشوكة التي في رجله والصيصية القرن أيضا ويقال لمنقار الدجاجة خطمها ويقال للدجاجة التي على رأسها ريش مجتمع كأنه منتفخ قنبرة وعلى رأسها قنبرة وقد تقدم أن القنبرة ضرب من الطير ويقال أيضا دجاجة قنبرية على رأسها مثل ما على رأس القنبرة من الطير والناس بالمصر يقولون قنبرانية ولا أعرف ذلك في الفصاحة أبو عبيد ديك أفرق له عرفان وقد تقدم أنه من الناس الذي ناصيته كأنها مفروقة وأنه من الخيل الناقص إحدى الوركين صاحب العين القنزعة والقنزعة الريش المجتمع في راس الديك وإذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما قيل قوزع الديك ابن السكيت ولا تقول قنزع ابن دريد

قرنس الديك فر من ديك آخر أبو عبيد". [1]

٣٠. ٣٠-"الآخر فيها إلا غير الأول وإنما قولهم أحلبت: أي ولدت إبلك إناثا وأجلبت: أي ولدت إبلك ذكورا.

(باب المحول من المضاعف)

قال سيبويه: هذا باب ما شذ فإبدال مكان اللام ياء كراهية التضعيف وليس بمطرد عند سيبويه وذلك تسريت وتظنيت وتقصيت وأمليت وزعم أن التاء في أسنت مبدلة من الياء وزادوا حرفا هو أخف عليهم وأجلد كما فعلوا ذلك في أتلج وبدلها شاذ هنا بمنزلته في ست وكل هذا التضعيف جيد كثير وأما كلا وكل فكل واحد من لفظ إلا ترى أنك تقول كلا أخويك فيكون مثل معا ولا يكون فيه تضعيف وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون هنانان يريدون معنى هنين فهذا نظيره يجعل الواحد هنان. قال أبو علي: ذكر سيبويه أن بدل الياء في هذه الأحرف شاذ وقد جاء غيرها مما لم أر أحدا حصره فمنه قوله عز وجل: (قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) . وأبدل الياء من السين الأخيرة ثم قلبها ألفا لانفتاح ما قبلها وبعض ما قيل في قوله تعالى: (إلى طعامك وشرابك لم يتسنه) . من أن تقديره لم يتسنن فقلبت النون الثانية ياء ثم قلبت ألفا لتطرفها وانفتاح ما قبلها وحذفها للجزم ثم جعل مكانها هاء للوقف كما قال عز وجل: (فبهداهم اقتده) . وقال العجاج: تقضي البازي إذا البازي كسر يريد تقضضه من الانقضاض ويقال تقصيت من القصة وقد روي فلان آمى من فلان من قولك أممت، وهذا مثل أملى في معنى أمل وذكر التاء المنقلبة من الياء وقد ذكر في غير هذا الموضع أن التاء مبدلة من الواو وكلا القولين صحيح وذلك أن أصل أسنت هو من السنة وهو القحط ومعناها أصابهم القحط وأصل سنة سنوة فيمن قال سنوات فإذا بنوا منها أفعل وجب أن يقال أسنينا فقلبت الواو ياء كما يقال أغزينا وأدنينا وهو من الغزو والدنو وقد مضت علة ذلك فاختاروا التاء كما قالوا أتلج في معنى أولج وتجاه وتراث وهذا كله شاذ لأنك لا تقول في تحبب تجبى ولا في تحسس تحسى وأصل ست سدس وبدل التاء فيه شاذ لأنك لا تقول ست ولا في سدس من الإظماء ست وقوله وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير: يعني بذلك أن ترك القلب إلى الياء عربي جيد إذا قلت تظنيت وتسريت وقد جعل سيبويه الياء في تسريت بدلا من الراء وأصله تسررت وهو من السرور فيما قاله أبو الحسن

---

(١) المخصص ٣٤٨/٢

الأخفش لأن السرية يسر بها صاحبها وقال أبو بكر بن السري هو عندي من السر لأن الإنسان كثيرا ما يسرها ويسترها. قال أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي: الأولى أن يكون من السر الذي معناه النكاح وهو عندهما من شاذ النسب. وقال غير سيبويه: ليس الأصل فيه تسررت وإنما هو تسريت بمعنى ركبت سراتها أي أعلاها وسراة كل شيء أعلاه وقال غيره: إنما هو من سريت والقول ما تقدم من انه تسررت وأما كلا وكل فليس أحد اللفظين من الآخر لأن موضعيهما مختلفان فكلا للتثنية وكل للجميع فهذا من جهة المعنى فأما من جهة اللفظ فكلا معتل وإنما هو كمعا وكل من المضاعف كدر وكر ولا يجوز أن تجعل الألف في كلا بدلا من إحدى اللامين في كل إلا بثبت **ولا دليل على** ذلك هذه مذهب سيبويه وكلا واحد مضاف إلى اثنين كقولك حجا أخويك ومعا صاحبيك واستدلوا على ذلك بقولك كلا أخويك قائم فيوحدون خبره وكل يضاف إلى المعرفة والنكرة ويفرد كقولك كل القوم وكل رجل وكل قد قال ذاك ولا يضاف كلا إلا إلى معرفة مثناة ولا يفرد وإنما ذكر سيبويه كلا وكل في حيز التضعيف النادر المحول ليري أن ألف كلا ليست محولة من لام كما أن ياء تظنيت وأخواتها محولة من نون واختلف النحويين في ألف كلا هل". (١)

٣١. ٣١-"وقيل: هو فارسي معرب. وقال ابن الأنباري: الفيهج: اسم مختلق للخمر، وكذلك القنديد وأم زنبق. (و) قيل: الفيهج: رضي الله عنه مكيالها، فارسي معرب (و) قيل: (المصفاة) لها.

فهرج

: (فهرج، كجعفر: د، بكورة إصطخر) من بلاد فارس (على طرف المفازة) ، وهو (معرب فهره) .

فيج

: (﴿الفيج) بالفتح،﴾ والفيج، بالكسر: الانتشار. ﴿وأفاج القوم في الأرض: ذبوا وانتشروا. و (الوهد المطمئن من الأرض) .

وعن الأصمعي:﴾ الفوائج: متسع ما بين كل مرتفعين من غلظ أو رمل، واحدتها ﴿فائجة. وعن أبي عمر و: الفائج: البساط الواسع من الأرض. قال حميد الأرقط:

---

(١) المخصص ٤/١٩٣

إليك رب الناس ذي المعارج

يخرجن من نخلة ذي المضارج

من﴾ فائج ﴿أفيج بعد﴾ فائج

﴿وفاجت الناقة برجليها﴾ تفيج: نفحت بهما من خلفها. وناقة فياجة: تفيج برجليها. قال:

ويمنح ﴿الفياجة الرفودا

وكل ذالك ينبغي أن يذكر في الياء. وكلام شيخنا: وإذا قيل: إنها أعجمية، كما صرح به الجوالقي وغيره، **فلا دليل على** الأصالة التي ليست في اللفظ كما لا يخفى، محل تأمل، فإن الجواليقي إنما صرح كغيره بتعريب الفيج الذي هو بمعنى الساعي لا أن المادة كلها معربة، كما هو ظاهر.

﴿ وفايجان: قرية بأصبهان". (١)

٣٢. ٣٢-"أحسنت، وقد لعمري بت ساهرا. ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم، كقول النابغة:

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا وكأن ﴿قد

أي كأن قد زالت، انتهى. وفي اللسان: وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب، تقول: مالك عندي إلا هذا﴾ فقد، أي فقط، حكاه يعقوب، وزعم أنه بدل. (وقول الجوهري: وإن جعلته اسما شددته) ، فتقول كتبت! قدا حسنة، وكذلك كي وهو ولو، لأن هاذه الحروف **لا دليل على** ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو جنسها وتدغم إلا في الألف فإنك تهمزها، ولو سميت رجلا بلا، أو ما، ثم زدت في آخره ألفا همزت، لأنك تحرك الثانية، والألف إذا تحركت صارت همزة، هاذا نص عبارة الجوهري، وهو مذهب الأخفش وجماعة من نحاة البصرة، ونقله المصنف في البصائر، له، وأقره، وقال ابن بري: وهاذا (غلط) منه (وإنما يشدد ما كان آخره حرف علة) . وعبارة ابن بري: إنما يكون التضعيف في المعتل (تقول في هو) اسم رجل: هاذا (هو) وفي لو: هاذا لو، وفى في هاذا في، (وإنما شدد لئلا يبقى الاسم على حرف واحد، لسكون حرف العلة مع التنوين، وأما قد إذا سميتع بها تقول) هاذا (قد) ورأيت قدا ومررت بقد، (و) في (من) : هاذا (من، و) في (عن) هاذا (عن، بالتخفيف) في الكل (لا غير، ونظيره يد ودم وشبهه) . تقول: هاذه يد ورأيت يدا ومررت بيد، وقد تحامل شيخنا

---

(١) تاج العروس ٦/١٦٧

هنا على المصنف، ونسبه إلى القصور وعدم الاطلاع على حقيقة معنى كلام الجوهري ما يقضي به العجب، سامحه الله تعالى، وتجاوز عن تحامله.

ومما يستدرك عليه:

القد، بالكسر: الشيء المقدود بعينه. والقد: النعل لم يجرد من الشعر، ذكرهما المصنف في البصائر، له.

قلت: وفي اللسان بعد إيراد". (١)

٣٣. ٣٣-"المباني. (ويقال: ما لقيته منذ اليوم ومذ اليوم، بفتح ذالهما، أو أصلهما من الجارة، وذو بمعنى الذي) ، قال الفراء في مذ ومنذ: هما حرفانه مبنيان من حرفين: من (من) ومن (ذو) التي بمعنى الذي في لغة طيء، فإذا خفض بهما أجريتا مجرى من، وإذارفع بهما ما بعدهما بإضمار كان في الصلة كأنه قال من الذي هو يومان، قال: وغلبوا الخفض في منذ لظهور النون. (أو) مركب (من) من و (إذ، حذفت الهمزة) لكثرة دورانها في الكلام وجعلت كلمة واحدة (فالتقى ساكنان، فضم الذال) ، وقال سيبويه: منذ للزمان، نظيره من للمكان، وناس يقولون إن منذ في الأصل كلمتان: من إذ، جعلتا واحدة، قال: وهاذا القول **لا دليل على** صحته، (أو أصلها من ذا، اسم إشارة، فالتقدير في: ما رأيته مذ يومان، من ذا الوقت يومان، وفي كل تعسف) وخروج عن الجادة، وقال ابن بزرج: يقال: ما رأيته مذ عام الأول. وقال العوام: مذ عام أول، وقال أبو هلال: مذ عاما أول، وقال الآخر: مذ عام أول ومذ عام الأول، وقال نجاد: مذ عام أول، وقال غيره: لم أره مذ يومان، ولم أره منذ يومين، يرفع بمذ ويخفض بمنذ. وفي المحكم: منذ: تحديد غاية زمانية، النون فيها أصلية، رفعت على توهم الغاية. وفي التهذيب: وقد أجمعت العرب على ضم الذال من منذ إذا كان بعدها متحرك أو ساكن، كقولك: لم أره منذ يوم ومنذ اليوم، وعلى إسكان مذ إذا كان بعدها متحرك، وبتحريكها بالضم والكسر إذا كانت بعدها ألف وصل، كقولك لم أره مذ يومان، ولم أره مذ اليوم. وقال اللحياني: وبنو عبيد من غني يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون ما بعدها، فيقولون مذ اليوم، وبعضهم يكسر". (٢)

---

(١) تاج العروس ٢٢/٩

(٢) تاج العروس ٤٧٧/٩

٣٤. ٣٤-"صار عاشرهم، وكان عاشر عشرة، أي كملهم عشرة بنفسه. وقد خلط المصنف هنا بين فعلي)

البابين. والذي صرح به شراح الفصيح وغيرهم أن الأول من حد ضرب والذي في كتب الأفعال أنه من حد كتب، والثاني من حد ضرب، قياسا على نظائره من ربع وخمس، كما سيأتي. وقد أشار لذلك البدر القرافي في حاشيته، وتبعه شيخنا منبها على ذلك، متحاملا عليه أشد تحامل. وثوب عشاري، بالضم: طوله عشرة أذرع. والعاشوراء، قال شيخنا: قلت: المعروف تجرده من ال والعشوراء، ممدودان ويقصران، والعاشور: عاشر المحرم قال الأزهري: ولم أسمع في أمثلة الأسماء اسما على فاعولاء إلا أحرفا قليلة. قال ابن بزرج: الضاروراء: الضراء، والساروراء: السراء، والدالولاء: الدلال. وقال ابن الأعرابي: الخابوراء: موضع. وقد ألحق به تاسوعاء. قلت فهذه الألفاظ يستدرك بها على ابن دريد حيث قال في الجمهرة: ليس لهم فاعولاء غير عاشوراء لا ثاني له، قال شيخنا: ويستدرك عليهم حاضوراء، وزاد ابن خالويه ساموعاء. أو تاسعه، وبه أول المزني الحديث لأصومن التاسع، فقال: يحتمل أن يكون التاسع هو العاشر، قال الأزهري: كأنه تأول فيه عشر الورد أنها تسعة أيام، وهو الذي حكاه الليث عن الخليل، وليس ببعيد عن الصواب. والعشرون، بالكسر: عشرتان، أي عشرة مضافة إلى مثلها، وضعت على لفظ الجمع، وليس بجمع العشرة لأنه **لا دليل على** ذلك، وكسروا أولها لعلة. فإذا أضفت أسقطت النون، قلت: هذه عشروك وعشري، بقلب الواو ياء للتي بعدها فتدغم.". (١)

٣٥. ٣٥-"ثم إيراد المصنف هذه المادة هنا وهم، والصواب أن تذكر بعد قنفر وهذه في نظير ما واخذ به الجوهري في قمطر، فسبحان من لا يسهو، جل جلاله لا إله غيره.

ق ن ب ر

القنبير، كزنبيل، أي بالكسر: نبات، كالقنبير، كقنيفذ، قال الليث: يسميه أهل العراق البقر فيمشي كدواء المشي. ودجاجة قنبرانية، بالضم: وهي التي على رأسها قنبرة، وهي فضل ريش قائم مثل ما على رأس القنبرة نقله الليث. وقال أبو الدقيش: قنبرتها: التي على رأسها.

والقنابري بفتح الراء، وهو يوهم أن النون مخففة، وهكذا أيضا في غالب النسخ، والصواب تشديد

(١) تاج العروس ٤٣/١٣

النون وكسر الموحدة، كما هو مضبوط هكذا في التكملة: بقلة وهي الغملول بالضم، والتملول. وقنبر، كجعفر: اسم رجل. وقد ذكره الجوهري في ق ب ر، حاكما بزيادة النون واهما، وهذا محل ذكره، لأن النون غير زائدة. وقد تمحل شيخنا للجواب عن الجوهري بما لا يصلح به الاحتجاج، فإن النون ثاني الكلمة لا تزاد إلا بثبت، **ولا دليل على** زيادتها، فافهم.

وهو مولى لعلي رضي الله عنه. وحفيده يغنم بن سالم بن قنبر، عن أنس، تكلم فيه. وأبو الشعثاء قنبر، عن ابن عباس. وقنبر مولى معاوية وحاجبه، ذكره ابن أبي حاتم على الصواب، ووهم فيه ابن ماكولا وابن عساكر، فضبطوه بمثناه مفتوحة وياء تحتية ساكنة.". [١]

٣٦. ٣٦-"(والحروف الشفهية) ما كانت (بفم) ، وهي الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية؛ كما في الصحاح.

وجوزه الخليل.

وفي التهذيب: ويقال للفاء والباء والميم شفوية وشفهية لأن مخرجها من الشفة ليس للسان فيها عمل.

(ورجل أشفى: لا تنضم شفتاه) ؛) نقله الجوهري.

قال: **ولا دليل على** صحته.

(و) من المجاز: (شفه الطعام، كعني، كثر آكلوه) ، فهو مشفوه، أو قل، كما تقدم.

(و) شفه (زيد: كثر سائلوه) حتى أنفدوا ما عنده، فهو مشفوه.

قال ابن بري: وقد يكون المشفوه الذي أفنى ماله عياله ومن يقوته؛ قال الفرزدق يصف صائدا:

عاري الأشاجع مشفوه أخو قنص ما يطعم العين نوما غير تهويم (و) شفه (المال) :) إذا (كثر طالبوه) ، فهو مشفوه.

ومما يستدرك عليه:

قد تستعار الشفة للفرس، كقول أبي دواد:

فبتنا جلوسا على مهرناتنزع من شفتيه الصفاراالصفار: يبيس البهمى وله شوك يعلق بجحافل الخيل.

واستعار أبو عبيد الشفة للدلو قال: إذا خرزت الدلو فجاءت الشفة مائلة قيل كذا.

---

(١) تاج العروس ٤٧٧/١٣

قال ابن سيده: فلا أدري أمن العرب سمع هذا أم هو تعبير أشياخ أبي عبيد.". (١)

٣٧. ٣٧-"الاستصحاب: وهو حكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه وهو حجة عند الشافعي رحمه الله في كل أمر نفيا كان أو إثباتا ثبت وجوده أي تحققه بدليل شرعي ثم وقع الشك في بقائه أي لم يقع ظن بعدمه وعندنا حجة للدفع لا للإثبات له أن بقاء الشرائع بالاستصحاب ولأنه إذا تيقن بالوضوء ثم شك في الحدث يحكم بالوضوء وفي العكس بالحدث وإذا شهدوا أنه كان ملكا للمدعي فإنه حجة. ولنا أن الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر فبقاء الشرائع بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - ليس بالاستصحاب بل لأنه لا نسخ لشريعته والوضوء وكذا البيع والنكاح ونحوها يوجب حكما ممتدا إلى زمان ظهور مناقض فيكون البقاء للدليل وكلامنا فيما **لا دليل على** البقاء كحياة المفقود فيرث عنده لا عندنا لأن الإرث من باب الإثبات فلا يثبت به ولا يورث لأن عدم الإرث من باب الدفع فيثبت به وتفصيل هذا المرام في كتب الأصول.

الاستيلاد: في اللغة طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد من الأمة سواء كانت مملوكة أو منكوحة كما ستعلم في أم الولد إن شاء الله تعالى فهو من الأسماء الغالبة.

الأسلوب الحكيم: عبارة عن تقديم الأهم تعريضا للمتكلم على ترك الأهم كما قال الخضر [عليه السلام] حين سلم عليه موسى إنكارا لسلامه لأن السلام لم يكن معهودا في تلك الأرض بقوله إني بأرضك السلام وقال موسى [عليه السلام] في جوابه أنا موسى أجيب عن اللائق وهو أن تستفهم عني لا عن سلامي بأرضي.

الإسراف: إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس.

اسم الآلة: هو اسم ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه.

الاستباق: طلب السباقة وفي السراجية يجوز الاستباق في أربعة أشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس وفي النصل يعني الرمي وفي المشي يعني العدو وإنما يجوز إذا كان البدل معلوما من جانب واحد بأن يقول أحدهما للآخر إن سبقتك فلي كذا وإن سبقتني فلا شيء لك فإن كان البدل من الجانبين لا يجوز إلا أن يكون بينهما ثالث والشرط أنه لو سبقهما أو واحدا منهما أعطياه وإن سبقاه لم يعطهما شيئا وهذا يجوز إذا كان فرسه بحال قد يسبق وقد لا يسبق والمراد من الجواز الحل والطيب

---

(١) تاج العروس ٤١٨/٣٦

لا الاستحقاق ثم المذكور في شرح الطحاوي أن هذا إنما يجوز في هذه الأشياء لا غير وقال الشيخ الإمام الحلوائي لو وقع الاختلاف في مسألة بين اثنين وشرط أحدهما لصاحبه إن كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا وإن كانت كما قلت لا آخذ منك شيئا هذا جائز وفي الخانية وما يفعل الأمراء فهو جائز بأن يقولوا لاثنين أيكما سبق فله كذا وإنما جوزوا الاستباق في هذه الأشياء الأربعة لورود الأثر فيها ولا أثر في غيرها وفي الشرعة والمسابقة على الفرس لامتحان كرمه وعتقه سنة.". (١)

٣٨. ٣٨-"(باب الميم مع السين المهملة)

المساقاة: مفاعلة من السقي. وفي الشرع معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما - وبعبارة أخرى هي المعاملة في الأشجار ببعض الخارج منها وتسمى معاملة في لغة مدنية.
المساوقة: قد تستعمل فيما يعم الاتحاد في المفهوم. والمساواة في الصدق فيكون الإنسان والسهو والنسيان في قولهم الإنسان يساوق السهو والنسيان على الأول ألفاظا مترادفة. وعلى الثاني ألفاظا متساوية في الصدق. ولا شك في أنه لا مرادفة بينها ولم يقل بها أحد ولا مساواة بينهما إذ الأنبياء عليهم السلام معصومون عن السهو والنسيان. والجواب عن الثاني أن السهو والنسيان جائزان على الأنبياء عليهم السلام كما نص عليه المحقق التفتازاني رحمه الله تعالى في شرح المقاصد في السمعيات في البحث السادس في عصمة الأنبياء ولذلك اشتهر بين الناس أول ناس أول الناس.
والجواب عن الأول أن الجوهري نص على أنه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إنما سمي إنسانا لأنه نسي عهد الله فنسى. ولذا قال قوم أصله النسيان فحذفت الياء لكثرة الاستعمال. وفيه أن الإنسان بمعنى الحيوان الناطق لا يرادف النسيان. اللهم إلا أن يقال ثبت المرادفة والمساوقة في الأصل ومع ذلك يبقى الكلام في السهو. ولا يبعد أن يقال السهو والنسيان متقاربان في المعنى بحسب اللغة ولهم تردد في أن الوجود والشيئية مترادفان أو متساويان صدقا فلذا يقال إن الشيئية تساوق الوجود.
المستفتي: في الفتوى.
المسح: (دست رسانيدن بشى) . وفي الشرع إصابة اليد المبتلة العضو بلا تسييل الماء إما بللا يأخذه من الإناء أو بللا باقيا في اليد بعد غسل عضو من المغسولات. ولا يكفي البلل الباقي في يده بعد

---

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١/٧٨

مسح عضو من الممسوحات. لا يكفي بلل يأخذه من بعض أعضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا أو ممسوحا وكذا في مسح الخف.

اعلم أن المراد بالمسح في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ مسح بعض الرأس بالاتفاق لأن الباء هناك دخلت على المحل - والأصل أن تدخل على الآلة وهي غير مقصودة فإنه يكتفي فيها بقدر ما يحصل به المقصود فحين دخلت على المحل شبه المحل بالآلة فلا يشترط الاستيعاب فاعلم أن الآية عند الشافعي رحمه الله تعالى مطلق. ولهذا اعتبر أقل ما يطلق عليه اسم المسح إذ **لا دليل على** الزيادة ولا إجمال في الآية. وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مجمل فقال إنه ليس بمراد لحصوله في". (١)

٣٩. ٣٩-"الأصل شفهة فحذفت الهاء الأصلية وأبقيت هاء العلامة للتأنيث، ومن قال شفه بالهاء أبقى الهاء الأصلية. قال ابن بري: الشفة للإنسان وقد تستعار للفرس قال أبو دواد:

فبتنا جلوسا على مهرنا، ... ننزع من شفتيه الصفارا

الصفار: يبيس البهمى وله شوك يعلق بجحافل الخيل، واستعار أبو عبيد الشفة للدلو فقال: كبن الدلو شفتها، وقال: إذا خرزت الدلو فجاءت الشفة مائلة قيل كذا، قال ابن سيده: فلا أدري أمن العرب سمع هذا أم هو تعبير أشياخ أبي عبيد. ورجل أشفى إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق قال: **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي، بالضم: عظيم الشفة، وفي الصحاح: غليظ الشفتين. وشافهه: أدنى شفته من شفته فكلمه، وكلمه مشافهة، جاؤوا بالمصدر على غير فعله وليس في كل شيء قيل مثل هذا، لو قلت كلمته مفاوهة لم يجز إنما تحكي من ذلك ما سمع؛ هذا قول سيبويه. الجوهري: المشافهة المخاطبة من فيك إلى فيه. والحروف الشفهية: الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية، وفي التهذيب: ويقال للفاء والباء والميم شفوية، وشفهية لأن مخرجها من الشفة ليس للسان فيها عمل. ويقال: ما سمعت منه ذات شفة أي ما سمعت منه كلمة. وما كلمته ببنت شفة أي بكلمة. وفلان خفيف الشفة أي قليل السؤال للناس. وله في الناس شفة حسنة أي ثناء حسن. وقال اللحياني: إن شفة الناس عليك لحسنة أي ثناءهم عليك حسن وذكرهم لك، ولم يقل شفاه الناس. ورجل شافه: عطشان لا يجد من الماء ما يبل به شفته؛ قال تميم بن مقبل:

فكم وطئنا بها من شافه بطل، ... وكم أخذنا من أنفال نفاديها

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣/١٧٧

ورجل مشفوه: يسأله الناس كثيرا. وماء مشفوه: كثير الشاربة، وكذلك المال والطعام. ورجل مشفوه إذا كثر سؤال الناس إياه حتى نفد ما عنده، مثل مثمود ومضفوف ومكثور عليه. وأصبحت يا فلان مشفوها مكثورا عليك: تسأل وتكلم؛ قال ابن بري، رحمه الله: وقد يكون المشفوه الذي أفنى ماله عياله ومن يقوته؛ قال الفرزدق يصف صائدا:

عاري الأشاجع مشفوه، أخو قنص، ... ما يطعم العين نوما غير تهويم

والشفه: الشغل. يقال: شفهني عن كذا أي شغلني. ونحن نشفه عليك المرتع والماء أي نشغله عنك أي هو قدرنا لا فضل فيه. وشفه ما قبلنا شفها: شغل عنه. وقد شفهني فلان إذا ألح عليك في المسألة حتى أنفد ما عندك. وماء مشفوه: بمعنى مطلوب. قال الأزهري: لم أسمعه لغير الليث، وقيل: هو الذي قد كثر عليه الناس كأنهم نزحوه بشفاههم وشغلوه بها عن غيرهم. وقيل: ماء مشفوه ممنوع من ورده لقلته. ووردنا ماء مشفوها: كثير الأهل. ويقال: ما شفهت عليك من خبر فلان شيئا وما أظن إبلك إلا ستشفه علينا الماء أي تشغله. وفلان مشفوه عنا أي مشغول عنا مكثور عليه. وفي الحديث:

إذا صنع لأحدكم خادمه طعاما فليقعده معه، فإن كان مشفوها فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين ؛". (١)

٤٠. ٤٠-"تكون حصرت حالا إلا بإضمار قد. وقال الفراء في قوله تعالى: كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا، المعنى وقد كنتم أمواتا ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أن قوله عز وجل في سورة يوسف: إن كان قميصه قد من دبر فكذبت، المعنى فقد كذبت. قال الأزهري: وأما الحال في المضارع فهو سائغ دون قد ظاهرا أو مضمرا، قال ابن سيده: فأما قوله:

إذا قيل: مهلا، قال حاجزه: قد

فيكون جوابا كما قدمناه في بيت النابغة وكأن قد، والمعنى أي قد قطع، ويجوز أن يكون معناه قدك أي حسبك لأنه قد فرغ مما أريد منه فلا معنى لردعك وزجرك، وتكون قد مع الأفعال الآتية بمنزلة ربما، قال الهذلي:

قد أترك القرن مصفرا أنامله، ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

قال ابن بري: البيت لعبيد بن الأبرص. وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب، يقولون: ما لك عندي إلا

---

(١) لسان العرب ٥٠٧/١٣

هذا فقد أي فقط، حكاه يعقوب وزعم أنه بدل فتقول قدي وقدني، وأنشد:

إلى حمامتنا ونصفه فقد

والقول في قدني كالقول في قطني، قال حميد الأرقط:

قدني من نصر الخبيبين قدي

. قال الجوهري: وأما قولهم قدك بمعنى حسبك فهو اسم، تقول قدي وقدني أيضا، بالنون على غير قياس لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني، قال ابن بري: وهم الجوهري في قوله إن النون في قوله قدني زيدت على غير قياس وجعل نون الوقاية مخصوصة بالفعل لا غير، وليس كذلك وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف كقولك في من وعن إذا أضفتهما إلى نفسك مني وعني فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط تقول قدني وقطني فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما، قال: وكذلك زادوها في ليت فقالوا ليتني لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب ضربني لتبقى حركة الباء على فتحتها، وكذلك قالوا في اضرب اضربني أيضا أدخلوا نون الوقاية عليه لتبقى الباء على سكونها، وأراد حميد بالخبيبين عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا، قال ابن بري: والشاهد في البيت أنه يقال قدني وقدي بمعنى، وأما الأصل قدي بغير نون، وقدني بالنون شاذ ألحقت النون فيه لضرورة الوزن، قال: فالأمر فيه بعكس ما قال وأن قدني هو الأصل وقدي حذفت النون منه للضرورة. وفي صفة جهنم، نعوذ بالله منها، فيقال: هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟ حتى إذا أوعبوا فيها قالت قد قد أي حسبي حسبي، ويروى بالطاء بدل الدال وهو بمعناه. ومنه حديث التلبية:

فيقول قد قد

بمعنى حسب، وتكرارها لتأكيد الأمر، ويقول المتكلم: قدي أي حسبي، والمخاطب: قدك أي حسبك. وفي حديث

عمر، رضي الله عنه، أنه قال لأبي بكر، رضي الله عنه: قدك يا أبا بكر.

قال: وتكون قد بمنزلة ما فينفى بها، سمع بعض الفصحاء يقول:

قد كنت في خير فتعرفه

وإن جعلت قد اسما شددته فتقول: كتبت قدا حسنة وكذلك كي وهو ولو لأن هذه الحروف **لا دليل**

على ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها ويدغم، إلا في الألف فإنك". [1]

٤١. ٤١-"الساكنين إتباعا لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول؛ قال: فأما ضم ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر، ويدلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين، أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال، فضم الذال إذا في قولهم مذ اليوم ومذ الليلة، إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأصل، إلا بعد الذي هو سكون الذال في منذ قبل أن تحرك فيما بعد؛ وقد اختلفت العرب في مذ ومنذ: فبعضهم يخفض بمذ ما مضى وما لم يمض، وبعضهم يرفع بمنذ ما مضى وما لم يمض. والكلام أن يخفض بمذ ما لم يمض ويرفع ما مضى، ويخفض بمنذ ما لم يمض وما مضى، وهو المجتمع عليه، وقد أجمعت العرب على ضم الذال من منذ إذا كان بعدها متحرك أو ساكن كقولك لم أره منذ يوم ومنذ اليوم، وعلى إسكان مذ إذا كان بعدها متحرك، وتحريكها بالضم والكسر إذا كانت بعدها ألف وصل، ومثله الأزهري فقال: كقولك لم أره مذ يومان ولم أره مذ اليوم. وسئل بعض العرب: لم خفضوا بمنذ ورفعوا بمذ فقال: لأن منذ كانت في الأصل من إذ كان كذا وكذا، وكثر استعمالها في الكلام فحذفت الهمزة وضمت الميم، وخفضوا بها على علة الأصل، قال: وأما مذ فإنهم لما حذفوا منها النون ذهبت الآلة الخافضة وضموا الميم منها ليكون أمتن لها، ورفعوا بها ما مضى مع سكون الذال ليفرقوا بها بين ما مضى وبين ما لم يمض؛ الجوهري: منذ مبني على الضم، ومذ مبني على السكون، وكل واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر فتجر ما بعدها وتجريهما مجرى في، ولا تدخلهما حينئذ إلا على زمان أنت فيه، فتقول: ما رأيته منذ الليلة، ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التاريخ أو على التوقيت، وتقول في التاريخ: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وتقول في التوقيت: ما رأيته مذ سنة أي أمد ذلك سنة، ولا يقع هاهنا إلا نكرة، فلا تقول مذ سنة كذا، وإنما تقول مذ سنة. وقال سيبويه: منذ للزمان نظيره من للمكان، وناس يقولون إن منذ في الأصل كلمتان [من إذ] جعلتا واحدة، قال: وهذا القول لا دليل على صحته. ابن سيده: قال اللحياني: وبنو عبيد من غني يحركون الذال من منذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون ما بعدها فيقولون: مذ اليوم، وبعضهم يكسر عند الساكن فيقول مذ اليوم. قال: وليس بالوجه. قال بعض النحويين: ووجه جواز هذا عندي على ضعفه أنه شبه ذال مذ بدال قد ولام هل فكسرها حين احتاج إلى ذلك كما كسر لام هل ودال قد.

---

(١) لسان العرب ٣٤٧/٣

وحكي عن بني سليم: ما رأيته منذ ست، بكسر الميم ورفع ما بعده. وحكي عن عكل: مذ يومان، بطرح النون وكسر الميم وضم الذال. وقال بنو ضبة: والرباب يخفضون بمذ كل شيء. قال سيبويه: أما مذ فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أول غايتك وأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا؛ وتقول: ما رأيته مذ يومين فجعلته غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى؛ هذا كله قول سيبويه. قال ابن جني: قد تحذف النون من الأسماء عينا في قولهم مذ وأصله منذ، ولو صغرت مذ اسم رجل لقلت منيذ، فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فعيل. التهذيب: وفي مذ ومنذ لغات شاذة تكلم بها الخطيئة من أحياء العرب فلا يعبأ بها، وإن جمهور العرب على ما بين في". (١)

٤٢. ٤٢-"وقال ابن الأعرابي: العسكر الكثير من كل شيء. يقال: عسكر من رجال وخيل وكلاب. وقال الأزهري: عسكر الرجل جماعة ماله ونعمه؛ وأنشد:

هل لك في أجر عظيم تؤجره، ... تعين مسكينا قليلا عسكره؟

عشر شياه سمعه وبصره، ... قد حدث النفس بمصر يحضره

وعساكر الهم: ما ركب بعضه بعضا وتتابع. وإذا كان الرجل قليل الماشية قيل: إنه لقليل العسكر. وعسكر الليل: ظلمته؛ وأنشد:

قد وردت خيل بني العجاج، ... كأنها عسكر ليل داج

وعسكر الليل: تراكمت ظلمته. وعسكر بالمكان: تجمع. والعسكر: مجتمع الجيش. والعسكران: عرفة ومنى. والعسكر: الجيش؛ وعسكر الرجل، فهو معسكر، والموضع معسكر، بفتح الكاف. والعسكر والمعسكر: موضعان. وعسكر مكرم: اسم بلد معروف، وكأنه معرب.

عشر: العشرة: أول العقود. والعشر: عدد المؤنث، والعشرة: عدد المذكر. تقول: عشر نسوة وعشرة رجال، فإذا جاوزت العشرين استوى المذكر والمؤنث فقلت: عشرون رجلا وعشرون امرأة، وما كان من الثلاثة إلى العشرة فالهاء تلحقه فيما واحده مذكر، وتحذف فيما واحده مؤنث، فإذا جاوزت

---

(١) لسان العرب ٥١٠/٣

العشرة أنثت المذكر وذكرت المؤنث، وحذفت الهاء في المذكر في العشرة وألحقتها في الصدر، فيما بين ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وفتحت الشين وجعلت الاسمين اسما واحدا مبنيا على الفتح، فإذا صرت إلى المؤنث ألحقت الهاء في العجز وحذفتها من الصدر، وأسكنت الشين من عشرة، وإن شئت كسرتها، ولا ينسب إلى الاسمين جعلا اسما واحدا، وإن نسبت إلى أحدهما لم يعلم أنك تريد الآخر، فإن اضطر إلى ذلك نسبته إلى أحدهما ثم نسبته إلى الآخر، ومن قال أربع عشرة قال: أربعي عشري، بفتح الشين، ومن الشاذ في القراءة:

فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا

، بفتح الشين؛ ابن جني: وجه ذلك أن ألفاظ العدد تغير كثيرا في حد التركيب، ألا تراهم قالوا في البسيط: إحدى عشرة، وقالوا: عشرة وعشرة، ثم قالوا في التركيب: عشرون؟ ومن ذلك قولهم ثلاثون فما بعدها من العقود إلى التسعين، فجمعوا بين لفظ المؤنث والمذكر في التركيب، والواو للتذكير وكذلك أختها، وسقوط الهاء للتأنيث، وتقول: إحدى عشرة امرأة، بكسر الشين، وإن شئت سكنت إلى تسع عشرة، والكسر لأهل نجد والتسكين لأهل الحجاز. قال الأزهري: وأهل اللغة والنحو لا يعرفون فتح الشين في هذا الموضع، وروي عن الأعمش أنه قرأ:

وقطعناهم اثنتي عشرة

، بفتح الشين، قال: وقد قرأ القراء بفتح الشين وكسرها، وأهل اللغة لا يعرفونه، وللمذكر أحد عشر لا غير. وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع العشرة لأنه **لا دليل على** ذلك، فإذا أضفت أسقطت النون قلت: هذه عشروك وعشري، بقلب الواو ياء للتي بعدها فتدغم. قال ابن السكيت: ومن العرب من يسكن العين فيقول: أحد عشر، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر". (١)

٤٣. ٤٣-"ش ف هـ.

ش ف هـ: (الشفة) أصلها شفهة لأن تصغيرها (شفيهة) وجمعها (شفاه) بالهاء. وزعم بعضهم أن الناقص من الشفة واو لأنه يقال: في الجمع (شفوات) **ولا دليل على** صحته. و (المشافهة) المخاطبة

---

(١) لسان العرب ٤/٥٦٨

من فيك إلى فيه.". (١)

٤٤. ٤٤-"م ن ذ: (منذ) مبني على الضم و (مذ) مبني على السكون وكل واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر فتجر ما بعدها وتجريهما مجرى في. ولا تدخلهما حينئذ إلا على زمان أنت فيه فتقول: ما رأيته مذ الليلة. ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التاريخ أو على التوقيت فتقول في التاريخ: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وتقول في التوقيت: ما رأيته مذ سنة. أي أمد ذلك سنة. ولا يقع هاهنا إلا نكرة لأنك لا تقول مذ سنة كذا وإنما تقول مذ سنة. وقال سيبويه: منذ للزمان نظيره من للمكان. وناس يقولون: إن منذ في الأصل كلمتان «من» و «إذ» جعلتا كلمة واحدة وهذا القول **لا دليل على** صحته.". (٢)

٤٥. ٤٥-"شرع من قبلنا

لغة: الشرع عبادة عن البيان والأظهار يقال: شرع الله كذا أى جعله طريقا ومذهبا، ومنه المشرعة (لسان العرب) (١) .

وإصطلاحا: يراد بشرع من قبلنا. (٢) الأحكام التى شرعها الله تعالى للأمم السابقة وجاء بها الأنبياء السابقون، وكلف بها من كانوا قبل الشريعة المحمدية كشريعة إبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام.

وهذا الموضوع يمثل مدى صلة الشريعة الإسلامية بالديانات والشرائع السابقة، فمن القضايا المعروفة أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث فى سن الأربعين سنة ٦١١ م، وأن شريعته صلى الله عليه وسلم خاتمة الشرائع، وقد أخبر القرآن الكريم والسنة الشريفة عن قصص الأنبياء السابقين وبعض الأحكام التشريعية فى شرائعهم، فهل أحكام شرائع الأمم السابقة كاليهودية والنصرانية نطالب بالعمل بها؟ (٣)

.

والكلام فى هذا الموضوع يتطلب بحث أمرين:

أولهما (٤) : هل كان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة متعبدا بشريعة سابقة، لأنه إذا كان

---

(١) مختار الصحاح ص/١٦٧

(٢) مختار الصحاح ص/٢٩٩

متعبدا بشرع سابق، ولم ينسخ فى شريعته بعد نزولها فيكون ذلك مشروعا فى حقنا كمسلمين.

ثانيهما: هل النبى عليه الصلاة والسلام وأمته بعد البعثة متعبدون بشرع نبى سابق؟ وللاجابة على هذا نقول: إن تعبده صلى الله عليه وسلم بشريعة سابقة من ناحية الجواز العقلى لا مانع منه إذ **لا دليل على** استحالته، أما من ناحية الوقوع العقلى والجواز الشرعى فهو محل خلاف بين الأصوليين سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها، فليراجع فى كتبهم.

وأعلم أن شرائع من قبلنا على أربعة أقسام (٥) :

١- الأحكام التى لم يرد لها ذكر فى شريعتنا لا فى الكتاب ولا فى السنة، فهذه الأحكام لا تكون مشرعا لنا بلا خلاف.

٢- الأحكام التى نسختها شريعتنا مثل:

تحريم أكل ذى الظفر، وتحريم الشحوم التى تكون فى بطن الحيوان محيطة بالكرش (٦) .

وتحريم الغنائم، فهذه أيضا ليست شرعا لنا بالاتفاق، بل منسوخة فى حقنا.

٣- الأحكام التى أقرتها شريعتنا فلا نزاع فى أننا متعبدون لها؛ لأنها شريعتنا، لورود التشريع الخاص فيها، الصياد (٧) والاضحية (٨) وغيرها.

٤- الأحكام التى علم قبولها بطريق صحيح، ولم يرد عليها ناسخ، ولكن لم تقرر فى شريعتنا كالتى قصها الله سبحانه فى كتابه، أو وردت على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من غير إنكار ولا إقرار لها، مثل آية القصاص فى شريعة اليهود (٩) ، وهذا النوع هو محل النزاع والخلاف بين الفقهاء.

أ. د/على جمعه محمد

الهامش:

١- لسان العرب لابن منظور، ط دار المعارف (شرع) ، التعريفات للجرجانى (ص١١١) مصطفى الحلبى وشركاه ١٩٣٨ م، المعجم الوسيط (١ /٤٧٩) دار المعارف.

٢- القاموس القويم فى إصطلاحا الأصوليين للدكتور/محمد حامد عثمان (ص٢٢٥) دار الحديث طبعة أولى ١٩٦٦م.

٣- أصول الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلى ٢ /٨٣٨ دار الفكر طبعة أولى ١٩٨٦م.

٤- المرجع السابق نفس الصفحة.

٥- انظر: الاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضرى السيد (٢ /١٣٥) ،وما بعدها، مكتبة الحرمين بالرياض ١٩٨٣م، تيسير أصول الفقه لمحمد أنور السيد خشانى (ص١٦١) طبعة كراتشى بباكستان سنة ١٩٩٠م.

٦- أى فى قوله تعالى ﴿وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما أختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيم وإنا لصادقون﴾ الانعام:١٤٦.

٧- أى فى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ البقرة:١٨٣.

٨- حيث بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها كانت شريعة إبراهيم عليه السلام رواه ابن ماجه رقم ٣١٢٧.

٩- أى فى قوله تعالى ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ المائدة:٤٥.

مراجع الاستزادة:

١- البحر المحيط للاركشى (٦ /٣٦ وما بعدها) طبعة وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٩٠م.

٢- الحاصل من الموصول للأوموى، تحقيؤ عبد السلام ابوناجى (٢ /٩٣٢) منشورات جامعة قاريونس بنغازى بليبيا.

٣- شرح المحلى على جمع الجوامع (٢ /٣٥٢) ، الحلبى وشركاه". [(١)]

٤٦. ٤٦-"[شفه]

الشفه: أصلها شفهة، لأن تصغيرها شفيهة. والجمع شفاه بالهاء. وإذا نسبت إليها فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وقلت شفي مثال دمي ويدي وعدي، وإن شئت شفهي. وزعم قوم أن الناقص من الشفه واو، لأنه يقال في الجمع شفوات. ورجل أشفى، إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق. **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي بالضم: عظيم الشفتين. ابن السكيت: فلان خفيف الشفة، أي قليل السؤال للناس. ويقال: له في الناس شفة، أي ثناء حسن. وما كلمته ببنت شفة، أي بكلمة.

---

(١) مفاهيم إسلامية ص/١٨٥

والشفه: الشغل. يقال: شفهني عن كذا، أي شغلني. وقولهم: نحن نشفه عليك المرتع والماء، يعني نشغله عنك، أي هو قدرنا لا فصل فيه. ورجل مشفوه، إذا كثر سؤال الناس إياه حتى نفد ما عنده. وقد شفهني فلان، إذا ألح عليك في المسألة حتى أنفد ما عندك. وماء مشفوه، وهو الذي قد كثر عليه الناس. والمشافهة: المخاطبة من فيك إلى فيه. والحروف الشفهية: الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية.". (١)

٤٧. ٤٧-"والواقع على وفقه قال تعالى: ﴿وإذ أنتم بالعدوة الدنيا﴾ ١. وقال تعالى: ﴿وكلمة الله هي العليا﴾ ٢.

وهاتان صفتان محضتان والنحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن حزوى تصحيحه شاذ كتصحيح "حيوة" وهذا قول **لا دليل على** صحته فلا مبالاة باجتنابه) ٣.

وقال أيضا: والحقوا بالأربعة المذكورة: الشروى، والطغوى والعوى والرعوى" زاعمين أن أصلهما من الياء والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثر من الشذوذ حيث أمكن سده وذلك أن الشروى معناه المثل **ولا دليل على** أن واوه منقلبة عن ياء إلا إدعاء من قال إنه من شريت وذلك ممنوع إذ هي دعوى مجردة عن الدليل) ٤.

ثالثا: التعويل على أصول التصريف من إجماع وقياس وسماع وعلة٥ فما أجمع عليه العرب أو العلماء يجب التمسك به، وما توفرت فيه أسباب القياس يعطي حكم نظيره، وكلام العرب الموثوق بهم يعتمد عليه ويستشهد به شعرا كان أو نثرا أو أمثالا عربية أو أقوالا ثابتة عنهم٦ والتعليل للمسائل متفش في الكتاب وفيما يلي أمثلة مقتضبة لبعض هذه

---

١ الآية:٤٢ من الأنفال.

٢ من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

٣ التحقيق ص ١٥٥

٤ التحقيق ص١٥٧.

---

(١) منتخب من صحاح الجوهري ص/٢٦٤٤

٥ ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص١١٢،٩٤،٨٨،٤٨،٢٥.

٦ سيأتي الحديث عن شواهد الكتاب في مبحث مستقل.". [(١)]

٤٨. ٤٨-"بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة١، كما أنهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة، حركوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها٢.

وألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى٣، والطغوى٤، والعوى٥، والرعوى٦ زاعمين أن أصلها من الياء. والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثر من الشذوذ حين أمكن سده، وذلك أن الشروى – معناه: المثل – **ولا دليل على** أن واوه منقلبة عن ياء إلا ادعاء من قال: إنه من شريت٧، وذلك ممنوع؛ إذ هي دعوى مجردة عن الدليل، مع أن

---

١ ينظر المنصف ١٥٨/٢.

٢ قال ابن عصفور في الممتع ٥٤٢/٢: "وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخف من الصفة؛ لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزموا على إبدال الياء واوا وجعلوا ذلك في الاسم لخفته فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل. وينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٥١٧-٥١٨

٣ في المنتخب ص ٢٨٦، ٥٧٢: "شروى كل شيء مثله".

٤ الطغيا مجاوزة الحد والطغوان بمعناه وكذلك الطغوى بالفتح.

ينظر الصحاح "طغا" ٢٤١٣/٦

٥ العواء والعوى بالمد والقصر من منازل القمر، وهي أيضا سافلة الإنسان. ينظر الصحاح"عوى) ، واللسان "عوى" ١٤٥/١٩

٦ في تهذيب اللغة "رعى" ١٦٣/٣: "والرعوى اسم من الإرعاء وهو الإبقاء ... روى أبوعبيدة عن الكسائي: الرعوى والرعيا من رعاية الحفاظ، وقال الليث: يقال: ارعوى فلان عن الجهل ارعواء حسنا ورعوى حسنة وهو نزوعه وحسن رجوعه، قلت: والرعوى لها ثلاثة معان: أحدها: الرعوى اسم من

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ص/٣٦

الإرعاء وهو الإبقاء، والرعوى رعاية الحفاظ للعهد، والرعوى حسن المراجعة والنزوع عن الجهل".
وينظر: المنتخب ص ٥٧٢، وسر الصناعة ص ٨٨-٩٠.
٧ من الذين صرحوا بذلك ابن السراج في الأصول ٢٦٦/٣، وابن جني في سر الصناعة ٥٩٢/٢، والأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٣٨/٢.". [(١)]

٤٩. ٤٩-"ولو سميت رجلا: ذو لقلنا: ذوا١ قد جاء٢، لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما: حرف لين لأن التنوين يذهب به٣ فيبقى على حرف، فإنما رددت ما ذهب وأصله فعل يدلك على ذلك: ﴿ذواتا أفنان﴾ ٤ و ﴿ذواتي أكل خمط﴾ ٥ وإنما قلت: هذا ذو مال فجئت به على حرفين لأن الإضافة لازمة له ومانعة من التنوين كما تقول: هذا فو زيد، ورأيت فا زيد، فإذا أفردت قلت: هذا فم فاعلم، لأن الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدم من نحو: يد ودم وما أشبهه.
قال٧: فإذا سميت رجلا "بهو" فإن الصواب أن تقول: هذا هو، كما ترى فتثقل٨، وإن سميته "بفي" من قولك: في الدار زيد، زدت على الياء ياء فقلت: هذا في فاعلم٩. وإن سميته "بلا" زدت على الألف ألفا ثم همزت١٠ لأنك تحرك الثانية والألف إذا حركت كانت همزة فتقول: هذا لاء فاعلم. وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف١١ **لا دليل على** تواليها١٢ لأنها لم

---

١ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣ ولو سميت رجلا "ذو" لقلت: هذا ذوا، لأن أصله "فعل".
٢ في "ب" أقبل.
٣ في "ب" يذهبه.
٤ الرحمان: ٤٨.
٥ سبأ: ١٦ والآية غير مذكورة في "ب".
٦ كما تقدم: ساقط في "ب".
٧ أبو العباس المبرد، انظر: المقتضب ١/ ٢٣٤.

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ص/١٥٩

٨ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣.

٩ فاعلم: ساقط في "ب".

١٠ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣.

١١ في "ب" الحروف.

١٢ في الأصل "ثوانيها".". (١)

٥٠. ٥٠-"وقال الآخر:

[١٧٠]

ألم تعلمن يا رب أن رب دعوة ... دعوتك فيها مخلصا لو أجابها

وفي رب أربع لغات: ضم الراء وفتحها، مع تشديد الباء وتخفيفها، نحو: رب، ورب، ورب، ورب. وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل: "سو أفعل" بحذف الفاء، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب في أماليه، وحكى ابن خالويه فيها أيضا "سف أفعل" بحذف الواو، وزعمتم أيضا أن الأصل في سأفعل: سوف أفعل، فحذفت الواو والفاء معا، وسوف حرف، وإذا جوزتم حذف حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد؟ فدل على فساد ما ذكرتموه، والله أعلم.

= التي كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التي كانت عليها، وينشدون بالسكون قول الشاعر:

ألا رب ناصر لك من لؤي ... كريم لو تناديه أجابا

ومنهم من روى "رب" في بيت الشاهد بفتح الباء، وصرح العسكري في كتاب التصحيف بالوجهين، وقد قال أبو علي في كتاب الشعر: الحروف على ضربين: حرف فيه تضعيف، وحرف لا تضعيف فيه؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك في الاسم والفعل بالحذف والقلب، وذلك نحو إن وأن ولكن ورب، والقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون، وقد جاء:

أزهير إن يشب القذال.. البيت

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء" ا. هـ.

[١٧٠] لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وألفاظه ومعانيه ظاهرة، والاستشهاد به في قوله

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٢٦

"رب دعوة" حيث ورد فيه "رب" مخففا بحذف إحدى الباءين، والكلام فيه كالكلام في الشاهد السابق، ولكن بينهما فرقا من جهة واحدة، وتلخيصها أن "رب" في البيت السابق مخففة قطعا، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها، أما في هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها، بل قد يكون تشديدها أوفق، **ولا دليل على** التخفيف إلا الرواية، وقد أتى المؤلف بالبيت السابق، فيكون قد روي عن أثبات العلماء التخفيف في هذا البيت أيضا.". (١)

٥١. ٥١-"وذكر بعضهم للكاف معنى آخر، وهو أن تكون بمعنى الباء. قال: كقول العجاج، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال كخير. قال: يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى الباء، وأن تكون بمعنى على.

قلت: وليست الكاف بمعنى الباء، ولا بمعنى على، إذ **لا دليل على** ذلك. وقد تقدم تأويل هذا المثال. مسألة كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر، في تعلقها بالفعل أو ما في معناه، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، إلا الزوائد ولولا، ولعل في لغة من جربها، على خلاف في بعض ذلك. وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش، وهو ضعيف.

وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم.

فمن النثر قوله تعالى " ليس كمثله شيء " فالكاف". (٢)

٥٢. ٥٢-"الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك

إعداد

د. إبراهيم بن صالح الحندود رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٢٣٢

(٢) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٨٦

حمدا لك اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصل اللهم وسلم على نبينا محمد أفضل من أرسل إلى البشرية وخير من نطق بالعربية وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإنه لم يبلغ قوم في الحفاظ على لغتهم، والحرص على نقائها، والتفاني في خدمتها ما بلغه المسلمون؛ إذ يسر الله – عز وجل – من هذه الأمة من نذر نفسه لخدمة هذه اللغة في شتى فروعها. وما كثرة المصنفات وتتابع ظهورها حتى اليوم – وما بعده – إن شاء الله تعالى – **إلا دليل على** ذلك. ولا غرو في هذا فهي لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه إلى يوم الدين ﴿قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾ ١، ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ٢.

ومما لقي عناية من علماء العربية لغة النثر والشعر من حيث اتفاقهما أو اختلافهما في بناء الألفاظ وصياغة العبارات، وكذا الخضوع لقواعد اللغة، والنحو حسب طبيعة كل منهما.

لقد كانت النظرة في بادئ الأمر إلى فني الشعر والنثر واحدة من حيث الخصائص التعبيرية في صياغة العبارة وبناء الألفاظ؛ بدليل اشتراكهما في شواهد اللغة والنحو، فلم يفرق علماء العربية بين شاهد المنثور وشاهد المنظوم

---

١ الآية ٢٨ من سورة الزمر.

٢ الآية ٩ من سورة الحجر.". (١)

٥٣. ٥٣-"هو مستقر في كل زمان وعلم السامع بذلك ثابت فلو قلت يقدر الخبر بما هو يختص به نحو قولك حي أو غني أو قادم قيل إنما يضمر ما عليه دليل **ولا دليل على** واحد من هذه بخلاف قولك زيد خلفك والرحيل غدا فإن المحذوف منه الاستقرار والكون والحصول المطلق والظرف يدل عليه قطعا

فأما قولهم الليلة الهلال فيروى بالرفع على تقدير الليلة ليلة الهلال وبالنصب على تقدير الليلة طلوع الهلال أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال وهو من إقامة الجثة مقام المصدر وإنما يكون فيما ينتظر ويجوز أن يكون ويجوز ألا يكون فلو قلت في انتهاء الشهر الليلة القمر لم يجز وقد يجوز أن تقول

---

(١) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ص/٣٨٩

زيد غدا إذا كان غائبا وخاطبت من ينتظر قدومه

فصل

ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبرا لأن ذكر الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما للعلم به فأما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمستقر فيه بمعنى الساكن بعد الحركة لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون". (١)

٥٤. ٥٤-"واحتج الأولون بأن الأصل عدم التركيب وإنما يصار إليه لدليل ظاهر **ولا دليل على** ذلك بل الدليل يدل على فساده وبيانه من وجهين

أحدهما جواز تقدم معمول معمولها عليها كقولك زيدا لن أضرب وأن لا يتقدم عليها ما في حيزها وبذلك احتج سيبويه على الخليل وقد اعتذر عنه بأن التركيب غير الحكم كما غير المعنى وهذه دعوى ألا ترى أن لولا لما تغيرت في المعنى للتركيب لم يتغير الحكم في التقديم والتأخير

والوجه الثاني أن لا أن يتقدمها ما يتعلق بالمعنى ولن لا يلزم فيها ذلك

فصل

وأما كي فتكون ك أن في العمل بنفسها فلا يضمر بعدها شيء وذلك". (٢)

٥٥. ٥٥-"وإن سميته ب (في) من قولك في الدار زيد زدت على الياء ياء وقلت هذا في فاعلم وإن سميته (لا) زدت على الألف ألفا ثم همزت لأنك تحرك الثانية / والألف إذا حركت كانت همزة فتقول هذا لاء فاعلم وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف **لا دليل على** ثوالثها ولم تكن اسما فيعلم ما سقط منها و (هو) و (هي) اسمان مضمران فمجراهما مجرى الحروف في جميع محالهما وإن دلا على الظاهر بما تقدم من ذكره فإنما جعلت ما ظهر في كل واحد منهما متبعا لمثله حتى يتم اسما ولم تجعل الشاهد غائبا وكذلك قالت العرب في (لو) حيث جعلته اسما قال الشاعر

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤١/١

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢

(ليت شعري وأين مني ليت ... إن ليتا وإن لوا عناء)

فزاد على الواو واوا لتلحق الأسماء وقال الآخر

(ألام على لو ولو كنت عالما ... بأعقاب لو لم تفتني أوائله)

وقال الآخر

(حاولت لوا فقلت لها ... إن لوا ذاك أعيانا)". (١)

٥٦. ٥٦-"باب الألف:

الألف لا تكون أبدا أصلا١. بل تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو —فمثال الزائدة ألف ضارب لأنه من الضرب. ومثال المنقلبة عن الياء ألف "رمى" لأنه من الرمي. ومثال المنقلبة عن الواو ألف "غزا" لأنه من الغزو — إلا فيما لا يدخله التصريف، نحو الحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، فإنه ينبغي أن يقضى على الألف فيه بأنها أصلية. إذ **لا دليل على** جعلها زائدة، ولا يعلم لها أصل في الياء ولا في الواو، فيقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل. ومما يبين ذلك وجود "ما" و"لا" وأمثالهما في كلامهم. وقد تقدم تبيين ذلك٢.

والألف لا تخلو٣ أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان قضيت٤ عليها بأنها منقلبة من أصل، إذ لا بد من الفاء والعين واللام، ونحو: رمى وغزا.

وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدا، أو حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتمل أن يكون أصلا وأن يكون زائدا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الألف منقلبة عن أصل، إذ لا بد من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدم. وذلك نحو: أرطى٥، في لغة من يقول: أديم مرطي؛ ألا ترى أن قوله مرطي يقضي بزيادة الهمزة؟ وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبة عن أصل.

---

١ المنصف ١: ١١٨ والكتاب ٢: ٣٤٤-٣٤٦. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تكون أصلا في الحروف نحو بلى، مع ذكر مواضع زيادتها في الأسماء والأفعال.

٢ انظر: ص٣٥-٣٦.

---

(١) المقتضب ١/٢٣٥

٣ م: لا يخلو.

٤ في النسختين: قطعت.

٥ الأرطى: شجر يدبغ به.". (١)

.٥٧ ٥٧-". . . . .

٤- رفعه على اعتبار الواو للحال، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف -في الرأي الراجح-١ والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهي في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها، أي: أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة، هي التي يكون فيها مقيدا بالحال، ويتحقق فيها حصول القيد؛ ففي مثل: لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد: لا تقرأ وأنت تأكل.. أي: لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها. أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه، **لا دليل على** النهي عنه أو إباحته، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما، وتزيل الاحتمال.

ب- ألحق الكوفيون "ثم" العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية، فكلا الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معا بالشرطين السالفين؛ مستدلين بأمثلة مسموعة، منها قوله عليه السلام: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم٢ ثم يغتسل منه"؛ بنصب: "يغتسل" على اعتبار "ثم" للعطف وللمعية "معا"، والمضارع بعدها منصوب "بأن" المضمرة وجوبا.

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث -في حالة النصب- النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه، أي: النهي عن اجتماع الأمرين معا، ومصاحبتهما. ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح؛ كما هو مفهوم الكلام السابق، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث؛ إذ المراد منه -كما تدل قرائن متعددة- النهي المطلق عن البول في الماء الدائم، سواء أصحبة اغتسال أم لم يصحبه.

وشيء آخر؛ كيف تدل "ثم" على المعية والعطف معا ومعناها في العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعية؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص/١٨٦

بما معناه: "إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة: "الفعل: يغتسل" في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء: "ثم" حكم واو الجمع ... "٣ فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

---

١ الذي يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها.

٢ الراكد.

٣ مراده: حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا.". [(١)]

٥٨. ٥٨-"وثمة رأي يعزى للسري الرفاء الشاعر (ت٣٦٦هـ) يوافق رأيهم في أن نحو (زلزل) ثلاثي؛ ولكنه يختلف عنهم قليلا في توجيه ذلك؛ فقد نقل عنه الرضي ما نصه: "قال السري الرفاء في كتاب: المحب والمحبوب: زلزل من: زل؛ كجلبب من: جلب، وكذا نحوه"١.

قال الرضي: "يعني أنه كرر اللام للإلحاق؛ فصار: زلل؛ فالتبس بباب: ذلل يذلل تذليلا؛ فأبدل اللام الثانية فاء؛ وهو قريب"٢.

وقوله: "فالتبس بباب ذلل ..." يعني أن زلل يحتمل أن يكون (فعل) مثل: كسر، أو يكون (فعلل) وهو المراد للإلحاق، **ولا دليل على** ذلك؛ لتشابه حروفه الثلاثة الأخيرة؛ فإن كان (فعل) فمصدره (التفعيل) وإن كان (فعلل) بالإلحاق، فمصدره (الفعللة) و (الفعلال) عند التضعيف؛ فأبدل اللام الثانية في الكلمة من جنس الأول. وهذا أقرب من توجيه الكوفيين، ولكنه يوافقهم في أن أصل ذلك ونحوه ثلاثي، وليس رباعيا؛ كما يقول البصريون، ويرد عليه أن فيه الإبدال مما ليس من حروف الإبدال؛ كالحاء في: حثحث من الثاء في: حثث. وإنما الإبدال عندهم يكون فيما تقاربت مخارجه.

وما حكاه الرضي عن السري الرفاء يصلح جوابا عن اعتراض قد يرد على الكوفيين في جعلهم نحو (زلزل) ثلاثيا على (فعل) بأن يقال: إن ذلك ينافي مصدره؛ وهو (الفعللة) و (الفعلال) فلو كان (فعل) لقيل في

---

١ شرح الشافية ١/ ٦٢.

---

(١) النحو الوافي ٤/ ٣٨٥

٢ شرح الشافية ١/٦٢، ٦٣.". [١]

٥٩. ٥٩-"وزاد ابن السراج١ بناء خامسا؛ وهو (فعللل) ومثاله (هندلع) **ولا دليل على** أصالة النون فيه٢؛ فالحكم بزيادتها أقرب؛ لأن الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة مع ندرة الوزنين، كان الأولى الحكم بالزيادة؛ لكثرة ذي الزيادة٣. وقد تقدم٤ مذهب الكوفيين -ومنهم ابن فارس- وهو ردهم ما زاد عن الثلاثة من الأصول إلى الثلاثة، بالزيادة أو النحت. وما قيل هناك يقال هنا؛ ولا حاجة لإعادته.

نعم؛ وليس في كلام العرب اسم على ستة أحرف٥؛ لأن السداسي حد اسمين٦ ولا يلتفت لاسمين ذكرهما ابن سيده٧ في باب السداسي؛ أحدهما: (شاهسفرم) بسكون الميم؛ وهو: ريحان الملك بالفارسية في قول الأعشى:

وشاهسفرم والياسمين ونرجس ... يصبحنا في كل دجن تغيما٨

---

١ ينظر: الأصول٣/٢٢٥.

٢ ينظر: المنصف١/٣١.

٣ ينظر: شرح الشافية للرضي١/٤٩.

٤ ينظر: ص ٦٩ من هذا البحث.

٥ ينظر: ليس في كلام العرب ١٢٥.

٦ ينظر: ديوان الأدب ١/٩٣.

٧ ينظر: المحكم ٤/٣٥٥.

٨ ديوانه ٣٤٣، والراء من الشاهد في المحكم (٤/٣٥٥) مفتوحة، وفي الديوان مكسورة، وفي المحكم: ((الياسمون)) بالواو.". [٢]

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/١١٤

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/١٤٠

٦٠. ٦٠-"ومرمرجي الدومنكي، اللذين بالغا في نظرتهما إلى النحت؛ حين أعادا بعض الكلمات الثلاثية إلى كلمتين ثنائيتين، أو ثلاث كلمات ثنائية.

فقد كان جرجي زيدان١ يرى أن (قطف) التي تفيد القطع والجمع منحوتة من (قط) و (لف) فتدل الأولى على القطع، والثانية على الجمع، وأهملت اللام لكثرة الاستعمال.

وذكر أن (قمش) بمعنى: جمع ما على الأرض من الفتات ترد إلى أصلين؛ هما (قم) و (قش) فالأولى بمعنى (كنس) والثانية بمعنى (جمع) . وتقدم أن الدومنكي٢ كان يرى أن كلمة (نهر) منحوتة من ثلاث كلمات: وهي (نه) و (نر) و (هر) .

وما ذهبا إليه تكلف **لا دليل على** صحته، ولم يرض عنه كثير من الباحثين؛ ومنهم: الدكتور صبحي الصالح؛ الذي قال: "ولا ينادي بمثل هذا الرأي؛ على ذاك النحو من الغلو؛ إلا مولع بضروب الاشتقاق؛ مأخوذ بما في الألفاظ من دلالة سحرية؛ مؤمن بأن السوابق واللواحق بقايا كلمات قديمة مستعلمة، ولكن الغلو في الاشتقاق والنحت لا يأتي بخير"٣

وبعد؛ فالرأي – بعد أن سقنا آراء القدامى والمتأخرين – ما ذهب إليه جمهور اللغويين البصريين؛ كسيبويه، والمازني، والفارسي، وابن جني، وابن سيده، ومن تابعهم من القدامى والمتأخرين؛ وهم أكثر أهل

---

١ ينظر: الفلسفة اللغوية٧٦.

٢ ينظر: معجميات٩٧.

٣ دراسات في فقه اللغة١٦٦.". (١)

٦١. ٦١-"على أن ما ذهب إليه الجوهري ضعيف، **ولا دليل على** أصالة النون في (أقحوانة) والراجح أن وزنها (أفعلانة) كـ (أسطوانة) عند ابن السراج؛ لقولهم في جمعها: (أقاحي) و (أقاح) وقولهم في التصغير: (أقيحية) .١

وليس في قولهم في التصغير: (سطينة) دليل على مذهب الجوهري؛ فقد حمل على قاعدة توهم أصالة الحرف٢؛ فالنون زائدة، ولكنهم توهموا فيها الأصالة؛ كما توهموا أصالة الميم في: مسكين ومسيل؛

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/١٨٩

فقالوا: تمسكن، وقالوا: مسلان. ويرجح ذلك – أيضا – أن (أفعوالة) لم يثبت في كلامهم٣.

ومن التداخل في هذا الباب ما وقع بين (أق ي) و (م أق) في (مأقي العين) وهي لغة في: مؤق العين؛ وهو طرفها مما يلي الأنف. وقد اختلفوا في أصله؛ ولهم فيه رأيان٤:

فذهب الفراء٥ وابن السكيت٦ إلى أن أصله (أق ي) وأن وزنه (مفعل) .

---

١ ينظر: اللسان (سطن) ٢٠٨/١٣.

٢ ينظر: الأصول ٣٥١/٣.

٣ ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٩٧/٢.

٤ ينظر: الخصائص ٢٠٦/٣، والارتشاف ٧٢/١، والمزهر ١١،١٢/٢.

٥ ينظر: أدب الكاتب ٥٥٤، والاقتضاب ٣١٣/٢.

٦ ينظر: إصلاح المنطق ٢٢٢.". [١]

٦٢. ٦٢–"وذهب الجمهور إلى أنه خماسي على زنة (فعلل) نحو: سفرجل١.

ويتداخل الأصلان (هـ ق ب) و (هـ ق ب ق ب) في (الهقبقب) : الصلب الشديد؛ وهو يحتمل الأصلين:

فكان ابن سيده يعده من الخماسي٢؛ ووزنه – حينئذ (فعلل) .

وقياسه على مذهب الجمهور أن يكون من الثلاثي (هـ ق ب) على وزن (فعلعل) كـ (صمحمح) و (حبربر) . وإلى هذا ذهب الصغاني٣ والفيروزابادي٤، وهو الصحيح.

ومن ذلك تداخل الأصلين (ص ل ق) و (ص هـ ص ل ق) في (الصهصلق) وهو: الشديد الصوت، ويكثر نعت المرأة به؛ كقول الراجز:

قد شيبت رأسي بصوت صهصلق٥

وهو يحتمل الأصلين:

فكان الجوهري يراه ثلاثيا من (ص ل ق) ٦ ووزنه – حينئذ (فهفعل) وهو بعيد، **ولا دليل على** زيادة الهاء، وتكرير الصاد.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٤٢٣/١

١ ينظر: اللسان (قلهذم) ٤٩٢/٢١، والقاموس (قلهذم) ١٤٨٦.
٢ ينظر: المحكم ٣٥٤/٤.
٣ ينظر: التكملة (هقب) ٢٩١/١.
٤ ينظر: القاموس (هقب) ١٨٤.
٥ ينظر: السان (صهصلق) ٢٠٧/١٠.
٦ ينظر: الصحاح (صلق) ١٥٠٩/٤.". [(١)]

٦٣. ٦٣-"ومذهب الجمهور في هذه الكلمة أنها خماسية١، بأصالة جميع حروفها، فليس فيها من حروف الزيادة سوى النون؛ **ولا دليل على** زيادتها.
ومن النوع الثاني؛ وهو تداخل الثلاثي والخماسي وبينهما الرباعي:
تداخل (خ ر ش) و (ن خ ر ش) و (ن خ ور ش) في قولهم جرو (نخورش) إذ تحرك وخدش، وقد اختلفوا فيه٢:
فذهب المبرد إلى أنه خماسي على زنة (فعلل) كـ (جحمرش) ٣ وهي: العجوز، وتابعه ابن عصفور٤؛ وغيرهما ممن يستدلون بأن القول بزيادة النون والواو يؤدي إلى وزن مفقود؛ وهو (نفوعل) .
وكان ابن عصفور يستدل على أصالة الواو في (نخورش) بأن الواو تكون أصلية في بنات الخمسة٥. وهو خلاف ما قرره علماء العربية في الأصول، على نحو ما تقدم٦. بل إنه خلاف ما قرره ابن عصفور نفسه عن الواو في موضع آخر.

١ ينظر: الكتاب ٣٠٢/٤، والتهذيب ٣٦٦/٣، وشرح الشافية ٣٤٠/٢، واللسان (خبعثن) ١٣٧/١٣.
٢ ينظر: المقتضب ٦٨/١، والمنتخب ٦٩٢/٢، والمنصف ٣١/١، والمحكم ١٥/٥، والتكملة للصغاني (خرش) ٤٧١/٣، وسفر السعادة ٤٨٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٦٤/٣.
٣ ينظر: المقتضب ٦٨/١.

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٥٩٩/٢

٤ ينظر: الممتع ٩٤/١.

٥ ينظر: الممتع ٩٤/١.

٦ ينظر: ص (٢٤٢) من هذا البحث.". [١]

٦٤. ٦٤-"(فعفليل) بتكرير السين، وهي فاء الكلمة، كـ (دردبيس) على رأي من جعل الدال الثانية مكررة١، وهذا بعيد؛ إذ **لا دليل على** تكرير الفاء؛ كما تقرر عند جمهور اللغويين، وقد بسط القول في مثله في الباب الأول.

وذهب الزمخشري إلى أنه رباعي – أيضا – ولكن من (س ل س ل) بزيادة الباء٢، ووزنه – حينئذ (فعلبيل) وهو بعيد؛ لأن الباء ليست من حروف الزيادة.

ويحتمل رأيه شيئا آخر، نبه عليه أبو حيان؛ وهو أنه أراد أن الباء زائدة على بناء (سلسل) و (سلسال) فصارت خماسية من باب الأصلين المتقاربين؛ كما في: سبط وسبطر٣؛ فإن كان الأمر ذاك فمذهبه كمذهب الجمهور في أنها خماسية، على وزن (فعلليل) .

وذهب بعضهم إلى أن الكلمة ليست خماسية ولا رباعية؛ بل هي ثلاثية إما من (س ل س) أو من (س ل ل) أو مركبة من (سأل) و (سبيل) .

وكان السمين الحلبي يرى أنها من (س ل س) ٤؛ لأنه وجدها

---

١ ينظر: شرح الشافية ٦٢/١، والبحر المحيط ٣٩/٨، والارتشاف ٥٤/١، والمزهر ١٦/٢.

٢ ينظر: الكشاف ٦٧٢/٤.

٣ ينظر: البحر المحيط ٣٩٨/٨.

٤ ينظر: عمدة الحفاظ ٢٤٦.". [٢]

٦٥. ٦٥-"بقوله: (مرز الصبي ثدي أمه، يمرز مرزا؛ إذا اعتصر بأصابعه في رضاعه، وربما سمي الثدي: المراز لذلك) ٢. ومثل ذلك في (اللسان) ٣ فإن صح هذا فلا مكان لها في (ر وز) .

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٦٠٤/٢

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٦٢٩/٢

ومن ذلك أنه ذكر (بلأص) الرجل؛ بمعنى فر – في (ب ل ص) ٤ متابعا الجوهري٥. والراجح أن الكلمة رباعية؛ كما تقدم؛ لأن زيادة الهمزة حشوا قليل؛ **ولا دليل على** زيادتها هنا.

ومما يدل على أنها رباعية أن ابن فارس٦والأزهري٧ ذهبا إلى أن الهمزة فيهما مبدلة من الهاء، والأصل (ب ل هـ ص) . ويدل على ذلك – أيضا – أن الفيروزآبادي نفسه عدل عن الثلاثي إلى الرباعي في الكلمة نفسها في حال الإبدال؛ فذكر قولهم (بلأز) الرجل بمعنى فر – في الرباعي (ب ل أز) ٨ وذكر (بلهص) بمعناها في الرباعي (ب ل هـ ص)

---

١ ينظر: التكملة (روز) ٣/٢٧٠.

٢ الجمهرة ٢/٧١٠.

٣ ينظر: اللسان (مرز) ٥/٤٠٨.

٤ ينظر: القاموس ٧٩١.

٥ ينظر: الصحاح (بلص) ٣/١٠٣٠.

٦ ينظر: المقاييس ١/٣٣٢.

٧ ينظر: التهذيب ٦/٥١٨.

٨ ينظر: القاموس ٦٤٧.

٩ ينظر: القاموس ٧٩١.". (١)

٦٦. ٦٦-"في (تنوخ) في الأصلين (ت ن خ) و (ن وخ) ١ ومثله ما في (ر هـ م) و (م هـ م) ٢.

وقد كان الصغاني يميل – في أكثر تنبيهاته – إلى الاختصار؛ كقوله منتقدا الجوهري: "موضع ذكر: تنوخ فصل التاء؛ لأصالة التاء"٣.

وكان منهجه – في الاستدراك – المراوحة بين إصدار الأحكام المطلقة غير المعللة والأحكام المعللة؛ فمن الأول قوله: "ذكر الجوهري: الحفيسأ مع ذكر: الحيفس ٤ في باب السين"٥ والصغاني يعني بذلك أن أصل (الحفيسأ) (ح ف س أ) وليس (ح ف س) ولم يذكر وجه ذلك؛ وهو أن الهمزة فيه أصلية؛ **ولا دليل على** زيادتها؛ فوزنه (فعيلل) مثل: سميدع.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٧٧٠

أما ما أورده محتجا له بدليل فكثير؛ وكان إلى الاختصار يحمله على الاكتفاء بدليل واحد لنقد التداخل في الكلمة؛ ومن أدلته المختلفة: اعتماده على خصائص بعض الحروف في الأصالة والزيادة؛ كقوله منتقدا

---

١ ينظر: التكملة ٢/١٣٥، ٢/١٨٤.

٢ ينظر: التكملة ٦/٤٠، ١٥٠.

٣ التكملة (نوخ) ٢/١٨٤.

٤ الحفيسأ والحيفس:القصير السمين من الرجال، وينظر: اللسان (حفس) ٦/٤٥.

٥ التكملة (حفسأ) ١/١٦.". [(١)]

٦٧. ٦٧-""وذكر الجوهري ١ الجلسد هنا غير سديد"٢ والجلسد: اسم صنم كان يعبد في الجاهلية، **ولا دليل على** زيادة اللام فيه؛ خلافا لما ذهب إليه الجوهري، فذكره ابن منظور في الرباعي ٣.

ومنه قوله: (خ ن ذ) : "وخنذى: خرج إلى البذاء، وذكره الجوهري ٤ في المعتل، وخنظى: في الظاء، وهما من باب واحد"٥ أي أن الصواب أن يذكرا معا في باب واحد؛ إما الذال والظاء على أن النون عين الكلمة، والألف زائدة للإلحاق؛ كما في: غنذى وسلقى، أو في باب المعتل على أن النون زائدة؛ فتكون الألف – حينئذ – لام الكلمة والوزن (فنعل) والأول أولى؛ لأن زيادة اللف آخرة أولى من زيادة النون ثانية.

أما ما جانب الصواب فيه صاحب (القاموس) ووهم الجوهري فيه بغير حق، أو بوجه مرجوح فقليل، ومنه قوله في (م ق أ) : "ماقئ العين، وموقئها: مؤخرها أو مقدمها، هذا موضع ذكره، ووهم الجوهري"٦ إذ ذكره في (م ق أ) ٧ ومذهب الجوهري في أصل هذه الكلمة موافق

---

١ ينظر: الصحاح (جسد) ٢/٤٥٦.

٢ القاموس٣٤٨.

٣ ينظر: اللسان (جلسد) ٣/١٢٨.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٩٠٤

٤ ليس في الصحاح المطبوع، وذكره ابن منظور ف يالمعتل (٢٢٥/١٤) وعزاه للأزهري.

٥ القاموس٤٢٥.

٦ القاموس ٦٦.

٧ ينظر: الصحاح٤/١٥٥٣.". [(١)]

٦٨. ٦٨-"ب ب) كما أورد اللولب في آخر مادة (ل ب ب) وأورد الشوشب - للعقرب - في (ش ب ب) ... وأورد الساسم - للأبنوس أو لشجر يشبهه - في مادة على حدتها قبل (س ر ط م) فلم يعتبر أن أصلها (س س م) إذ لو اعتبر ذلك لأخرها عنها؛ لأن السين بعد الراء١.

والحق أن ما ذكره الشدياق - هنا - موضع اضطربت فيه أكثر المعاجم، وموضع هذا النوع الجذر الثلاثي؛ فيكون الحرف الثاني المعتل زائدا؛ على أن جعل الشدياق الكوكب ونحوه على وزن (فوفل) غير مستقيم؛ لأن فيه إهمال العين؛ فتكون الكلمة ثنائية، أو ثلاثية محذوفة العين؛ **ولا دليل على** ذلك، والراجح أن وزنها (فوعل) وهو ما يقتضيه سياق نقده؛ وهو ما عليه علماء العربية - أيضا - على أنه يمكن حمل كلام الشدياق على أنه أراد ب - (فوفل) الكلمة؛ وهي ثمر لنوع من النخيل؛ وليس المراد الوزن؛ كقولنا: شوشب على وزن كوكب أي: نظيرها.

وكان الشدياق يستعين كثيرا بالنظائر في نقده صاحب (القاموس) أي: أنه إذا وجده يضع الكلمة في أصل، وضع هو نظيرتها في أصل مغاير، فمن هذا قوله: (ذكر: قوس قوس في (ق س س) وحقه أن يذكره في (ق وس) كما ذكر: أوس أوس في (أوس) ٢.

وقوله: "ذكر سمجون - محركة - وسمجون: من علماء الأندلس؛ في باب النون، وحقه أن [يذكرهما] في الجيم والحاء، كما ذكر

---

١ الجاسوس ٢٩٣.

٢ الجاسوس ٢٩٠.". [(٢)]

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٩٣٠/٢

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٩٨٠/٢

٦٩. ٦٩-"تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذاكانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون "حزوى" شاذا، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح "حيوة"، وهذا قول **لا دليل على** صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغزى، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.". (١)

٧٠. ٧٠-". . . . .

التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس، أو فيه تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب المزجي كمعدي كرب وأجازه بعضهم، أو الإسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما. والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى

بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين. قال سم: وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحرر. ا. هـ. أقول في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على

---

(١) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ١٥٩٥/٣

التغليب. قوله: "خاليا من تاء التأنيث" ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح. أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا. وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشو وإنما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه.

قوله: "ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين" قال البعض: الأولى حذفهما لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه. ا. هـ. ولك أن تقول **لا دليل على** أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه. قوله: "بحرفين" فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا، أو يقال: أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر. قوله: "وأجازه بعضهم" أي مطلقا وقيل: إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل: تلحق العلامة بآخره فيقال: سيبويهون وقيل: تلحق بالجزء الأول ويحذف الثاني فيقال: سيبون. قوله: "أو الإسنادي" فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم. وسكت عن الإضافي لأنه يثنى ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الروداني: لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى: ﴿إنما الله إله واحد﴾ [النساء: ١٧١] . ا. هـ. قوله: "كالزيدين أو الزيدان علما" أي أعربا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما. قوله: "صفة لمذكر عاقل" لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في: ﴿وإنا". (١)

٧١. ٧١-". . . . .

العلم وهو "كعلم الأشخاص لفظا" فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف؛ ولا ينعت بالنكرة

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٢١/١

ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى، والزيادة في سبحان علم التسبيح، وكيسان علم على الغدر، وعلم مفعول بوضعوا، ووقف عليه بالسكون على

هو الألفة. قوله: "وهو كعلم الأشخاص" ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم. قوله: "فلا يضاف" أي ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده.

فائدة: قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات. وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه. ا. هـ. شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون. قوله: "ويبتدأ به" أي لا مسوغ وكذا يقال فيما بعده. قوله: "بعده" إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة. قوله: "في بنات أوبر" علم على ضرب رديء من الكمأة. قوله: "وابن آوى" علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري. ا. هـ. تصريح. قوله: "علم التسبيح" أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا عليه كما عليه غيره، وإضافته للإيضاح كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع كثير علميته. قال الرضي: **لا دليل على** علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به

وقد جاء باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

قالوا دليل علميته قوله:

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حالة مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله:

خالط من سلمى خياشم وفا

هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ. وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة، وهكذا قوله علم على الغدر. قوله: "عم" فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك. قوله: "في أمته" أي جماعته وأفراده. قوله: "وأنه في الشياع كأسد" أي الذي هو اسم". (١)

٧٢. ٧٢-"وقد يصير علما بالغلبة ... مضاف أو مصحوب أل كالعقبه

أل سبب للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل.
نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه. قال الخليل: دخلت أل في الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين الشيء بعينه.
تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظرا لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة "وقد يصير علما" على بعض مسمياته "بالغلبة" عليه "مضاف" كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فإنه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوتهم "أو مصحوب أل" العهدية "كالعقبة" والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلي، ومدينة طيبة، وكتاب سيبويه، وخويلد من نفيل، والثريا "وحذف أل ذي" الأخيرة "إن تناد" مدخولها "أو تضف

إذا ما جئت ربك يوم حشر ... فقل يا رب مزقني الوليد
فلم يلبث إلا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده. نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا. قوله: "فضرورة" وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف. قال المصرح: وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل بخلاف زيد إذا نكر. قوله: "سهلها تقدم ذكر الوليد" أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح. قوله: "ثم قوله للمح إلخ" هذا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/١٩٧

الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبني على الأول والثاني على الثاني واللامح على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع. قال شيخنا: وقدم الشق الأول لأنه الظاهر. قوله: "فيدخل" أي النظر على المجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق. قوله: "إذ لا فائدة إلخ" اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الأصل وعند حذفها **لا دليل على** ذلك فكيف يكونان سيين. قوله: "قال الخليل إلخ" دليل على أن الدخول سبب للمح. وقوله لتجعله الشيء بعينه أي لتجعل المذكور من الأعلام أي لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث. وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا. قوله: "وقد يصير إلخ" قال ابن هشام: ذكره في باب العلم أحسن فيقال: العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد. قوله: "بالغلبة عليه" هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية أن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه وإلا فتقديرية.

قوله: "وابن مسعود" قيل: الصواب أن يذكر بدله عبد الله عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل إطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه إنما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو إنما قال: غلبت هذه الأعلام الأربعة على العبادلة أي الأشخاص الأربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله". [1]

٧٣. ٧٣-". . . . .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر، لا قوله من مهابته.

تنبيهات: الأول ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من، كقولك: طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضا، وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام. الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو مر بزيد ضمير المصدر، لا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٦٨/١

عنهما. والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض. واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضي لأن الإغضاء خاص بالطرف. قوله: "كذلك" أي كالمذكور من الآية والبيتين. وقوله على ما مر أي على الوجه الذي مر في ويعتلل لكن الصفة هنا مذكورة. قوله: "لا تقوم" على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء. قوله: "إذا كان معه من" مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام في المجرور بالحرف. قوله: "وفي هذا الثاني" أي في مثاله لأن مناقشته إنما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه. قوله: "فقد نص ابن عصفور إلخ" بل سيأتي في قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت. قوله: "المنتصب عن تمام الكلام" أراد بتمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقه بمحذوف أي المحول عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل. قوله: "ذهب ابن درستويه إلخ" اعلم أنه لا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد وأنه في محل رفع كما في ما ضرب من أحد. فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة: أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع. ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ **لا دليل على** تعيين أحدها. ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل الله لمبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد. رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه. فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز. ا. هـ. همع باختصار. ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور الظرف". (١)

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/٩٥

٧٤. ٧٤-"والحذف حتم مع آت بدلا ... من فعله كندلا اللذ كاندلا

ذلك. ونازع في ذلك الشارح "وفي" حذف عامل "سواء لدليل متسع" عند الجميع كأن يقال: ما ضربت، فتقول: بلى ضربا مؤلما، أو بلى ضربتين. وكقولك لمن قدم من سفر: قدوما مباركا، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: حجا مبرورا، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب "والحذف حتم" أي واجب "مع"

بقوله تعالى: ﴿ومكرنا مكرا﴾ [النمل: ٥٠] ، وقول الشاعر:

وعجت عجيجا من جذام المطارف

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه. قوله: "ونازع في ذلك الشارح" أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا وأنت سيرا سيرا. ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا **لا دليل على** استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيز أن الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر. ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل

فتأمل. قوله: "متسع" أي اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله. قوله: "ما ضربت" ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفي قبلها.

قوله: "حجا مبرورا" يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت. قوله: "والحذف حتم". (١)

٧٥. ٧٥-"واستثن مجرورا بغير معربا ... بما لمستثنى بإلا نسبا

تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد. ا. هـ "واستثن

مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدماميني بنحو اهجر بني زيد وبني عمرو إلا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعا.

فائدة: يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو: ﴿ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون﴾ [الحجر: ١١] ، وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم. وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ [النساء: ١٥٩] ، فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٦٩/٢

صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب. وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة. وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره. قوله: "بغير" بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي إنه حرف استثناء بمعنى لكن **ولا دليل على** اسميتها قاله الدماميني. وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلأن كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر" وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني. قال السيوطي هذا حديث غريب لا يعرف له سند فتأمل. وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار". (١)

٧٦. ٧٦-". . . . .

وكقوله:

٦٦٣- فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وكقوله:

٦٦٤- كجلمود صخر حطه السيل من عل

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف.

تنبيهات: الأول اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أي لفظا أو نوى معناها أو

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/٢٢٧

المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعلى كما سيتضح. قوله: "أغص" بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا في المصباح. فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب. ويروى الحميم أي البارد من أسماء الأضداد. قوله: "كجلمود صخر" الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب. والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندي فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظا ومعنى **ولا دليل على** أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده.

قوله: "بالنصب" ينبغي بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر. قوله: "تنبيهات إلخ" اعترض الشارح على المصنف في

٦٦٣- صدره:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٤٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠١؛ والدرر ٣/ ١٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح شذور الذهب ص١٣٧؛ ولسان العرب ٣/ ٩٣ "بعد"، ١٤/ ٢٣٧ "خفا"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٩، ٢١٠.

٦٦٤- صدره:

مكر مفر مقبل مدبر معا

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٩؛ وإصلاح المنطق ص٢٥؛ وجمهرة اللغة ص١٢٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٦٥؛ ورصف المباني

ص٣٢٨؛ وشرح شذور الذهب ص١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٤؛ والمقرب ١/ ٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.". (١)

٧٧. ٧٧-"النوعي؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه، نحو: "سرت سيري زيد الحسن والقبيح"؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين.

-٢٩١

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

"وحذف عامل" المصدر "المؤكد امتنع" لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك، ونازع في ذلك الشارح١ "وفي حذف عامل "سواه لدليل متسع" عند

---

١ الشارح: الذي نازع في هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم، قال في شرحه على ألفية والده "ص١٣٧": "يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبنيا، والذي ذكره الشيخ رحمه الله "يريد والده ابن مالك صاحب الألفية" في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

قال في شرح الكافية: لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك؛ فلم يجز؛ فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير؛ فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا من القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر، نحو: "أنت سيرا"، وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها "يريد في قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله، إلخ" نحو: "سقيا ورعيا" و"حمدا وشكرا لا كفرا"؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٠٧/٢

على أن المسوغ لحذف لعامل منه نية التخصيص، وهي دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام، ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد، فلذلك قال: وفي سواه لدليل متسع؛ ومن أمثلته قولك لمن قال: "ما ضربت زيدا": "بلى ضربتين"، ولمن قال: "ما تجد في الأمر": "بلى، جدا كثيرا"، ولمن قال: "أي سير سرت": سيرا سريعا، ولمن تأهب للحج: "حجا مبرورا"، ولمن قدم من سفر: "قدوما مباركا"؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين: جائز، وواجب؛ فالجائز كما في الأمثلة المذكورة، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل، كما قال: والحذف حتم -إلخ"، اهـ كلامه.

وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين: "ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا؛ لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد، والحذف ينافي ذلك؛ فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع؛ لنكات، كما يدل على ذلك قوله بعد: والحذف حتم، إلخ؛ وفيه أن نحو: "أنت سيرا"؛ **لا دليل على** استثنائه لعدم تحتم حذف عامله؛ فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض، مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد، ورد ابن =". (١)

٧٨. ٧٨-"إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون حزوى شاذا. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة، وهذا قول **لا دليل على** صحته، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لأئمة اللغة، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا، انتهى. وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغرى، فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا، انتهى.

فصل:

٩٦٦- "

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٧٢/١

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

" ٩٦٧-

فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما

"فياء الواو اقلبن مدغما" أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمي، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت، وأصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي، مصدرا طويت ولويت، وأصلهما طوي ولوي.

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتين، نحو: يدعو ياسر، ويرمي واعد، أو كان السابق منهما متحركا، نحو: طويل وغيور، أو عارض الذات، نحو: روية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان وبويع إذ راوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون، نحو: قوي فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم: علم.

تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا، وهو أن يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال، نحو جديل وأسيد وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما". (١)

٧٩. ٧٩-"فحذفت لاماتها كما مر، ولم يعوض منها شيء. "ولا" يجوز ذلك "في اسم وأخت وبنت؛ لأن العوض" فيهن عن لامهن المحذوفة "غير الهاء". أما "اسم" فأصله سمو عند البصريين١، فحذفت لامه، وعوض منها الهمزة في أوله، وأما "أخت وبنت"، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو، حذفت لامهما، وعوض منها تاء التأنيث؛ لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التأنيث، يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. وذهب يونس إلى أن تاء "أخت وبنت" ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل في الوقف هاء٢، ونقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه، وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقا للثنائي بالثلاثي.

"وشذ بنون" جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله "بنو"؛ لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/١١٤

تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو، قاله الجوهري. "ولا" يجوز ذلك "في نحو: شاة وشفة" وإن كانا محذوفي اللام، معوضا عنها هاء التأنيث؛ "لأنهما كسرا" تكسيرا يعرب بالحركات، وذلك أن "شاة" كسرت "على شياه، و" "شفة" كسرت على "شفاه" بالهاء فيهما، وأصل "شاة": شوهة؛ بسكون الواو؛ كصفحة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفا فصار شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منها هاء التأنيث، وأصل "شياه": شواه، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وأصل "شفة": شفهة، حذفت لامها وهي الهاء أيضا، وعوض منها هاء التأنيث، والدليل على أن لامهما هاء؛ تصغيرهما على شويهة وشفيهة، وتكسيرهما على شياه وشفاه، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها. وزعم قوم أن لام "شفة" واو، لقولهم في الجمع: شفوات، قال الجوهري: **ولا دليل على** صحته، إنما لم يجمعا بالحروف؛ لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما. وشذ "ظبون" جمع "ظبة"، فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة، والهاء عوض منها، والظبة؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحد: طرف السيف والسهم، وأصلها: ظبو، لقولهم: ظبوته إذا أصبته بالظبة.

"و" النوع "الثالث" مما حمل على هذا الجمع: "جموع تصحيح لم تستوف الشروط" المتقدمة في الاسم والصفة، "كأهلون" جمع أهل، وهم العشيرة، "ووابلون"

---

١ الإنصاف ١/ ٦، المسألة رقم١: "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم".

٢ في الكتاب ٣/ ٣٦١: "وأما يونس فيقول: أختي؛ وليس بقياس"." (١)

٨٠. ٨٠-"هذا، وإن كان عين فعل المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح نحو الشعر والشعر والبحر والبحر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض

الكلمات، وليس إحداهما فرعا للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعا لساكنها، ورأوا هذا قياسا في كل فعل شأنه ما ذكرنا، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجئ في باب المضارع قال: " وللرباعي خمسة: جعفر، زبرج، برثن، درهم، قمطر، وزاد الأخفش نحو جخدب، وأما جندل وعلبط فتوالي الحركات جملهما على باب جنادل وعلابط، وللخماسي أربعة: سفرجل، قرطعب، جحمرش، قذعمل، وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجى في الخماسي إلا عضرفوط خزعبيل قرطبوس قبعثرى خندريس

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٧٢/١

على الأكثر " أقول: اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، **ولا دليل على** ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة واربعون بناء، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين، وكان حق أبنية الخماسي أن تكون مائة وأحدا وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام". (١)

٨١. ٨١-"قيل: ويقع الف للإلحاق في الاسم حشوا، لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي، وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضا في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسلمى وبشرى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو علابط لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بقذعمل، وقولهم " الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس " ليس بمستقيم، لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كسر يديح وسراديح في سرداح (١) ، ومع التسليم يلزمهم أن يزاد الألف في الآخر نحو أرطى (٢) ومعزى لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال: الألف لا تكون للإلحاق أصلا، وأصلها في نحو أرطى ومعزى ياء، **ولا دليل على** ما قال، وإنما قلبت في رأيت أريطيا وأراطي لكسرة ما قبلها ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تغافل للإلحاق بتدحرج، وهو وهم، لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدا، ولو كان للإلحاق لم يدغم

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٤٧/١

نحو تماد وتراد، كما لم يدغم نحو مهدد كما بينا، ولو كان الألف في تغافل

الاصل أيضا، ويقال: رجع فلان إلى إدرونه، ويقال: فلان إدرون شر، إذا كان نهاية في الشر، قال ابن جنى: هو ملحق بجردحل، وذلك أن الواو التى فيها ليست مدا لان ما قبلها مفتوح فشابهت الاصول بذلك فألحقت بها اه (١) السرداح – بوزن قرطاس، بكسر القاف – الناقة الطويلة والضخم من كل شئ والاسد القوى الشديد (٢) الارطى – بفتح فسكون – شجر ينبت في الرمل، واحدته أرطاة (*)".[١]

٨٢. ٨٢–"الوزن والسجع كان موجودا، وذهب أحمد بن يحيى إلى أنه لابد لكل زائد من معنى، **ولا دليل على** ما ادعى قوله " والإعلال " يدخل فيه إبدال حروف العلة، ونقل حركتها إلى ما قبلها، وحذفها، وحذف حركتهالا للجزم ولا للوقف، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما، وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما، فقوله " الإبدال والحذف " يدخل فيها بعض وجوه الإعلال، وبعض وجوه تخفيف الهمزة قال: " الماضي: للثوثى المجرد ثلاثة أبنية: فعل، وفعل، وفعل، نحو ضربه وقتله جاس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم " أقول: ذكر لفعل أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل، والثاني من باب فعل يفعل، ولم يذكر من باب فعل يفعل – بفتحهما – لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع، ومثالين للازم منهما، وذكر أيضا لفعل أربعة

أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل كشرب، والثاني من باب فعل يفعل كومق، ومثالين للازم منهما، وذكر لفعل مثالا واحدا، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما قال: " وللمزيد فيه خمسة وعشرون: ملحق بدرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي، وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم، وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى، وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط، واستكان قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٥٧/١

" أقول: شملل: أي أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى". [1]

٨٣. ٨٣-"وإن كانت الهمزة أصلية خليتها كألئية في تصغير ألاءة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة صل أو بدل من الواو والياء خليت الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه، لأن الهمزة موجودة، **ولا دليل على** أنها كانت في الأصل شيئا آخر، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في برية (٢) وهو الهمزة عند من قال: إنها من برأ أي خلق، لأنها إنما قلب ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهمزها في التصغير، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة (٣)
فخففت بالإدغام كما في برية، فكان قياس التصغير نبيئ، قال سيبويه: لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نبي بياءين على حذف الثالث كما في أخي، وقد جاء النبآء

---

(١) قال في القاموس: " الالاء -كسحاب - ويقصر: شجر مر دائم الخضرة واحدته ألاءة وألاء أيضا " (٢) قال في اللسان: " في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز.
قال الفراء: هي من برأ الله الخلق أي خلقهم، وأصلها الهمز، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية.
وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البريئة والنبيء والذريئة من ذرأ الله الخلق وذلك قليل.
قال الفراء: وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة.
وقال اللحيانى: أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة " (٣) قال سيبويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فان العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النبآء قال كان مسيلمة نبئ سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع، وقال العباس بن مرداس: يا خاتم النبئاء إنك مرسل * بالحق كل هدى السبيل هداكا ذا القياس، لانه مما لا يلزم، ومن قال أنبياء قال نبى سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عييد " وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٦٧/١

يؤخذ من عبارة سيبويه (*)".[1]

٨٤. ٨٤-"أصل الياء يوى، فتقول: يويت ياء حسنة: أي كتبت ياء، وعند غيره أصله ييي، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانية ألف، نحو باتا ثا را، فهم يقولون: بييت وتييت وثييت، إلى آخرها، وقال أبو علي: بويت إلى آخرها، وعند أبي على جمعها: أبواء وأتواء وعند غيره: أبياء وأتياء، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة في جميعها، وليس بشئ، لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهي غير متمكنة فألفاتها في ذلك الوقت أصل، كألف ماولا، وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة، قياسا على نحو رداء وكساء، وذلك عند وقوعها مركبة معربة، فألحقوا إذن ألفاتها بألفات سائر المعربات في كونها منقلبة، وهي لا تمال ألفها إذن، كما مر في باب الإمالة (١) ، فلا دلالة إذن في إمالتها قبل التركيب على كون ألفاتها بعد التركيب في الأصل ياء، وإنما حكم أبو علي بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثرة باب طويت ولويت، وكونه أغلب من باب قوة وحييت، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح، كما مر، وما ثانية ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتكريبها لا أصل لألفاتها، لكونها غير متمكنة في الأصل، كما مر، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل واوا أولى من جعلها ياء، لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب، فتقول: ضودت ضادا، وكوفت كافا، ودولت دالا، والجمع أضواد وأكواف وأدوال، وأما جيم وشين وعين فعينها ياء نحو بيت وديك، إذ الياء موجودة، **ولا دليل على** كونها عن الواو، ويجوز عند
سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا - بضم الفاء، وفعلا - بكسرها - خلافا للاخفش (٢)

---

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء (٢) اعلم أن سيبويه والاخفش قد اختلفا في الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا لم تكن عينا لفعلى ولا عينا لجمع: هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء؟ أو تقلب (*)".[2]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٢١٢/١

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٧٥/٣

٨٥. ٨٥-"١٩٢ - * هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا (١) قوله " وشاذا على الشاذ في اصبر واضرب " عطف على قوله " وجوبا في اطلب " يعني يقال: اصبر واضرب - بصاد وضاد مشددتين - والشذوذ الأول إدغام الصاد الذي هو حرف الصفير في غير الصفير أي الطاء، وكذا إدغام الضاد المعجمة، والشذوذ الثاني قلب الثاني إلى الأول، وقد مر أن الشذوذ الثاني

يدفع مضرة الأول، والأولى أن يقول: إن تاء الافتعال قلبت صادا أو ضادا من أول الأمر، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل، إذ **لا دليل على** قلبه طاء أولا ثم قلب الطاء صادا أو ضادا قوله " لامتناع اطبر واطرب " يعني: إنما قلب الثاني إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثاني، لئلا يذهب الصفير والاستطالة قوله " وقويا في ادكر " بالدال المشددة المهملة قوله " وجاء اذكر " أي: بالذال المشددة المعجمة اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان

---

(١) هذا بيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرى، وأولها قوله: قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى، وغيرها الأرواح والديم والجواد: الكريم، والنائل: العطاء، وقوله " عفوا " معناه سهلا من غير مطل ولا تسويف، وقوله " يظلم أحيانا " معناه أنه يطلب منه في غير وقت الطلب السائل ما سأله وتكلفه لذلك قبولا للظلم، والاستشهاد بالبيت في قوله " فيظلم " فقد روى بثلاثة أوجه أولها " فيظطلم " باظهار كل من الحرفين، وثانيها " فيظلم " بقلب الطاء المهملة معجمة والادغام، وثالثها " فيطلم " بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة والادغام، وحكى ابن جني في سر الصناعة أنه روى بوجه رابع، وهو " فينظلم " بالنون على ينفعل من الظلم، ورواه سيبويه بالادغام على الوجهين (*)".(١)

٨٦. ٨٦-"إلى وضعها، وإلا كان وضعها عبثا، وحينئذ لا يجوز قسمتها إلى ما تمس الحاجة إليه وإلى ما لا تمس الحاجة إليه، إلا أن مس الحاجة إلى البعض أكثر من البعض١؛ لأن٢ الحاجة تنتهي٣ إلى الضرورة والوجوب في البعض دون البعض٤، ٥.

---

١ في "ق"، "ه": "بعض".

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٣/٢٨٩

٢ في "هـ": "أو أن" بدلا من "لأن".

٣ في "هـ": "نتبين".

٤ في "هـ": "بعض".

٥ قال الرضي: "وفي جملة المقصور والممدود وذي الزيادة من باب التوسع مطلقا نظر؛ لأن القصر والمد إنما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال، كاسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد، واسمي الزمان والمكان، والمصدر مما قياسه مفعل ومفعل، وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعل وفاعل وافتعل؛ كالإعطاء والرماء والاشتراء وسائر ما نذكره في الممدود، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل، ومؤنث أفعل الصفة. وكذا ذو الزيادة: قد تكون زيادته للحاجة، كما في زيادات اسم فاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضهما للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور وكنابيل ونحو ذلك. ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق: إنها للتوسع في اللغة، حتى لو احتيج إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى، **ولا دليل على** ما ادعى".

"شرح الشافية: ١/ ٦٦، ٦٧"." (١)

٨٧. ٨٧-"وجبا الخراج جباوة وجباية١. وكما أن الواو في: جبوا ليس بدلا من الياء في: جبيا، كذلك الواو في جباوة ليست بدلا من الياء في جباية.

وأما إبدال الواو من الهمزة ففي نحو٢: جونة وجون؛ أصلهما٣: جؤنة [وجؤن] ٤ بالهمزة، فأبدلت الواو منهاه "١٥٤".

وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين٦ جونة الهمزة. **ولا دليل على** جواز همز٧ عينها سوى قول صاحب الصحاح: [والجونة -بالضم- مصدر الجون من الخيل٨. ثم قال] ٩: والجونة أيضا جونة العطار، وربما همز١٠، ١١.

---

١ ينظر اللسان "جبى": ١/ ٥٤١.

٢ لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي ١/٢٢٩

٣ في النسخ الثلاث: أصلها، والمناسب للمعنى ما أثبتناه.

٤ وجؤن: إضافة من المحقق.

٥ ينظر الممتع: ١/ ٣٦٢.

٦ لفظة "عين" ساقطة من "ق".

٧ في "هـ": همزة.

٨ الصحاح "جون" ٥/ ٢٠٩٦.

٩ ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

١٠ الصحاح جون: ٥/ ٢٠٩٦، وفي الأصل "ق": همزت، وما أثبتناه من "هـ" يوافق ما في الصحاح.

١١ وذكر ابن منظور الجؤنة تحت مادة "جأن"، وقال: "الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب". "اللسان "جأن": ١/ ٥٣٠".". (١)

٨٨. ٨٨-"وقوله:

فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها١

اللغة والإعراب: أبي: امتنع، جماحا: مصدر من جمح الفرس -إذا أسرع إسراعا لا يرده شيء، والجموح من الرجال: الذي يركب هواه ولا يمكن ردعه، ولم يسل: مضارع، سلا: بمعنى صبر وتعزى، "لما" ظرف بمعنى حين معمول لتسلي في قوله بعد:

تسلى بأخرى غيرها فإذا التي ... تسلى بها تغري بليلى ولا تسلي

أبى: فعل ماض: "إلا" أداة حصر، "جماحا" مفعول أبي، "فؤاده" فاعل ومضاف إليه، "ولم يسل" لم حرف نفي وجزم، و"يسل" مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة، "عن ليلى" متعلق بيسل، "بمال" متعلق به كذلك، "ولا أهل" معطوف على مال.

المعنى: أن هذا المحب حين تعلق قلبه بليلى وهام بها، ولم يصرفه عن التمادي في هواها زينة الدنيا من المال والأهل أراد أن يتسلى بغيرها فلم يغنه ذلك، بل زادته الأخرى، إغراء بليلى وتعلقا بها؛ لأنها دون ليلى في الحسن والجمال.

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي ٢/٨٦٤

الشاهد: جواز تقديم المفعول المحصور بإلا وهو "جماحا" على الفاعل وهو "فؤاده"؛ لأنه لا لبس، إذ يتعين كون المحصور بعد إلا، بخلاف المحصور بإنما؛ لأنه **لا دليل على** أن المحصور هو تاليها.

١ عجز بيت من الطويل، ينسب إلى قيس بن الملوح -المعروف بمجنون ليلى، وصدره:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة

اللغة والإعراب: "تزودت": اتخذت زادا، والزاد: طعام يتخذ للسفر، وهو فعل وفاعل، "من ليلى" متعلق به، وهو مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة، "ما" نافية، "زاد" فعل ماض، "إلا" أداة حصر، "ضعف"، مفعول مقدم. "ما" اسم موصول مضاف إليه، "بي" متعلق بمحذوف صلة، "كلامها" فاعل زاد ومضاف إليه.

المعنى: اتخذت من تكليم ليلى، ساعة زادا أتبلغ به، وأطفئ جذوة حبي لها، فلم يفدني ذلك، ولم يشف غلتي، بل زاد كلامها ما بي من وجد ولوعة.

الشاهد: تقديم المفعول المحصور بإلا وهو "ضعف" على الفاعل وهو كلامها.". (١)

٨٩. ٨٩-"السادس مرادفة إلى نحو ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾

السابع مرادفة من كقوله

٣٠٦ - (ألاعم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

(وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال)

وقال ابن جني التقدير في عقب ثلاثة أحوال **ولا دليل على** هذا المضاف وهذا نظير إجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد وقيل الأحوال جمع حال لا حول أي ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع

الثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾

التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢/٢٨

٣٠٧ - (... فانظر بمن تثق) على حمله على ظاهره وفيه نظر

العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير التعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد". [(١)]

٩٠. ٩٠-"حيث دخل فيه يا على رب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يا في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادي محذوف أي يا قوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الأسماء ما **لا دليل على** اسميته إلا النداء نحو يا مكرمان ويا فل لأنهما يختصان بالنداء الثاني التنوين وسيأتي حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا الترنم والغالي اللاحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة فإنهما لا يختصان به كما سيأتي وإنما اختص الباقي به لأن التمكين فيه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف إليه ولاحظ لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الإضافة فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر ١ -

(ألام على لو ولو كنت عالما ... بأذناب لو لم تفتني أوائله)

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعرب ودخلها الجر والإضافة كما سيأتي ذلك في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ لغي الاسم فى التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير ب أل لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة ول أم في لغة طيئ ولسلامته من ورود أل الموصولة وأما قوله

إياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الكلام على لو". [(٢)]

٩١. ٩١-"قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة إعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص/٢٢٥

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٨/١

وقيل هو مبتدأ لا خبر له لأن معناه اكتف واختاره ابن طاهر الخامس مسألة ضربي زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قائما أو ثبت ضربي زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما **لا دليل على** تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وإنما احتيج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين حتى لو أكدت كرر التوكيد نحو ضربي زيدا قائما نفسه نفسه". [1]

٩٢. ٩٢-"وعند لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فإن جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائدا والثاني وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ **لا دليل على** تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٩٥/١

حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان إذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهند فاضلة فإنها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي". (١)

٩٣. ٩٣-"لزاعم ذلك) وهو السهيلي في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لأن ذلك دعوى **لا دليل على** صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله

(لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به) الحديث رواه كذا والأكثر أن يكون المنهي بها فعل الغائب والمخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف الأكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته: ﴿فلا يسرف في القتل﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿لا يتخذ المؤمنون﴾ [آل عمران: ٢٨] (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله: ١٢٨٢ -

(وقالوا أخانا لا تخشع لظالم ... عزيز ولا ذا حق قومك تظلم)

أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والأبذي حذفه) أي مجزومها وإبقاءها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج إلى سماع عن العرب

لم

٣ - أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو إن تقم لم أقم بخلاف (لما) فلا تصاحبها قال الرضي كأنه لكونها". (٢)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٨٧/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٤١/٢

.٩٤ ٩٤-"وفي توكيد محذوف خلاف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في (الذي ضربته نفسه زيد) (الذي ضربت نفسه زيد) (ومررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه **لا دليل على** المحذوف ورد الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب ولا يجوز تعاطفهما أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى خلافا لابن الطراوة في أجازته ذلك وينبغي أن يكون مبنيا في (كل) و (أجمعين) على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله ﴿ولأغوينهم أجمعين﴾ [الحجر: ٣٩] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت تنبيه خالف التوكيد النعت في أنه بألفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ولا إلى نصب". (١)

.٩٥ ٩٥-"والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهر حين قال (١ / ١٢٠) : (ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا، المصادر كلها) . ولا يظن ظان أن لنا أن نريد الاسمية في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه.

صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عدديا أو نوعيا. وهنا **لا دليل على** التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع.) وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه **لا دليل على** تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٧١/٣

جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.

أقول في الجواب عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدرا، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن إشكال فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه) . فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتدادا بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالا على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟". (١)

٩٦. ٩٦-"وقال الأستاذ عباس حسن (وهنا . أي في البيان . **لا دليل على** التعدد، ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم، أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع..)

.

أقول إن أعضاء المجمع القاهري قد أقروا بتعدد أنواع البيان. قال الدكتور إبراهيم مدكور: (المسألة هي وجود أنواع من البيان) . وقال الدكتور طه حسين (يمكن أن نقول أنواع من البيان) وانتهوا من النقاش إلى هذا التعبير (مختلف أنواع البيان والأحكام) . وكان الوجه أن يقولوا (مختلف أنواع البيان والحكم) أو (مختلف البيانات أو الأبينة والأحكام) . وما داموا قد أقروا أنواعا من (البيان) فما الذي منعهم من جمعه، كما فعل الأئمة. قال صاحب المصباح: (فإن كان المصدر عددا كالضربات أو نوعا كالعلوم والأعمال، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع..) وأردف (لأن ضربا يخالف ضربا في كثرته وقلته، وعلما يخالف علما في معلومه ومتعلقه) . أو ليس (للبيان) نوع يختلف في مضمونه ومتعلقه، عن بيان آخر. قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥) : (إذا كانت الصلاة مصدرا وقع على الجمع والمفرد بلفظ واحد كقوله: لصوت الحمير، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه..) . ألم تختلف ضروب البيان وقد قال المناقشون (مختلف أنواع البيان) ؟ قال الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨٧) : (وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام) .

هذا ما أحسب إلا أن الأئمة قد جمعت (البيان) بعد أن انتهت فيه إلى أنواع متعددة، كبيان التقرير

---

(١) دراسات في النحو ص/١٤٧

وبيان التغيير وبيان التبديل إلى غير ذلك مما ذكره الشريف الجرجاني في تعريفاته. فقد جاء في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك (فصل في بيان أقسام البيانات (٢٣٤) وقد عدد فيه أنواع البيان فقال إنها بيان التقرير وبيان التفسير وبيان التغيير.". (١)

٩٧. ٩٧-"فهذا ابن جني فقد جمع من المصادر (قصدا) على (قصود) حين انتوى فيه الاسمية، ففي الخصائص (٤٢٧/١) : "من غير اعتقاد لعلله ولا لقصد من قصوده". وقد تكرر منه هذا الجمع. وجمع (الحذف) على حذوف في قوله (٨٨/١) : "ألا ترى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، فحذف المضاف وحذف الموصوف". وجمع (الحمل) على حمول، فقال (٢٢٢/١) : "ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان. ثم قالوا قراوان حملا على كساوان ... وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها". وهكذا جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على فصول (٣٣٤/١) ، و (الوصل) على وصول (اللسان- وصل) و (الغلط) على أغلاط (٤٨/١) ، كما جمعه على (غلاط) (اللسان- غلط) . بل جمع (الوعد) وهو مصدر في الأصل، على وعود. فقد أنكر الجوهري جمع (الوعد) لمصدريته وكذا فعل الأزهري، والأصبهاني في المفردات. واستدرك ابن منظور في اللسان فقال: "والوعد من المصادر المجموعة، حكاه ابن جني"، أقول لعل الأظهر أنه جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله منزلة الأسماء من المصادر.
وجمع الزمخشري (الوجل) بفتحتين، وهو الخوف، على (أوجال) كما في أساس البلاغة.
جمع البيان والبلاغ والعذاب:
وتردد المجمعيون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جمع (البيان) فقال الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري: "المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه إلا إذا كان عدديا أو نوعيا، وهنا **لا دليل على** التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع". وهكذا أنكر الأستاذ عباس حسن جمع (بيان) على (بيانات) لسببين، الأول: أنه **لا دليل على** تعدده، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.". (٢)

---

(١) دراسات في النحو ص/١٤٩

(٢) دراسات في النحو ص/١٩٨

٩٨. ٩٨-"حيث تلاشت بعد الجيل الثاني أو الثالث من على ألسنة المتكلمين بها من المهاجرين.

أما المصطلحات: ثنائية اللغة bilingualism، أو ثلاثية اللغة trilingualism أو تعدد اللغة multilingualism فهي مصطلحات تصف حالات معينة حينما يتكلم فرد أو مجموعة ما لغتين أو أكثر على درجة واحدة تقريبا. وإن ثنائية اللغة من السهل تحقيقها حينما تكون اللغتان مستعملتين جنبا إلى جنب منذ الطفولة المبكرة، وبشرط أن تستمرا إلى فترة متأخرة، وما يقال من أن ثنائية اللغة أو ثلاثيتها تلحق الضرر بالتطور النفسي للفرد فدعوى لا دليل عليها. كذلك **لا دليل على** الدعوى الآخرى أن الثنائية تعوق التمكن من إحدى اللغتين أو كلتيهما، إن التمكن من أي لغة يتوقف على الفرد، وليس على عدد اللغات المراد تعلمها فالشخص الذي يتكلم بطريقة ناقصة سوف يتكلم لغة واحدة بنفس الطريقة الناقصة.

أما المصطلح: معامل القراءة والكتابة literacy coefficient، فيستخدم بالنسبة لكل لغة على حدة، على أساس مئوي يبين نسبة المتكلمين باللغة الذين يعرفون القراءة والكتابة، والذين بالتالي يستطيعون مباشرة الاتصال عن طريق الصيغة المكتوبة.

وأما المصطلح معامل القومية nationalism coefficient فيشير إلى عامل تقل الصفة الموضوعية فيه، وهو عامل المشيئة الصادرة عن المتكلمين بلغة ما بالإبقاء على حياة لغتهم، وهو عامل غالبا ما تختلط فيه عوامل الدين والجنس وعوامل أخرى[١].

وهناك مجموعة أخرى من المصطلحات تختص بميدان اللغات الصناعية

---

١ لاحظ مثلا أن العامل الديني كان ملاحظا في الاحتفاظ باللغة العبرية، واتخاذها لغة رسمية في دولة إسرائيل، إلى جانب عامل "الرغبة في الحياة" وتبدو فاعلية هذين العاملين كذلك بالنسبة للغة الكلتية في أيرلندا.". (١)

٩٩. ٩٩-"معرفة الفصيح من العرب:

عقد السيوطي فصلا في معرفة الفصيح من العرب وضح فيه أفصح الخلق ثم أفصح العرب، فقال: أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حبيب رب العالمين جل

---

(١) أسس علم اللغة ص/١٩٢

وعز، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا أفصح العرب"، رواه أصحاب الغريب وورووه أيضا بلفظ: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد١، أني من قريش"، وتقدم حديث: أن عمر قال: يا رسول الله مالك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا ... الحديث وروى البيهقي في شعب الإيمان عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي: أن رجلا قال يا رسول الله، ما أفصحك! فما رأينا الذي هو أعرب منك. قال: "حق لي فإنما أنزل القرآن علي بلسان عربي مبين" وقال الخطابي: اعلم أن الله لما

---

١ بيد ملازمة للإضافة إلى أن واسمها، ويرى الدماميني أنه **لا دليل على** اسميتها لجواز أن تكون حرف استثناء وعلى القول باسميتها لها استعمالان أحدهما أنها بمعنى غير إلا أنها منصوبة دائما ولا تقع صفة ولا تكون إلا في الاستثناء المنقطع ومنه الحديث: "نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا". ثانيهما: بمعنى من أجل كحديث::"أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" ويرى ابن مالك وغيره أنا بمعنى غير وأن الحديث من تأكيد المدح بما يشبه الذم.". (١)

١٠٠. ١-"وهذا الضرب قسمان:

١- لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقا١ كناية٢ عن الفعل متعلف بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة٣.

---

١ أي من اعتبار عموم أو خصوص في الفعل ومن غير اعتبار تلعقه بالمفعول.

٢ وجعل المطلق كناية عن المقيد مع أنها الانتقال من الملزوم إلى اللازم والمقيد ليس لازما للمطلق، بناء "على أن مطلق اللزوم ولو بحسب الادعاء كاف فيها فيدعي أن المطلق ملزوم للمقيد وكونه "كناية عنه" أي معبرا به عن الفعل المتعلق بمفعول مخصوص ومستعملا فيه على طريقة الكناية.

٣ قال العصام: "ولا بد للمعنى أيضا من قرينة"، والاقتصار هنا على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ولم يقم عليه دليل؛ لأنه قد يوجد في تركيب قرينة مانعة فيكون مجازا لا كناية وإن كانت القرينة وهي مقام المدح في مثال المصنف غير مانعة، فالكناية ليس معها قرينة تمنع إرادة المعنى الحقيقي وحينئذ لا يجوز إرادته من اللفظ مع لازمة، وهذا القيد مخرج للمجاز إذ لا تجوز فيه إرادة المعنى الحقيقي مع المعنى المجازي عند من يمنع الجمع بين الحقيقة والمجاز كالمصنف. **ولا دليل على** نفي جعله كناية عن فعل

---

(١) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة ص/٢١٨

متعلق بمفعول عام كما يرى العصام فتقول "فلان يعطي" أي كل أحد؛ لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدا. وقوله: ﴿والله يدعو إلى دار السلام﴾ يحتمله. والحق أن العموم مستفاد من القرائن. وقال الإنبابي: قد يقال الفعل المتعلق بمفعول عام داخل في كلام المصنف؛ لأنه مخصوص من حيث اعتبار العموم فقول المصنف بمفعول مخصوص أي معين.". (1)

١٠١. ٢-"المختص" وهذا أقرب١:

قيل٢: ومجامعته له إما مع التقديم كقوله تعالى: ﴿إنما أنت مذكر، لست عليهم بمصيطر﴾ ، وإما مع التأخير كقولك: ما جاءني زيد وإنما جاءني عمرو.

وفي كون هذين مما نحن فيه نظر٣.

الرابع٤ أن أصل الثاني٥ أن يكون ما استعمل فيه مما يجهله المخاطب وينكره ٦، كقولك لصاحبك وقد رأيت شبحا من بعيد

---

١ أى إلى الصواب إذ **لا دليل على** الامتناع عند قصد زيادة التحقيق والتأكيد فالخلاصة أنه: يجوز اجتماع العطف بلا مع إنما بلا شرط عند الخطيب.

وبشرط أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف عند السكاكي.

وعند عبد القاهر يستحسن أن لا يكون الوصف مختصا بالموصوف.

٢ راجع ٢٧١ من الدلائل.

٣ لأن الكلام في النفي بلا العاطفة **ولا دليل على** امتناع نحو "ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد"، وفي التنزيل وما أنت بمسمع من في القبور أن أنت إلا نذير.

ملاحظة:

النفي في جملة تامة يجتمع مع النفي والاستثناء ومع إنما ومع التقديم، مثل إنما أنت مذكر لست عليهم بمصيطر، ونحو ما جاءني محمود وإنما جاءني سعيد.

أما النفي بلا العاطفة للمفرد فهذا هو ما سبق أن ذكرنا أنه يقارن إنما والتقديم، ولا يصح أن يقارن ما وإلا.

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ١٤٥/٢

٤ راجع ١٢٨ المفتاح.

٥ أي ما وإلا راجع ٢٥٥ وما بعدها من الدلائل.

٦ يلاحظ أن قصر التعيين لا إنكار فيه، فمجيء الإنكار فيه على خلاف الأصل.

وهذا بخلاف إنما فإن أصلها أن يكون ما استعمل فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره. فالفرق بين الطريقين يكون محل الأول مما يحتاج فيه إلى التأكيد ومحل الثاني مما لا يفتق إلى ذلك، وإلا فلا بد من الجهل والإنكار فيهما، فالمراد بما يجهله أن يكون شأنه مجهولا وليس المراد الجهل بالفعل فقط؛ لأنه شرط في القصر مطلقا بأي طريق، ولذلك قالوا إن كلام الخطيب فيه بحث؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا بخطألم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الفائدة -وهي أعلام المخاطب أن المتكلم عارف بالحكم-، ثم أجابوا عن ذلك بأن مراده أن وإنما، تكون لخبر من شأنه إلا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه لعدم إصراره عليه وعلى هذا يكون موافقا لما في المفتاح.". (١)

١٠٢. ٣-"وقوله أيضا:

تمسي الأماني صرعي دون مبلغه ... فما يقول لشيء ليت ذلك لي١

وقول ابن نباتة السعدي:

لم يبق جودك لي شيئا أؤمله ... تركتني أصحب الدنيا بلا أمل

قيل: نظر فيه إلى قول أبي الطيب وقد أربى عليه في المدح والأدب مع الممدوح؛ حيث لم يجعله في حيز من تمنى شيئا.

ب- وضرب يخرج مخرج المثل٢، كقوله تعالى: ﴿وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا﴾ .

وقول الذبياني:

ولست مبستبق أخا لا تلمه ... على شعث، أي الرجال المهذب٣

---

١ المعنى أن الأماني لا تصل إلى مدى غاياته وآماله فهو لا يتمنى أمنية؛ لأنه يدرك أكثر ما يتمناه

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٣٤/٣

أمثاله فلا تجده يتمنى شيئا يناله.
٢ بأن يقصد بالجملة الثانية حكم كلي منفصل عما قبلها جار مجرى الأمثال في الاستقلال وفشو الاستعمال أي استعمال اللفظ الدال على كل منهما. وفي ابن يعقوب: فشو الاستعمال لا دليل على اشتراطه فيه فالأولى حذف.
٣ لا تلمه أي لا تضمه أو لا تصلحه، حال مما قبله -أخا- لعمومه لوقوعه في حيز النفي، أو حال من ضمير المخاطب في "لست". الشعث: انتشار الرأس وتغيره وكثرة وسخه والمراد به هو الأدران المعنوية كالتفريق وذميم الخصال والاستفهام في شطره الثاني للإنكار.
والبيت في: ٥٦ صناعتين، ١٤ حسن التوسل إلى صناعة الترسل للحلبي.". (١)

١٠٣. ٤-"بإسحاق نبيا بشرى النبوة، ويكون هو صاحب القصة لا غير١.
أقول هذا القسم بأن يجعل في جملة القسم الأول وهو ما يدل على الشيء وضده أليق؛ لأن هذه الآية تجاذ بها حتما؛ لأنه يستحيل الجمع بينهما؛ لأن الناس مجمعون على أن أحدهما هو الذبيح لا كلاهما، فكل واحد من القولين يناقض الآخر ويضاده، فتكون الآية من باب ما يمكن استخراج أمرين متنافيين منه، فلا وجه لإدخالها في هذا القسم، ولا هي من صوره إن صح أن هذين الاحتمالين يتجاذبانها على السواء.
والصحيح أن حملها على أن الذبيح هو إسماعيل أرجح وأظهر من حملها على أنه إسحاق، لأن الظاهر يقتضي البشارة بمولد إسحاق لا بنبوته؛ لأنه إذا قيل قد بشر عمران بموسى تبادرت الأفهام إلى البشارة بمولده، ولأنه عطف على قوله: ﴿رب هب لي من الصالحين، فبشرناه بغلام حليم﴾ ثم قال: ﴿وبشرناه بإسحاق﴾ فهذه البشارة هي مثل تلك البشارة الثانية وكلاهما بالولد، ولأنه لو كان صاحب القصة هو إسحاق والمراد بالبشارة٢ البشارة بنبوته لقال وبشرناه به نبيا من الصالحين؛ لأن قبله ضمائر كثيرة ترجع إليه، فلو كان هو المراد لأتى بالضمير كالضمائر المتقدمة.
٢٧- قال المصنف: ومن هذا القسم أيضا ما يحكى أن الحرورية ظفرت برجل فقالت له: ابدأ من علي وعثمان.

---

(١) الإيضاح في علوم البلاغة ٢٠٧/٣

١ عبارة ابن الأثير: قوله تعالى: ﴿وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسماعيل وذبحه. والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين. **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما. ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسماعيل ولا إسحاق، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ١/ ٨٠.
٢ ما بين قوسين تكملة تتم المعنى ملحقة بهامش النسخة الأصلية.". [(١)]

١٠٤. ٥-"بقبر ابن ليلى غالب عذت بعدما ... خشيت الردى أو ان ارد على قسر
بقبر امرئ تقري١ المئين عظامه ... ولم يك غلا غالبا ميت يقري
فقال لي استقدم أمامك إنما ... فكاكك أن تلقى الفرزدق بالمصر
فقال له الفرزدق: ما اسمك؟ قال: لهذم، قال: يالهذم، حكمك مسمطا، قال: ناقة كوماء سوداء الحدقة، قال: يا جارية، اطرحي إلينا حبلا، ثم قال: يا لهذام اخرج بنا إلى المريد، فألقه في عنق ما شئت. فتخير العبد على عينه، ثم رمى الحبل في عنق ناقة وجاء صاحبها، فقال له الفرزدق: اغد علي في ثمنها، فجعل لهذا يقودها والفرزدق يسوقها حتى إذا نفذ بها من بيوت إلى الصحراء، صاح به الفرزدق: يا لهذام، قبح الله أخسرنا!
[قوله: "تقري المئين عظامه"، يريد أنهم كانوا ينحرون الإبل عند قبور عظامهم، فيطعمون الناس في الحياة وبعد الممات، وهذا معروف في أشعارهم] .
وقوله:
ولم يك إلا غالبا ميت يقري
فإنه نصب غالبا لأنه استثناء مقدم، وإنما انتصب الاستثناء المقدم لما أذكره لك، إن حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولا به أن يكون جاريا عليه، لا يكون فيه إلا هذا، تقول: ما جاءني إلا عبد الله، وما مررت إلا بعبد الله. فإن كان الفعل مشغولا بغيره فكان موجبا، لم يكن في المستثنى إلا النصب، نحو جاءني إخوتك غلا زيدا، كما قال تعالى: ﴿فشربوا منه إلا قليلا منهم﴾ ٢، ونصب هذا على معنى الفعل، **وإلا دليل على** ذلك.
فإذا قلت: جاءني القوم، لم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيدا أحدهم، فإذا قال: إلا زيدا، فالمعنى لا

(١) الفلك الدائر على المثل السائر ٤/ ٦٦

أعني فيهم زيدا، وأو أستثني ممن ذكرت زيدا. ولسيبويه فيه تمثيل، والذي ذكرت أبين منه، وهو مترجم عما قال، غير مناقض له. وإن كان الأول منفيا جاز البدل والنصب، والبدل أحسن، لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل، وذلك قولك: ما أتاني أحد إلا زيد، وما مررت

---

١ من القرى بالكسر: وهو إكرام الضيف.

٢ سورة البقرة ٢٤٩.". (١)

١٠٥. ٦-"كذلك نجزي المحسنين، إن هذا لهو البلاء المبين، وفديناه بذبح عظيم، وتركنا عليه في الآخرين، سلام على إبراهيم، كذلك نجزي المحسنين، إنه من عبادنا المؤمنين، وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ ١ فقوله تعالى: ﴿وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين﴾ قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسماعيل -عليه السلام- وذبحه، والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين، **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما، ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسماعيل ولا إسحاق -عليهما السلام، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم: وأما ما يروى عنه أنه قال: "أنا ابن الذبيحين" فخارج عن الأخبار الصحيحة، وفي التوراة أن إسحاق -عليه السلام- هو الذبيح.

ومن ذلك قول النبي -صلى الله عليه وسلم- لأزواجه: "أطولكن يدا، أسرعكن لحوقا بي" فلما مات -صلوات الله عليه- جعلن يطاولن بين أيديهن حتى ينظرن أيتهن أطول يدا، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقا به، وكانت كثيرة الصدقة، فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، وإنما أراد الصدقة، فهذا القول يدل على المعنيين المشار إليهما.

ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك -رضي الله عنهما- أنه قال: خدمت رسول الله عشر سنين، فلم يقل لشيء فعلته لم فعلته، ولا لشيء لم أفعله لم لا فعلته، وهذا القول يحتمل وجهين من التأويل: أحدهما وصف رسول الله -صلى الله عليه وسلم- بالصبر على خلق من يصحبه، والآخر أنه وصف نفسه بالفطنة والذكاء فيما يقصده من الأعمال، كأنه متفطن لما في نفس رسول الله -صلى الله عليه وسلم، فيفعله من غير حاجة إلى استئذانه.

---

(١) الكامل في اللغة والأدب ٢/٦٨

ومن ذلك ما ورد في الأدعية النبوية، فإنه –صلى الله عليه وسلم– دعا على رجل من المشركين فقال: "اللهم اقطع أثره" ، وهذا يحتمل ثلاثة أوجه من التأويل، الأول: أنه دعا عليه بالزمانة٢، لأنه إذا زمن لا يستطيع أن يمشي على الأرض، فينقطع حينئذ أثره، الوجه الثاني: أنه دعا عليه بأن لا يكون له نسل من بعده ولا عقب. الوجه

---

١ سورة الصافات: الآيات من ٩٩ إلى ١١٢.

٢ من معاني الزمانة: العاهة؛ والمرض يدوم طويلا.". [(١)]

١٠٦. ٧–"فمما جاء منه قوله تعالى: «ولا تقتلوا أنفسكم»

فإن هذا له وجهان من التأويل: أحدهما: القتل الحقيقي الذي هو معروف، والآخر: هو القتل المجازي، وهو الإكباب على المعاصي، فإن الإنسان إذا أكب على المعاصي قتل نفسه في الآخرة.

ومن ذلك ما ورد في قصة إبراهيم وذبح ولده عليهما السلام، فقال الله تعالى حكاية عنه: «وقال إني ذاهب إلى ربي سيهدين. رب هب لي من الصالحين.

فبشرناه بغلام حليم. فلما بلغ معه السعي قال يا بني إني أرى في المنام أني أذبحك فانظر ماذا ترى قال يا أبت افعل ما تؤمر ستجدني إن شاء الله من الصابرين. فلما أسلما وتله للجبين. وناديناه أن يا إبراهيم. قد صدقت الرؤيا إنا كذلك نجزي المحسنين. إن هذا لهو البلاء المبين. وفديناه بذبح عظيم. وتركنا عليه في الآخرين. سلام على إبراهيم. كذلك نجزي المحسنين. إنه من عبادنا المؤمنين. وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين»

فقوله تعالى: «وبشرناه بإسحاق نبيا من الصالحين»

قد يكون بشارة بنبوته بعد البشارة بميلاده، وقد يكون استئنافا بذكره بعد ذكر إسمعيل عليه السلام وذبحه، والتأويل متجاذب بين هذين الأمرين، **ولا دليل على** الاختصاص بأحدهما، ولم يرد في القرآن ما يدل على أن الذبيح إسمعيل ولا إسحق عليهما السلام، وكذلك لم يرد في الأخبار التي صحت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم. وأما ما يروى عنه أنه قال: «أنا ابن الذبيحين» فخارج عن الأخبار الصحيحة، وفي التوراة أن إسحق عليه السلام هو الذبيح.

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت الحوفي ٦٧/١

ومن ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لأزواجه: «أطولكن يدا أسرعكن لحوقا بي» فلما مات صلوات الله عليه جعلن يطاولن بين أيديهن حتى ينظرن أيتهن أطول يدا، ثم كانت زينب أسرعهن لحوقا به، وكانت كثيرة الصدقة، فعلمن حينئذ أنه لم يرد الجارحة، وإنما أراد الصدقة؛ فهذا القول يدل على المعنيين المشار إليهما.

ومن ذلك ما روي عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال: خدمت". [(١)]

١٠٧. ٨-"أما في مصر؛ فأدب الجد والأمانة والرصانة والترفع عن القشور إنما يقوم على كواهل أصحابه ولا يقوم على كواهل القراء. وكل ما تملك من عزاء أن الجد والهزل في هذا الباب يتساويان فليس بيننا كاتب هازل يعيش بهزله، وليس بيننا كاتب جاد يعيش بجده.

أما عندنا فحين ظهر بيننا من ينعتون أنفسهم بمدرسة الشباب لم يكن معهم شيء جديد، **ولا دليل على** الحداثة غير شهادة الميلاد، وراحوا في دعوتهم يميعون تميع الذي يربت على عطفيه ويتحبب إلى نفسه ويفرط في تدليل سنة كأنه يتقدم في سوق الرقيق لا في ميدان الفكر وحلبة الصراع.". [(٢)]

١٠٨. ٩-"السابحة في الماء، والأجواء المملوءة بالهواء، والليل إذا يغشى، والنهار إذا تجلى، فيمتلئ قلبه يقينا صافيا رائقا لا تعبث به المناظرات، ولا تشوه جماله المجادلات، ولا يحتاج بعده إلى متكلم يعلمه النظر، ولا فقيه يلقنه الجدل، **فلا دليل على** الله غيره، ولا هادي إليه سواه١.

---

١ كان أبو العلاء من أشد الناس بغضا للمناظرات الدينية؛ لاعتقاده أنها تورث الأحقاد والأضغان، فضلا عما تلقيه أحيانا من الشكوك في نفوس الضعفاء، وكان يكره من المتناظرين أن المنافسة وحب الغلب كثيرا ما يحملهم على الخروج عن الحق وإنكار البديهيات كما يظهر ذلك من مثل قوله:

لولا التنافس في الدنيا لما وضعت ... كتب التناظر لا المغني ولا العمد

قد بالغوا في كلام بان زخرفه ... يوهي العيون ولم تثبت له عمد

وما يزالون في شأم وفي يمن ... يستنبطون قياسا ما له أمد

---

(١) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ت محيي الدين عبد الحميد ٥٣/١

(٢) المعارك الأدبية ص/١٧٣

فذرهم ودناياهم فقد شغلوا ... بها ويكفيك منها الواحد الصمد

وقوله:

ملل غدت فرقا وكل شريعة ... تهدي لمضمر غيرها إكفارها

وقوله:

علم الفتى النظار أن بصائرا ... عميت فكم يخفى اليقين وكم يعم

لو قال سيد غضا بعثت بملة ... من عند ربي قال بعضهم نعم

وقوله:

هذا الفتى أوقح من صخرة ... يبهت من ناظره حيث كان

ويدعي الإخلاص في دينه ... وهو عن الإلحاد في القول كان

يزعم أن العشر ما نصفه ... خمس وأن الجسم لا في مكان". (١)

١٠٩. ١٠-"وأما على المشهور١ فلا التفات في البيت الأول، وفي الثاني التفاتة واحدة، فيتعين أن يكون في الثالث التفاتتان، فقيل: هما في قوله: "جاءني" إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب في البيت الأول، والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثاني. وفيه نظر؛ لأن الانتقال إنما يكون من شيء حاصل ملتبس به؛ وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب في البيت الأول إلى الغيبة في الثاني لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به؛ فيكون الانتقال إلى التكلم في الثالث من الغيبة وحدها، لا منها ومن الخطاب جميعا؛ فلم يكن في البيت الثالث إلا التفاتة واحدة، وقيل: إحداهما في قوله: "وذلك"؛ لأنه التفات من الغيبة إلى الخطاب٢، والثانية في قوله: "جاءني"؛ لأنه التفات من الخطاب إلى التكلم، وهذا أقرب.

بلاغة الالتفات:

واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام، ووجه حسنه -على ما ذكر الزمخشري- هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب٣ كان ذلك أحسن تطرية٤ لنشاط السامع، وأكثر إيقاظا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب

---

(١) النظرات ٣١٨/٢

١ قد ذكروا أن مذهب السكاكي في الالتفات هو مذهب الزمخشري؛ فلا معنى لتكلف تحقيق الالتفات الذي ذكره في البيتين على مذهب الجمهور؛ لأن مذهبه يخالف مذهبهم.
٢ الالتفات في قوله: "ذلك" متكلف؛ لأنه لا دليل على أنه يعني بالخطاب فيها نفسه، بل الظاهر أن المعني بها غير المتكلم؛ ولهذا لم ينظر إليها قبل هذا التكلف.
٣ إنما خص بيان محاسن الالتفات بما فيه نقل من أسلوب إلى أسلوب؛ لأنه هو الغالب فيه، أما الالتفات الذي انفرد به السكاكي فوجه حسنه أن المخاطب إذا سمع خلاف ما يترقب نشط وأصغى إليه، وقد قيل: إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية، فلا يصح ذكره هنا؛ لأن حسنه يرجع إلى ما ذكره الزمخشري، ولا يرجع إلى اقتضاء المقام. وأجيب بتسليم أنه من المحسنات البديعية، ولكن هذا لا يمنع من إدخاله في علم المعاني عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الإصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو نحوهما. والحق أن مثل هذا يكون شرطا لحسنه، ولا يقتضي وجوبه في البلاغة، فلا يصح أن يعد به من علم المعاني.
٤ أي: تجديدا، تقول: "طريت الثوب" إذا عملت ما يجعله طريا كأنه جديد.". (١)

١١٠. ١١-"لا توجد إلا صيغتان ثقيلتان من صيغ الفعل، هذه وزنهما: فعال، وهفعال؛ ولكن العرب يستعملون المجهول في كل الأوزان، ماضيا ومضارعا. وقد فاتوا بذلك لغات الدنيا جميعا.
وتجد العبرانية أيضا قليلة الأوزان في الفعل المجرد والمزيد بحيث لا تكافئ العربية في ذلك "وقد أسلفنا في موضع تقدم أن صيغة المشاركة التي هي صيغة اقتصادية، مما انفردت العربية به" وإنما وضعت الأوزان لتنمية المعاني وسياستها على وجوهها المختلفة سياسة اقتصادية.
ذلك فضلا عما امتازت به العربية من العذوبة التي كأنها شباب الحياة ورقتها بجانب ذلك الهرم الذي تولى العبرانية، حتى كأن ألفاظها من اللبس والتعقيد أيام الكهولة بأقدارها.... ومما لاشك فيه أن فقدان ذلك السبب الاقتصادي في العبرانية هو الذي ابتلاها بالفقر من نوابغ الكتاب والخطباء لضيق مضطرب التعبير، حتى كأنما ينفذ المتكلم بها إلى أغراضه من صدوع ومضايق، وفي هذا العسر كله....
ولما انتفى ذلك في العربية واستوفت وجوه السياسة الاقتصادية في صيغها وألفاظها، كثر شعراؤها وكتابها وخطباؤها "اللغويون"١ إلى حد ترك رجال سائر الأمم عند الترجيح، في كفة شائلة.

---

(١) بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة ١٤٢/١

وهنا أصل طبيعي يحسن التنبيه إليه؛ لأنه ثبت لما نحن بصدد منه، وذلك أن التثنية وهي أخص مظاهر الحياة في الطبيعة، لا أثر لها في اللغة السريانية، وهي في العبرانية مقصورة على معناها الطبيعي أو ما يكون في حكمه، فلا يثنون إلا ما وجد اثنين في الطبيعة، كاليدين والرجلين إلخ، أو ما أنزله الاستعمال هذه المنزلة، كالنعلين مثلا، ولكنها في العربية عامة لكل الأسماء؛ لأن العدد نظام طبيعي عام لا يتخلف، ومنه الإفراد والتثنية ودرجات الجمع من الثلاثة فصاعدا٢.

بقي علينا أن نذكر شيئا من أسرار النظام في هذه اللغة غير ما سبق لنا بيانه، وهو الصلة بين طرفي التمدن اللغوي الذين هما الحرية والنمو، وقد مضى الكلام عليهما فيما تقدم.

---

١ خصصنا هذه الكثرة بكونها لغوية؛ لأنها كذلك في الحقيقة؛ إذ القرائح لا تكون من مواهب اللغات؛ واللغة إنما هي أداة من أدوات الحياة لا أكثر، وعندنا أنه ربما كان من شعراء بعض الأمم من يرجع شعراء العرب جميعا في منزلة شعره، لا في صنعته اللغوية، وكذلك القول في الكتاب والخطباء.

٢ مما تتم به فائدة هذا المعنى، أن كلمة "زوج" يراد بها في اللغة الفاشية الاثنان -وقد قلبها العامة وجعلوها جوز- قال ابن الأنباري في الأضداد: وهذا "الاستعمال" عندي خطأ، لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين: بهذا نزل كتاب الله، وعليه أشعار العرب، قال الله عز وجل: ﴿وأنه خلق الزوجين الذكر والأنثى﴾ أراد بالزوجين الفردين، إذا ترجم عنهما بذكر وأنثى ... والعرب تفرد الزوج في باب الحيوان، فيقولون: الرجل زوج المرأة والمرأة زوج الرجل، ومنهم من يقول زوجة ... وإذا عدلت العرب عن الناس إلى الحيوان فقالوا: عندي زوجان من حمام، أرادوا عندي الذكر والأنثى؛ فإذا احتاجوا إلى إفراد أحدهما قالوا للذكر فرد وللأنثى فردة ... وكذلك يقال للشيئين المصطحبين "زوجان" كقولهم: عندي زوجان من الخفاف ... فمن ادعى أن الزوج يقع على اثنين فقد خالف كتاب الله عز وجل وجميع كلام العرب؛ إذ لم يوجد فيهما شاهد له **ولا دليل على** صحة تأوله. ا. هـ وأكثر اللغويين على خلافه.". (١)

١١١. ١٢-"افتعال اللغة:

قال الخليل بن أحمد: إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب، إرادة اللبس

---

(١) تاريخ آداب العرب ١/١٤٤

والتعنيت.

وليس يخفى أنه لا سبيل إلى الوضع فيما يرجع من اللغة إلى الأقيسة المطردة، وإن وضع من ذلك شيء لم يجز على العلماء، وإنما الشأن في الغريب وما ينفرد به الرواية مما **لا دليل على** مثله إلا دعوى حامله، فإن قوما يفتعلون من ذلك أشياء: كعيدشون اسم دويبة، وصيدخون للصلابة والبد للصنم الذي لا يعبد، والبتش، وضهيد، وغنشج، وأمثالها[1] يضعونها رغبة في الذكر بها، وأن يكون عندهم من العلم ما ليس عند غيرهم، والانفراد في اصطلاح الناس منبهة.

ومن هذه الأشياء ما يقره الرواة إذا لم يجدوه مخالفا لأبنية العرب ولم يعلموا على حامله سوءا ولا كان ممن يتدينون بالكذب، كبعض فرق الروافض فإنه منهم من يضع الشعر ويضمنه شيئا من الغريب، ليقيم به حجة واهية، أو رأيا متداعيا، كما ستعرفه.

وقد أفرد ابن جني بابا في "الخصائص" لكلمات من الغريب لا يعلم أحد أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي، وثقاة الرواة كانوا يتثبتون في مثل هذا فينفرد الواحد بالكلمات القليلة ولكن مع شواهدها من كلام العرب، وهم لا يروونه مع ذلك على أنه من قول العرب الذي اجتمعت عليه، فإن هذا الضرب من الكلام المجمع عليه لا يكون إلا في المألوف، وفي الذي يسمع من الفصحاء خاصة، وعلى ذلك قول أبي زيد: "لست أقول: قالت العرب، إلا إذا سمعته من هؤلاء: بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو من عالية السافلة أو سافلة العالية[2]؛ وإلا لم أقل: قالت العرب"!

ولا يجيء بالغريب على أنه بسبيل من الكلام المجمع عليه إلا من أراد أن يستند بشروط الرواية فيلبس على الناس أمرهم، وهو يرمي بذلك إلى التزيد في علمه والتكثر بالباطل والتنبل عند الناس، وتراه إذا أورد الكلمة المفتعلة جعلها من سماعها وزينها بوجوه من الرواية، آمنا أن ترد عليه أو يدعي فيها مدع؛ لأن البينة عليها منه، والحكم فيها إليه، إذ كان له سلف صدق من الرواة الذين انفردوا بالغرائب والنوادر، وقبل ذلك منهم وألحق بمادة اللغة، ولهذا وأشباهه من العلل كانوا يرجعون إلى الأعراب كما علمت.

ولم يعرف أحد من الرواة كان يضع اللغة في القرن الأول، ولا في القرن الثاني، إلا ما يكون

---

[1] وعلى هذا القياس جرى القصاصون وبعض المتصوفة فيما وضعوه من الغريب الإسلامي "وهو غير الغريب المولد الذي مر الكلام عليه في الباب الأول" كأسماء الملائكة والشياطين والسماوات والأرضين

ونحوها، مما لا يعرف في كتاب ولا سنة صحيحة، ومن بعض أسماء السماوات: أزقلون، وفيدوم، ودقنا، وكقولهم: إن أول من آمن من الجن، هامة بن الهام بن لاقيس بن إبليس، وأمثال لذلك كثيرة.
٢ يعني عجز هوازن، وأهل العالية: أهل المدينة. ولغتهم ليست بتلك عند أبي زيد.". (١)

١١٢. ١٣-"وقد فسر الفاضل التفتازاني في شرح التلخيص القول المذكور على وفق ما ذكرناه١، حيث قال: "أي قد يكون لكل التفات سوى هذا٢ الوجه العام لطيفة، ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام"٣ إلا أنه يتجه عليه أن يقال: لم لا يجوز أن يكون ما يترتب على التفات٤، بحسب مناسبة المقام من الوجه الخاص، مترتباه على التفات آخر في مثل ذلك٦ المقام، **ولا دليل على** انفراد كل فرد، بل كل نوع منه بوجه خاص، لا يشاركه فيه غيره، ولاستقراء القاصر لا يجدي نفعا٧.
وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين٨؛ أحدهما: أن تذكر معنى،

---

١ في (م) : ذكرنا.
٢ ساقط من (م) .
٣ المطول: ١٣٤.
٤ في (م) الالتفات.
٥ في (م) مرتبا.
٦ في (م) : هذا.
٧ في (م) : لا يجدي ذلك نفعا.
٨ هذا الذي ذكره هنا موجود بنصه في المطول: ١٣٤ وإن كان قد تصرف فيه فقدم وأخر.". (٢)

١١٣. ١٤-"﴿يوم تبيض وجوه وتسود وجوه فأما الذين اسودت وجوههم﴾ ١. ثم قال سبحانه وتعالى بعد ذلك: ﴿وأما الذين ابيضت وجوههم﴾ ٢.
ومن الأمثلة الواقعة بعد الجار والمجرور في باب التفسير، قول شرف الدين القيرواني:

---

(١) تاريخ آداب العرب ٢٢٤/١
(٢) تلوين الخطاب لابن كمال باشا دراسة وتحقيق ص/٣٧٦

لمختلفي الحاجات جمع ببابه ... فهذا له فن وهذا له فن

فللخامل العليا وللمعدم الغنى ... وللمذنب العقبى وللخائف الأمن

ومما جاء من التفسير بعد المبتدأ، قول ابن الرومي:

آراؤكم ووجوهكم وسيوفكم ... في الحادثات إذا دجون نجوم

منها معالم للهدى ومصابح ... تجلو الدجى والأخريات رجوم٣

قالوا إن هذا أبلغ ما وقع في التفسير من الأمثلة الشعرية، فإنه راعى فيه الترتيب أحسن مراعاة.

ومن بديع هذا النوع قول محمد بن وهيب في المعتصم:

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها ... شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

ومثله في الحسن قول محمد بن شمس الخلافة:

شيئان حدث بالقساوة عنهما ... قلب الذي يهواه قلبي والحجر

وثلاثة بالجود حدث عنهم ... البحر والملك المعظم والمطر

ومن معجز التفسير، ما جاء في الكتاب العزيز، وهو قوله تعالى: ﴿والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع﴾ ٤ فذكر سبحانه الجنس الأعلى أولا، حيث قال: كل دابة فاستغرق أجناس كل ما دب ودرج، ثم فسر سبحانه هذا الجنس، بعد ذلك، بالأجناس المتوسطة والأنواع، حيث قال: فمنهم ومنهم ومنهم، مراعيا للترتيب، وذلك أنه قدم ما يمشي على غير آلة لكون الآية سيقت لبيان القدرة وتعجب السامع، وما يمشي بغير آلة أعجب مما يمشي

---

١ آل عمران: ٣/ ١٠٦.

٢ آل عمران: ٣/ ١٠٧.

٣ رجوم: ظنون **لا دليل على** صحتها.

٤ النور: ٢٤/ ٤٥.". [1]

---

(١) خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي ٢/٣٧١

١١٤. ١٥-"وجزم ابن هشام في المغني بالاختصاص تبعا لابن الناظم وغيره قال: وتقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالأسماء لا يقال: ليتما قال زيد خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني.
ويجوز: ليتما زيدا ألقاه على الإعمال ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير. انتهى.
وهذا هو الجيد إذ لم يسمع دخولها على الفعلية. وقول سيبويه فرفعه على وجهين: على أن يكون بمنزلة من قال: مثلا ما بعوضة ... إلخ قال النحاس: يريد أن ما موصولة وأنه يضمر مبتدأ أي: فيا ليت الذي هو هذا الحمام لنا. ويريد بالوجه الثاني أن ما كافة. ويجوز النصب على أن تكون ما زائدة للتوكيد ويكون الحمام بدلا من هذا.
وضعف ابن هشام في المغني موصولية ما في بحث ليت وفي بحث ما الكافة قال: هو مرجوح لأن حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير أي مع عدم طول الصلة قليل. وزاد في بحث ما: وسهل ذلك تضمنه إبقاء الإعمال. ورد عليه
بأن الصلة هنا قد طالت بالصفة ومع احتمال الموصولية لا دليل على إهمالها ولولا أن سيبويه ذكر الإهمال لمنع.
والبيت من قصيدة للنابغة الذبياني يخاطب بها النعمان بن المنذر ويعاتبه ويعتذر إليه مما اتهم به عنده.
وقد مضى شرح سببها وأكثرها في ماوضع عديدة فلنذكر هنا منها ما يتم معنى البيت. وقبله:
(فاحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ... إلى حمام شراع وارد الثمد)
(يحفه جانبا نيق وتتبعه ... مثل الزجاجة لم تكحل من الرمد)
(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ... إلى حمامتنا أو نصفه فقد))
(فحسبوه فألفوه كما ذكرت ... تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد)". (١)

١١٥. ١٦-"وقال اللخمي: باعث هنا بمعنى مرسل كما قال تعالى: فابعثوا أحدكم بورقكم هذه إلى المدينة. وقد يكون بمعنى الإيقاظ: كقوله تعالى: من بعثنا من مرقدنا.
غير أن الأحسن هنا أن يكون بمعنى الإرسال إذا لا دليل على النوم في البيت.
قال الأعلم: يحتمل دينار هنا وجهين: أحدهما: أن يكون أراد أحد الدنانير وأن يكون أراد رجلا يقال له: دينار.

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٢٥٣/١٠

وكذا قال اللخمي: دينار وعبد رب: رجلان وقيل: أراد بدينار واحد الدنانير كما قال بعض الشعراء: المتقارب

(إذا كنت في حاجة مرسلا ... وأنت بها كلف مغرم)

(فأرسل حكيما ولا توصه ... وذاك الحكيم هو الدرهم)

وقال ابن خلف: عبد رب الاسم إنما هو ربه لكنه ترك الإضافة وهو يريدها. وأخا عون: وصف لعبد رب. ويجوز: أو عبد رب أخي بالجر.

وزعم عيسى بن عمر أنه سمع العرب تنشده منصوبا.

وقال العيني: أخا عون بدل من عبد رب بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة.

وقال خضر الموصلي: أخا عون إما عطف بيان لعبد ربه أو نعت له على رواية النصب". (١)

١١٦. ١٧-"- روى أبو الفتح بمستفاد المعنى يريد أن أيام الشباب إذا مضين لا تسترد وما يمضى من الأيام لا يرجع ولا يستعاد وهذا كما قال

(ولكن ما يمضى من العيش فائت ...)

يريد التحريض على طلب المعالى أى اطلب الأهم فالأهم فإن أيامك لتنهب عمرك وهذا من أصدق الشعر وأحسن الكلام

٨ - المعنى يريد أنه إذا أبصر سواد شعر أبيض فكأنه وجده فى سواد عينيه وإذا صار سواد عينيه أبيض عمى فكأنه يقول الشيب كالعمى وقال أبو الفتح كأن ما فى وجهه من الشيب نابت فى عينيه وقال الخطيب إذا لحظت بياض الشيب فكأنما لحظت به بياضا فى العين ولا يمكنه أن يلحظ سواد عينيه إلا فى المرآة ولولا أنه بين سواد العين لحمل على سواد القلب لاحتماله ذلك وهذا من قول أبي دلف

(وكل يوم أرى بيضاء قد طلعت ... كأنما طلعت فى ناظر البصر)

وقال أبو تمام

(له منظر فى العين أبيض ناصع ... ولكنه فى القلب أسود أسفع)

---

(١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي ٢١٨/٨

٩ – المعنى يقول متى تجاوزت النهاية فى الزيادة فقد بدأ انتقاصى يزداد لأنه ليس بعد غاية الزيادة إلا النقص ولما نزل قوله تعالى ﴿اليوم أكملت لكم دينكم﴾ وذلك يوم عرفة فى حجة الوداع والمائدة كلها مدنية إلا هذه الآية فإنها نزلت بعرفة بكى أبو بكر الصديق فقيل ما يبكيك فقال ما بلغ شئ الكمال إلا نقص فكأنه تفرس موت رسول الله

فعاش بعدها رسول الله

اثنين وتسعين يوما وقال الواحدى إذا تناهى الشباب ببلوغ حده فزيادة العمر بعد ذلك وفور النقصان وقال الحكيم الزيادة فى الحد نقص المحدود وهذا مثل قول محمود الوراق

(إذا ما ازددت من عمر صعودا ... ينقصه التزيد والصعود)

وقال الآخر

(إذا اتسق الهلال وصار بدرا ... تبينت المحاق من الهلال)

وقال عبد الله بن طاهر

(إذا ما زاد عمرك كان نقصا ... ونقصان الحياة مع التمام)

١٠ – الإعراب أأرضى حققق الهمزتين وهى لغة فصيحة قرأ بها الكوفيون وعبد الله ابن عامر حيث وقعتا من كلمتين وخالفهم هشام إذا كانت كهذه من كلمة واحدة الأيادى جمع يد تجمع هذا الجمع إذا كانت بمعنى النعمة والعطية ويد الإنسان الجارحة تجمع على أيد المعنى يقول كيف أرضى بحياتى ولا أجازى الأمير يريد الممدوح على ماله عندى من سالف النعم التى أسداها إلى

١١ – الإعراب جواب الشرط محذوف دل عليه المعنى تقديره وإن ترك المطايا بالية فهو محمود وكاف التشبيه فى موضع نصب لأنه المفعول الثانى لترك الغريب المزاد جمع مزادة وهى الراوية تكون من جلدين بينهما جلد ثالث ليوسعها وأراد كالمزاد البالى فحذف الصفة استغناء بالموصوف والعرب تشبه النضو المهزول بالمزادة البالية المعنى قال أبو الفتح يريد قد هزلها وأنضاها السير حتى صارت كالمزاد البالى فحذف الصفة قال ابن فورجة **لا دليل على** حذف الصفة وإنما أراد كالمزاد التى نحملها فى مسيرنا إذ قد خلت من الماء والزاد لطول السفر والألف واللام فى المزاد للعهد والمعنى أن المسير إليه أذهب لحوم المطايا وأفنى ما تزودنا من ماء وزاد فلم يبق فى المطايا لحم ولا فى المزاد زاد

١٢ – الغريب العنس الناقة الصلبة ويقال هى التى اعنونس ذنبها أى وفر وقال العجاج

(كم قد حسرنا من علاة عنس ... كبداء كالقوس وأخرى جلس)

وعنس أيضا قبيلة من اليمن منهم حذيفة بن اليمان العنسى واسم اليمان حسيل المعنى يقول لم تصل ناقتى إلى هذا الممدوح إلا وقد أضناها السير حتى لم يترك فيها من الدم ما يقوت القراد وهذا مبالغة فى الهزال". (١)

١١٧. ١٨-"التحميد والتهليل " ورسالة " الكافي في أن لا دليل على النافي " وكتاب " السباعيات " وكتاب " المسلسلات " وكتاب " المتوسط في معرفة صحة الاعتقاد والرد على من خالف أهل السنة من ذوي البدع والإلحاد " وكتاب " شرح غريب الرسالة " وكتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " عشرون مجلدا، وكتاب " حديث الإفك " وكتاب " شرح حديث جابر في الشفاعة " وكتاب " شرح حديث أم زرع " وكتاب " ستر العورة " وكتاب " المحصول في علم الأصول " وكتاب " أعيان الأعيان " وكتاب " ملجاة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين " وكتاب " ترتيب الرحلة " وفيه من الفوائد ما لا يوصف.

ومن فوائد القاضي أبي بكر ابن العربي رحمه الله تعالى قوله (١) : قال علماء الحديث: ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نضرة، لقول النبي، صلى الله عليه وسلم: " نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها - الحديث " قال: وهذا دعاء منه عليه الصلاة والسلام لحملة علمه، ولابد بفضل الله تعالى من نيل بركته، انتهى.

وإلى هذه النضرة أشار أبو العباس العزفي بقوله:

أهل الحديث عصابة الحق ... فازوا بدعوة سيد الخلق

فوجوههم زهر منضرة ... لألاؤها كتألق البرق

يا ليتني معهم فيدركني ... ما أدركوه بها من السبق انتهى.

ولا بأس أن نذكر هنا بعض فوائد الحافظ أبي بكر ابن العربي، رحمه الله تعالى:

فمنها قوله في تصريف المحصنات: يقال: أحصن الرجل فهو محصن - بفتح العين في اسم الفاعل - وأسهب في الكلام فهو مسهب، إذا أطال

---

(١) شرح ديوان المتنبي للعكبري ٣٥٦/١

(١) أزهار الرياض: ٩٥.". (١)

١١٨. ١٩-"ومنها: فأنت الذي نفست عني مخنقا، وأصفيت مشربي وكان مرنقا، وكاثرت بما به آثرت، وما استأثرت - رمل النقا، فلو رآك المأمون ابن الرشيد، لعلم أنك المتمنى ببيتي الغناء الذي غني به والنشيد:

وإني لمشتاق إلى قرب صاحب ... يروق ويصفو إن كدرت لديه

عذيري من الإنسان لا إن جفوته ... صفا لي، ولا إن كنت طوع يديه ولم يقل: أعطني هذا الصديق وخذ مني الخلافة، وأنا أقول: قد ظفرنا به بحمد الله ولم أجد أحدا في دهره وافق الغرض فلم نر خلافه.

ومنها: فهذه يا ابن شاهين أياديك البيض، تفرخ لك الشكر وتبيض، **فلا دليل على** ولائي، كإملائي، ولا شاهد لما في أحنائي، كثنائي، ولا حجة على ودادي، كتكراري ذكرك وتردادي.

وهي طويلة، لا يحضرني الآن منها سوى ما ذكرته.

ولنقتصر من مكاتبات أعيان العصر من أهل دمشق المحروسة على هذا النحو المقدار، ونسأل الله تعالى أن يحفظهم جميعا في الإيراد والإصدار.

[رسائل من المغرب ترد للمؤلف]

وفي تاريخ ورود هذه المكاتيب الشامية السابقة علي، اتفق ورود كتب من المغرب، وجهها جماعة من أعيانه إلي.

فمن ذلك كتاب كتبه لي الأستاذ المجود الأديب الفهامة معلم الملوك سيدي الشيخ محمد بن يوسف المراكشي التاملي (١) نصه: " الحمد لله تعالى، والصلاة والسلام على سيدنا محمد تتوالى، من المحب المخلص المشتاق، إلى السيد الذي

---

(١) ترجمته في خلاصة الأثر ٤: ٢٧١ (وفيه التاولي) وقال إنه لم يقف على تاريخ وفاته؛ وانظر روضة الآس: ٢٥.". (٢)

---

(١) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ت إحسان عباس ٢/٣٦

(٢) نفح الطيب من غصن الاندلس الرطيب ت إحسان عباس ٢/٤٧٠

١١٩. ٢٠-"وهذا غريب، ولكن لا دليل على العبقرية إلا الغرابة دائما؛ فهي نظام لا نظام فيه؛ لأها طريقة لا طريقة لها؛ وبهذه الغرابة جاءت العبقرية كلها أمثلة وليس فيها قواعد يحتذى عليها ولا هداية فيها إلا من الروح؛ وإذا كان الفن قدرة متصرفة في الجمال، فالعبقرية قدرة متصرفة في الفن، والنابغة كالمتكيس* الذي معه قوي العقل ويريد أن يزداد على قدره منها، ولكن العبقري كالإلهي الذي معه قوى الروح ويريد أن يزيد الناس على قدرهم بها؛ وذاك مرجعه الفكر الدقيق الباحث؛ وهذا مناطه البصيرة الشفافة النافذة، وهي أغرب الغرائب في الإنسان؛ إذ هي الجهة المطلقة في هذا المخلوق المقيد، وبها تتسع الناس لإدراك المطلق الظاهر من خلال الموجودات، وفيها تتحول الأشياء من نظام الحاسة إلى نظام الروح فيسمع المرئي ويبصر المسموع، وتخلع الأجسام أنغاما، وتلبس الأصوات أشكالا، ويبدو عندها كل مخلوق وكأن فيه بقية زائدة على خلقه تركت ليعمل فيها الكاتب أو الشاعر المحدث٢ عمل فنه، الزائد على الطبيعة بالحاسة الزائدة على ذهنه، وهي التي نسميها الإلهام.

وهذه الحاسة هي كذلك من بعض الغرابة، تكون في صاحبها الموهوب كما تكون حاسة الاتجاه في الطيور التي تقطع في جو السماء إلى غاياتها البعدية من قطب الأرض إلى قطبها الآخر بغير دليل تحمله، ولا رسم تنظر فيه، ولا علم ترجع إليه؛ وكما تكون حاسة التمييز في النحل الذي يبني عسلته على هندسة ليست من كتاب ولا مدرسة، وحاسة التدبير في النمل الذي يدبر مملكته بغير علوم الممالك وسياستها؛ وكثيرا ما يجيء الأديب الملهم من حقائق الفكر وبيانه وأسرار الطبائع وأوصافها بما يغطي على فلسفة الفلاسفة وعلم العلماء، ومثل هذا العبقري هو عندي فوق العلم، لا أقول بدرجة، ولكن بحاسة.

وبالإلهام يكون لكل عبقري ذهنه الذي معه وذهنه الذي ليس معه؛ إذ كنت له من وراء خياله قوة غير منظورة ليست فيه، ومع ذلك تعمل كما تعمل الأعضاء في جسمه، هينة منقادة كأنها تتصرف على اطراد العادة بلا فكر ولا روية ولا عسر ما دامت تتجلى عليه.

---

* من الكيس وهو العقل فيكون عاقلا ويريد أن يزداد على مقداره.

** هذه هي الكلمة القديمة التي تقابل ما نسميه العبقري بلغة عصرنا، كأن الأشياء تحدثه بأسرارها، أو تحدثه بها قوة أعلى من القوى الإنسانية؛ وإذا كان محدثا فمعنى ذلك أنه ينطق عن سمع من الغيب؛ ومن ذلك ما زعم العرب من أن لكل شاعر شيطانا ينفث على لسانه، وهووصف دقيق للعبقرية إلا

أنه باللغة الجاهلية، وقد صححه النبي صلى الله عليه وسلم فقال لشاعره حسان: قل وروح القدس معك. وفي كلمة "روح القدس" تنطوي فلسفة العبقرية كلها.". (١)

١٢٠. ٢١-"قال: ثم أنه شبه الحلم في رقته بالبرد، ورقة البرد دال على هلهلة نسجه وليس ذلك من أوصافه ولا ممادحه. قال وفي هذه القصيدة يقول:

فلا تحسبا هندا لها الغدر وحدها ... سجية نفس كل غانية هند

وإنما أخذه من قول الأضبط بن قريع السعدي، وكان سيدهم، فرأى منهم حسدا، فرحل عنه ونزل في آخرين، فرآهم على مثل حالهم فقال: " أينما أذهب ألق سعدا "، أي الناس مثل قومي في حسدهم ساداتهم. فقلت له: **لا دليل على** فضل أبي تمام أوضح من أخذه هذا الكلام ونظمه إياه في تلك العبارة السهلة الجزالة البعيدة القرية. فقال: وأبو تمام القائل:

أقول لقرحان من البين لم يضف ... رسيس الهضوى بين الحشا والترائب

ما قرحان البين، أخرس الله لسانه؟ فقلت له: يريد رجلا لم يقطعه أحبابه ولم يبن عنه ألافه ولا اعتاده هوى ولا تعبد صبره وجد. والأصل في هذه الكلمة أن القرحان الذي لم يجدر وقال جرير:

وكنت من زفرات الحب قرحانا

وفي هذه الكلمة يقول أبو تمام:

وركب يساقون الركاب زجاجة ... من السير لم يقصد لها كف قاطب

فقد أكلوا منها الغوارب بالسرى ... فصارت لها أشباحهم كالغوارب

فقال أبو الطيب: أما البيت الأول فمن قول أبي نؤاس إلى أن تتأمل البيت الثاني:

قوم تساقوا على الكوار بينهم ... كأس السرى فانتشى المسقي والساقي

كأن أرؤسهم والسكر يخفضها ... على المناكب لم تغمد بأعناق

وأبو نؤاس أخذه من قول أبي دهبل:

أقول والركب قد مالت عمائمهم ... وقد سقى القوم كأس النعسة السهر

فقلت: وفي هذه القصيدة يقول أبو تمام:

ير أقبح الأشياء أوبة آمل ... كسته يد المأمول حلة خائب

---

(١) وحي القلم ٢٠٤/٣

وأحسن من نور يفتحه الندى ... بياض العطايا في سواد المطالب

فقال: أما البيت الأول فمأخوذ غارة من قول الأخطل:

رأين بياضا في سود كأنه ... بياض العطايا في المطالب

فقلت له: هذا البيت من اختلافات أحمد بن أبي طاهر تحاملا على أبي تمام. وإلا فمن هذا الذي رواة الشعر، وفي أي قصيدة هو، وفي أي نسخة من نسخ ديوان الأخطل يوجد؟ فقال: وما الذي بعث أحمد بن أبي طاهر على هذا، وأي سبب أوجبه منه؟ فقلت أليس هو القائل:

البحتري إذا فتشت نسبته ... في بحتر في بني ثعل

كلاهما يتظنى عند نسبته ... وقلبه من تظنيه على وجل

ثم قلت: وفي هذه القصيدة يقول أبو تمام:

وقد علم الأفشين وهو الذي به ... يصان رداء الملك من كل جاذب

بأنك لما اسحنكك الأمر واكتسى ... أهابي تسسفى في وجوه النوائب

وقلت: هذا المعوز المعجز المطمع الممتنع، القريب البعيد، اسهل الوعر، وأنشدته منها:

فلو كان يفنى الشعر أفنته ما قرت ... حياضك منه في العصور الذواهب

ولكنه صوب العقول إذا انجلت ... سحائب منه أعقبت بسحائب

فقال أبو الطيب: أما البيت الثاني فمن قول أوس بن حجر:

أقول بما صبت عليهم غمامتي ... وجهدي في حبل العشيرة أحطب

فقلت: والله لئن كان أخذ كما تزعم، لقد طوى الأخذ، وزاد على المخترع بالمعنى زيارة لطيفة بقوله:)

ولكنه فيض العقول (فقال أبو الطيب: كيف يكون أبو تمام محسنا في الأخذ وهو القائل:

يقود نواصيها جذيل مشارق ... إذا آبه هم عذيق مغارب

وقد أخذه من اجزل لفظ وأفضحه لبعض المتقدمين:

وركب بأبصار الكواكب أبصروا ... ضلال المهارى فاهتدوا بالكواكب

يكونون إشراق المشارق مرة ... وأخرى إذا غابوا غروب المغارب

ثم قال: وهو الذي يقول:

لعمري لقد حررت يوم لقيته ... لو أن القضاء وحده لم يبرد

فقلت له: وهو المبتدئ هذه القصيدة بقوله:

غدت تستجير الدمع خوف نوى غد ... وصار قتادا عندها كل مرقد
وأنقدها من غمرت الموت أنه ... صدود فراق لا فراق تعمد". [1]

١٢١. ٢٢-"قال ابن جنى أي قد انضاها وهزلها فتركها كالمزاد البالية فحذف الصفة قال ابن فورجة لا دليل على حذف الصفة واراد كالمزاد التي نحملها في مسيرنا إذ قد خلت من الماء والزاد لطول السفر والألف واللام في المزاد للعهد والمعنى أن المسير إليه أذهب لحوم مطايانا وافنى ما استبقينا فلم يبق في المطية لحم ولا في المزاد زاد

فلم تلق ابن إبراهيم عنسي ... وفيها قوت يوم للقراد
ألم يكن بيننا بلد بعيد ... فصير طوله عرض النجاد
البلد المفازة ههنا والفعل للمسير في قوله فصير والنجاد حمالة السيف يقول ادناني المسير إليه حتى لم يبق بيني وبينه إلا مقدار عرض حمائل السيف

وأبعد بعدنا بعد التداني ... وقرب قربنا قرب البعاد
يقول أبعد ما كان بيننا من البعد فجعله كبعد التداني الذي كان بيننا وقرب قربنا فجعله مثل قرب البعاد الذي كان بيننا أي قربني إليه بحسب ما كان بيني وبينه من البعد فجعل البعد بعيدا عني وجعل القرب قريبا مني

فلما جئته أعلى محلي ... وأجلسني على السبع الشداد
أي رفع منزلتي في مجلسه حتى نلت به محلا رفيعا فكأنه أجلسني فوق السماوات السبع ويريد بالشداد المتقنة المحكمة الصنعة

تهلل قبل تسليمي عليه ... وألقي ماله قبل الوساد
ألا تلألأ وجهه واستبشر برؤيتي كما قال زهير، تراه إذا ما جئته متهللا، وهذا كقول الآخر، إذا ما أتاه السائلون توقدت، عليه مصابيح الطلاقة والبشر، ومعنى المصارع الثاني من قول علي بن جبلة، أعطيتني

---

(١) الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب المتنبي وساقط شعره ص/٤٥

يا ولي الحمد مبتدئا، عطية كافأت مدحي ولم ترني، ما شمت برقك حتى نلت ريقه، كأنما كنت بالجدوى تبادرني، فقد غدوت على شكرين بينهما، تلقيح مدح ونجوى شاعر فطن، شكرا لتعجيل ما قدمت من حسن، عندي وشكرا لما أوليت من حسن،

نلومك يا علي لغير ذنب ... لأنك قد زريت على العباد
أي عبت أفعالهم وصغرت مناقبهم بزيادتك عليهم

وأنك لا تجود على جواد ... هباتك أن يلقب الجواد
أي هباتك لا تجود على أحد باسم الجواد لأنه لا يستحق هذا الإسم مع ما يرى من جودك وزيادتك عليه

كأن سخاءك الإسلام تخشى ... متى ما حلت عاقبة ارتداد
حلت انقلبت يقال حال عن عهده وعما كان عليه إذا تغير يقول أنت تعتقد سخاءك اعتقاد الدين وتخاف لو تحولت عنه عاقبة الردة وهو القتل ودخول النار وهذا كقول الطاءي، مضوا وكأن المكرمات لديهم، لكثرة ما أوصوا بهن شرائع، ثم قلبه فقال، كرم تدين بحلوه وبمره، فكأنه جزء من التوحيد،

كأن الهام في الهيجا عيون ... وقد طبعت سيوفك من رقاد
جعل الرؤوس في الحرب كالعيون وجعل سيوفه كالرقاد قال ابن جنى أي سيوفك أبدا تألفها كما تألف العين النوم العين وقال العروضي لا توصف السيوف والرؤوس بالألفة وإنما أراد أنها تغلبها كما يغلب النوم العين وقال غيرهما السيوف تنساب في الهامات انسياب النوم في العين قلت والذي عند في هذا أن سيوفه لا تقع إلا على الهام ولا تحل إلا في الرؤوس كالنوم فإن محله من الجسد العين يقبض العين فيحلها ويدل على صحة هذا قوله

وقد صغت الأسنة من هموم ... فما يخطرون إلا في فؤاد
يقول إن أسنتك لا تقع إلا في قلوب اعدائك كأنها الهموم لا محل لها غير القلوب وهذا أولي من أن يقال أن الهموم تألف القلب أو تغلبه أو تدخل فيه ويجوز في يخطرن الكسرة والضمة فمن أراد الهموم

قال بالضمة ومن أراد الأسنة والرماح قال بالكسرة والبيت منقول من قول أبي تمام، كأنه كان ترب الحب مذ زمن، فليس يحجبه خلب ولا كبد،

ويوم جلبتها شعث النواصي ... معقدة السبائب للطراد

يريد جلبت الخيل فكنى عنها ولم يجر لها ذكر وجعلها شعث النواصي لمواصلة السير عليها والحرب والغارة والسبائب شعر العرف والذنب وذلك الشعر يعقد عند الحرب كما قال، عقدوا النواصي للطعان فلا ترى، في الخيل إذ يعدون غلا أنزعا

وحام بها الهلاك على أناس ... لهم باللاذقية بغي عاد

حام دار من قولهم حام الطير حول الماء يحوم حوما أي دار حوله ليشرب منه يقول دار الهلاك بخيلك على قوم لهم ببلدك ظلم عاد أي ظلموا ظلمهم وعصوا معصيتهم

فكان الغرب بحرا من مياه ... وكان الشرق بحرا من جياد". (١)

١٢٢. ٢٣-"و " ماله قد ولا قحف "، فالقد: إناء من جلد. والقحف من خشب. والقديد: اللحم المقدد، والثوب الخلق. وتقدد القوم: تفرقوا. واقتد فلان الأمور، إذا دبرها وميزها. وقديد: ماء بالحجاز، وهو مصغر. والقداد: وجع البطن. والمقداد: اسم رجل من الصحابة. والمقد بالفتح: القاع، وهو المكان المستوي. وقد، مخففة: حرف لا يدخل إلا على الأفعال، وهو جواب لقولك لما يفعل. وزعم الخليل أن هذا لمن ينتظر الخبر، تقول: قد مات فلان. ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل قد مات، ولكن يقول: مات فلان. وقد يكون قد بمعنى ربما، قال الشاعر عبيد ابن الابرص: قد أترك القرن مصفرا أنامله * كأن أثوابه مجت بفرصاد - وإن جعلته اسما شددته فقلت: كتبت قدا حسنة. وكذلك كي، وهو، ولو، لان هذه الحروف (١) **لا دليل على** ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها وتدغم، إلا في الالف فإنك تهمزها. ولو سميت رجلا بلا أوما،

---

(١) شرح ديوان المتنبي للواحدي ص/٧٢

(١) أي الكلمات.". (١)

١٢٣.   ٢٤-"وناس يقولون: إن منذ في الاصل كلمتان: من، إذ، جعلتا واحدة. وهذا القول **لا دليل على** صحته.

[موذ] الماذي: العسل الأبيض. وقال الشاعر عدي ابن زيد: في سماع يأذن الشيخ له * وحديث مثل ماذي مشار (١) - والماذية: الدرع اللينة السهلة. والماذية: الخمر.

فصل النون

[نبذ] نبذت الشيء أنبذه: إذا ألقيته من يدك. ونبذته، شدد للكثرة. والمنبوذ: الصبي تلقيه أمه في الطريق. ونابذه الحرب: كاشفه. وجلس فلان نبذة ونبذة، أي ناحية. وانتبذ فلان، أي ذهب ناحية. ويقال: ذهب ماله وبقي نبذ منه، وبأرض كذا نبذ من مال ومن كلأ، وفي رأسه نبذ من شيب. وأصاب الأرض نبذ من مطر، أي شئ يسير.

---

(١) قبله: وملاب قد تلهيت بها * وقصرت اليوم في بيت عذار -". (٢)

١٢٤.   ٢٥-"وقال الاخفش: إنما سكنوا العين لما طال الاسم وكثرت حركاته. وتقول: إحدى عشرة امرأة، بكسر الشين. وإن شئت سكنت إلى تسع عشرة. والكسر لأهل نجد، والتسكين لأهل الحجاز. وللمذكر أحد عشر لا غير. وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع لعشرة، لانه **لا دليل على** ذلك، فإذا أضفت أسقطت النون، قلت: هذه عشروك وعشرى، تقلب الواو ياء للتى بعدها فتدغم. والعشر: الجزء من أجزاء العشرة، وكذلك العشير: وجمع العشير أعشراء، مثل نصيب وأنصباء. وفى الحديث: " تسعة أعشراء الرزق في التجارة ". ومعشار الشئ: عشره. ولا يقولون هذا في شئ سوى العشر. وعشرت القوم أعشرهم، بالضم عشرا مضمومة، إذا أخذت منهم عشر أموالهم. ومنه العاشر والعشار. وعشرت قوم أعشرهم بالكسر عشرا بالفتح، أي صرت عاشرهم. والعشر بالكسر: ما بين الوردين، وهو ثمانية أيام، لأنها ترد اليوم العاشر. وكذلك الاظماء كلها بالكسر. وليس لها بعد

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥٢٢/٢

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٥٧١/٢

العشر اسم". (١)

١٢٥. ٢٦-"[شده] شده الرجل شدها فهو مشدوه: دهش (١) . والاسم الشده والشده، مثل البخل والبخل. وقال أبو زيد: شده الرجل: شغل، لا غير.

[شره] الشره: غلبة الحرص. وقد شره الرجل (٢) فهو شره.

[شفه] الشفه: أصلها شفهة، لأن تصغيرها شفيهة. والجمع شفاه بالهاء. وإذا نسبت إليها فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وقلت شفي مثال دمي ويدي وعدي، وإن شئت شفهي. وزعم قوم أن الناقص من الشفه واو، لأنه يقال في الجمع شفوات. ورجل أشفى، إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق. **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي بالضم: عظيم الشفتين. ابن السكيت: فلان خفيف الشفة، أي قليل السؤال للناس. ويقال: له في الناس شفة، أي ثناء حسن.

---

(١) شده رأسه كمنع، وشده كعني دهش. وفي القاموس: والاسم الشدة ويحرك ويضم.

(٢) شره كفرح: غلب حرصه.". (٢)

١٢٦. ٢٧-"والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا، لأن معنى (علمت لزيد قائم) علمت قيام زيد، كما كان كذلك عند انتصاب الجزأين

التكوين: هو صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه على وفق الإرادة

والقدرة: صفة يتأتى بها كون الجائز ممكن الوجود من الفاعل

والتكوين: من صفات المعاني، لأن الله تعالى وصف ذاته في كلامه الأزلي بأنه خالق، فلو لم يكن في الأزل خالقا لزم الكذب أو العدول إلى المجاز من غير تعذر الحقيقة هذا عند الماتريدية فعلى هذا: المكون مفعول، وأنه حادث بإحداث الله لوقت وجوده

[ولا يلزم العبث في أزلية الإخبار لأن إخبار الله واجب البقاء فيبقى إلى وجود المخاطبين، بخلاف كلام العباد فانه عرض لا بقاء له]

---

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٢/٧٤٦

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ٦/٢٢٣٧

وقال المحققون من المتكلمين: إن الصفة المسماة بالتكوين والتخليق لو كانت مؤثرة في وقوع المخلوق فذلك التأثير فيه إما على سبيل الصحة، وهو المسمى عندنا بالقدرة، فالخلاف لفظي، أو على سبيل اللزوم والوجوب، وهو قول الفلاسفة، ونقيض القول لكونه قادرا، بل التكوين من الإضافات والاعتبارات العقلية، مثل كونه تعالى قبل كل شيء ومعه وبعده ومذكورا بألسنتنا ومعبودا لنا ومحييا ومميتا ونحو ذلك

والحاصل في الأزل هو مبدأ التخليق والترزيق والإحياء والإماتة ونحوها فالتكوين عندهم عين المكون، فيكون الإيجاب عين الواجب، والحكم عين المحكوم، والإحداث عين المحدث، **ولا دليل على** كونه صفة أخرى سوى القدرة والإرادة

[وهذا الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية مبني على الخلاف في أن الاسم هل هو مشترك بين الدال والمدلول كما هو عند جمهور الماتريدية أم لا كما هو عند الأشعري وجمهور أصحابه وثمرة الخلاف تظهر في أن مدلول جميع الأسماء الإلهية من الصفات السلبيات والإضافيات والصفات الثبوتيات والمتشابهات ثابت الاتصاف في الأزل وفيما لا يزال عندنا، فيكون من قبيل إطلاق المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصف قائما بذاته تعالى وأما عند جمهور الأشاعرة فمدلول الاسم المشتق من صفة أزلية كالقادر والعالم أزلي، ومدلول الاسم المشتق من الفعل ليس بأزلي، سواء كان مشتقا من فعله تعالى كالخالق والرازق لعدم أزلية صفات الأفعال عندهم، أو كان مشتقا من فعل غيره كالمعبود والمشكور، فالقسمان ليسا بأزليين عندهم فعلى هذا يكون من قبيل إطلاق ما بالقوة على ما بالفعل

وفي " التعديل " صفات الأفعال ليست نفس الأفعال بل منشؤها، فالصفات قديمة والأفعال حادثة] والماتريدية لما أثبتوا التكوين سوى القدرة غايروا بين أثريهما، فأثر القدرة صحة وجود المقدور من القادر، وأثر التكوين هو الوجود بالفعل

[والدليل على أن التكوين غير المكون قوله تعالى: ﴿كن فيكون﴾ حيث أخبر عن تكوينه". [١]

١٢٧. ٢٨-"وشاع استعمال الكتاب في الحروف والكلمات المجموعة إما في اللفظ وإما في الخط بجعل المصدر بمعنى المفعول وشاع استعمال الكتابة بمعنى تصوير اللفظ بحروف هجائية لأن فيه جمع

(١) الكليات ص/٢٥٦

صور الحروف وأشكالها

وفي " الراغب ": الكتب، كالقتل: ضم أديم بالخياطة

وفي المتعارف: ضم الحروف بعضها إلى بعض في الخط، ولهذا سمي كتاب الله، وأن تكتب كتابا قال ابن كمال: ومن قال أطلق على المنظوم كتاب قبل أن يكتب لأنه مما يكتب، فكأنه لم يفرق بين اللفظ والكتابة

في " القاموس " الخط: الكتب بالقلم وغيره

الكذب: الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو مع العلم به وقصد الحقيقة، فخرج بالأول الجهل، وبالثاني المجاز

وهو يعم ما يعلم المخبر عدم مطابقته، وما لا يعلم بدليل تقييد ﴿ويقولون على الله الكذب﴾ بقوله: ﴿وهم يعلمون﴾ ويستعمل غالبا في الأقوال والحق في المعتقدات

والكذب قبيح بالقبح الشرعي **ولا دليل على** قبحه العقلي، ولا يلزم من تعليل استحقاق العذاب بالكذب المفيد حرمة مطلق الكذب (وكلام إبراهيم النبي عليه السلام في ستة: ﴿إني سقيم﴾ ، ﴿بل فعله كبيرهم﴾ وهذه أختي "، ﴿هذا ربي﴾ ثلاث مرات ليس بكذب غايته أنه من باب المعاريض، وإنه لمندوحة عن الكذب)

وكذب بكذا تكذيبا: أنكره وجحده

وكذبه: جعله كاذبا في كلامه، هذا هو الفرق بين المتعدي بنفسه وبالباء

وكذب بالتشديد يقتصر على مفعول واحد، وبالتخفيف يتعدى إلى مفعولين يقال: كذبني الحديث إذا نقل الكذب وقال خلاف الواقع وكذا صدق نحو: ﴿لقد صدق الله رسول الرؤيا﴾ وهما من غرائب الألفاظ

وقد جاء الكذب بمعنى الخطأ في الكلام كقول ذي الرمة: ما في سمعه كذب

أي: ما أخطأ سمعه

وفي " الراموز ": كذب: وجب، ومنه " كذب عليلكم الحج " و " كذب القتال " مشددا إذا لم يبالغ فيه، (وكذبت فلانا نفسه في الخطب العظيم ": إذا شجعته عليه وسولت له أن يطيقه، [وفي " مقدمة ابن الحاجب " رحمه الله: الكذاب بالتخفيف كالمشددة مصدر التفعيل ومعنى كليهما الإنكار]

الكره، بالفتح: المشقة التي تنال الإنسان من". (١)

١٢٨. ٢٩-"القنبرة أعظم منها وأضخم رأسا وقد قيل الرهدون ويسمى أهل الجزيرة الرهادن عصافير التل وهي سمان يملح منها كثير فيبقى وقيل الرهدنة الخرقة وقد حكى الرهدل بفتح الهاء والدال ولا أحقه وقد حكاها غيره (الخفاش) له وجه كالح وعينان خبيثتان وأنياب وأضراس حداد وجناحاه جلدتان يخفقان على وسطه شيء من ريش ابن دريد هو الخفاش والخشاف أبو حاتم وهو الوطواط والأنثى من الخفافيش تحبل وتلد وترضع والخفاش الصغير والوطواط العظيم ورأسه مثل رأس الفارة وأذناه أطول من أذني الفأرة وبين جناحيه في ظهره مثل الكيس يحمل فيه من التمر شيئا كثيرا وأشقي النخل به الأصمعي السحاة والسحا والسحاء إذا كسر مد وإذا فتح قصر الخفاش أبو حاتم الخفدد الخفاش وقد تقدم أن الخفدد الحطاف أبو حاتم والطمروق الخفاش (الصدف) قال أبو حاتم قال لي طائفي الصدف طائر عندنا وهو من السباع قال ابن دريد (اللويحق) طائر أغبر يصيد الوبر واليعاقيب (العفد) من الطير يشبه الحمام قال ابن دريد والجمع عفدان والنحام والصلصل والنساف والنساف كله طائر معروف (الدجاج) معروف سيبويه هي الدجاجة والدجاجة وجمعها دجائج أبو حاتم وقد يقال للديك دجاجة ابن السكيت والدجاج والدجاج قال الفارسي قد يجوز أن يكون دجاج جمع دججة على حد قولك طلحة وطلاح وقد يجوز أن يكون جمع دجاجة على حد قولك دلاص وهجان صاحب العين الديك ذكر الدجاج والجمع أدياك وديوك وديكة وأرض مداكة ومديكة كثيرة الديكة ابن دريد الحنزاب الديك وقد تقدم أنه ذكر القطا أبو حاتم ويقال للذكر من أولاد الدجاج فروج والأنثى فروجة أبو عبيد دجاجة مفرخ ذات فراريج قال أبو حاتم وأنشد الأصمعي قول العماني

(والديك والدج مع الدجاج ...)

وقال أنا وضعت الدج أعني به الفروج ابن دريد فروج واخط قد صار في حد الديكة صاحب العين البراني الديكة الصغار أول ما تدرك واحدها بربي قال والخلاسي من الديكة ما بين الدجاجة الهندية والفارسية أبو حاتم نغانغ الديك غباغبه الواحدة نغنغة وغبغب وأنشد

(أحب إلينا من فراخ دجاجة ... صغار ومن ديك تنوس غباغبه)

وقد يقال غيب والجمع أغياب صاحب العين هي رعثاتة وقنازعه وقد قدمت أن الرعثتين زنمتا الشاة

---

(١) الكليات ص/٧٦٨

وانها المعلاق من الحلي وثرعلة الديك وبرائله الريش المجتمع على عنقه وقد عممت بالبرائل فيما تقدم من طواف الطير السيرافي برائل كل شيء عرفة جعله سيبويه رباعيا لأنه **لا دليل على** زيادة الهمزة فيه وجعله غيره زائدا الدليل حطائط صاحب العين وهو البرؤلة وقد برأل الديك وتبرأل نفش برائله للشر قال علي برأل وتبرأل وبرؤلة الديك دلائل على أن الهمزة فيه أصل على ما ذهب إليه سيبويه وكأن برائلا ممدود عن برئل كما أن غذامرا يتوهم فيه ذلك وهو مذهبه أيضا ولذلك قلنا إن نون غرنيق أصل بدليل ثبات نونه في جميع تصاريفه وقد تقدم والذي على رأس الديك غرفة وكفه برثن وأظفاره مخالبه والصيصية الشوكة التي في رجله والصيصية القرن أيضا ويقال لمنقار الدجاجة خطمها ويقال للدجاجة التي على رأسها ريش مجتمع كأنه منتفخ قنبرة وعلى رأسها قنبرة وقد تقدم أن القنبرة ضرب من الطير ويقال أيضا دجاجة قنبرية على رأسها مثل ما على رأس القنبرة من الطير والناس بالمصر يقولون قنبرانية ولا أعرف ذلك في الفصاحة أبو عبيد ديك أفرق له عرفان وقد تقدم أنه من الناس الذي ناصيته كأنها مفروقة وأنه من الخيل الناقص إحدى الوركين صاحب العين القنزعة والقنزعة الريش المجتمع في راس الديك وإذا اقتتل الديكان فهرب أحدهما قيل قوزع الديك ابن السكيت ولا تقول قنزع ابن دريد قرنس الديك فر من ديك آخر أبو عبيد". (١)

١٢٩. ٣٠-"الآخر فيها إلا غير الأول وإنما قولهم أحلبت: أي ولدت إبلك إناثا وأجلبت: أي ولدت إبلك ذكورا.

(باب المحول من المضاعف)

قال سيبويه: هذا باب ما شذ فإبدال مكان اللام ياء كراهية التضعيف وليس بمطرد عند سيبويه وذلك تسريت وتظنيت وتقصيت وأمليت وزعم أن التاء في أسنت مبدلة من الياء وزادوا حرفا هو أخف عليهم وأجلد كما فعلوا ذلك في أتلج وبدلها شاذ هنا بمنزلته في ست وكل هذا التضعيف جيد كثير وأما كلا وكل فكل واحد من لفظ إلا ترى أنك تقول كلا أخويك فيكون مثل معا ولا يكون فيه تضعيف وزعم أبو الخطاب أنهم يقولون هنانان يريدون معنى هنين فهذا نظيره يجعل الواحد هنان. قال أبو علي: ذكر سيبويه أن بدل الياء في هذه الأحرف شاذ وقد جاء غيرها مما لم أر أحدا حصره فمنه قوله عز وجل: (قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها) . وأبدل الياء من السين الأخيرة ثم قلبها

(١) المخصص ٣٤٨/٢

ألفا لانفتاح ما قبلها وبعض ما قيل في قوله تعالى: (إلى طعامك وشرابك لم يتسنه) . من أن تقديره لم يتسنن فقلبت النون الثانية ياء ثم قلبت ألفا لتطرفها وانفتاح ما قبلها وحذفها للجزم ثم جعل مكانها هاء للوقف كما قال عز وجل: (فبهداهم اقتده) . وقال العجاج: تقضي البازي إذا البازي كسر يريد تقضضه من الانقضاض ويقال تقصيت من القصة وقد روي فلان آمى من فلان من قولك أممت، وهذا مثل أملى في معنى أمل وذكر التاء المنقلبة من الياء وقد ذكر في غير هذا الموضع أن التاء مبدلة من الواو وكلا القولين صحيح وذلك أن أصل أسنت هو من السنة وهو القحط ومعناها أصابهم القحط وأصل سنة سنوة فيمن قال سنوات فإذا بنوا منها أفعل وجب أن يقال أسنينا فقلبت الواو ياء كما يقال أغزينا وأدنينا وهو من الغزو والدنو وقد مضت علة ذلك فاختاروا التاء كما قالوا أتلج في معنى أولج وتجاه وتراث وهذا كله شاذ لأنك لا تقول في تحبب تجبى ولا في تحسس تحسى وأصل ست سدس وبدل التاء فيه شاذ لأنك لا تقول ست ولا في سدس من الإظماء ست وقوله وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير: يعني بذلك أن ترك القلب إلى الياء عربي جيد إذا قلت تظنيت وتسريت وقد جعل سيبويه الياء في تسريت بدلا من الراء وأصله تسررت وهو من السرور فيما قاله أبو الحسن الأخفش لأن السرية يسر بها صاحبها وقال أبو بكر بن السري هو عندي من السر لأن الإنسان كثيرا ما يسرها ويسترها. قال أبو سعيد السيرافي وأبو علي الفارسي: الأولى أن يكون من السر الذي معناه النكاح وهو عندهما من شاذ النسب. وقال غير سيبويه: ليس الأصل فيه تسررت وإنما هو تسريت بمعنى ركبت سراتها أي أعلاها وسراة كل شيء أعلاه وقال غيره: إنما هو من سريت والقول ما تقدم من انه تسررت وأما كلا وكل فليس أحد اللفظين من الآخر لأن موضعيهما مختلفان فكلا للتثنية وكل للجميع فهذا من جهة المعنى فأما من جهة اللفظ فكلا معتل وإنما هو كمعا وكل من المضاعف كدر وكر ولا يجوز أن تجعل الألف في كلا بدلا من إحدى اللامين في كل إلا بثبت **ولا دليل على** ذلك هذه مذهب سيبويه وكلا واحد مضاف إلى اثنين كقولك حجا أخويك ومعا صاحبيك واستدلوا على ذلك بقولك كلا أخويك قائم فيوحدون خبره وكل يضاف إلى المعرفة والنكرة ويفرد كقولك كل القوم وكل رجل وكل قد قال ذاك ولا يضاف كلا إلا إلى معرفة مثناة ولا يفرد وإنما ذكر سيبويه كلا وكل في حيز التضعيف النادر المحول ليري أن ألف كلا ليست محولة من لام كما أن

ياء تظنيت وأخواتها محولة من نون واختلف النحويين في ألف كلا هل". [1]

١٣٠. ٣١-"وقيل: هو فارسي معرب. وقال ابن الأنباري: الفيهج: اسم مختلق للخمر، وكذلك القنديد وأم زنبق. (و) قيل: الفيهج: رضي الله عنه مكيالها، فارسي معرب (و) قيل: (المصفاة) لها.

فهرج

: (فهرج، كجعفر: د، بكورة إصطخر) من بلاد فارس (على طرف المفازة) ، وهو (معرب فهره) .

فيج

: (﴿الفيج) بالفتح،﴾ والفيج، بالكسر: الانتشار. ﴿وأفاج القوم في الأرض: ذبوا وانتشروا. و (الوهد المطمئن من الأرض) .

وعن الأصمعي:﴾ الفوائج: متسع ما بين كل مرتفعين من غلط أو رمل، واحدتها ﴿فائجة. وعن أبي عمر و: الفائج: البساط الواسع من الأرض. قال حميد الأرقط:

إليك رب الناس ذي المعارج

يخرجن من نخلة ذي المضارج

من﴾ فائج ﴿أفيج بعد﴾ فائج

﴿وفاجت الناقة برجليها﴾ تفيج: نفحت بهما من خلفها. وناقة فياجة: تفيج برجليها. قال:

ويمنح ﴿الفياجة الرفودا

وكل ذالك ينبغي أن يذكر في الياء. وكلام شيخنا: وإذا قيل: إنها أعجمية، كما صرح به الجوالقي وغيره، **فلا دليل على** الأصالة التي ليست في اللفظ كما لا يخفى، محل تأمل، فإن الجواليقي إنما صرح كغيره بتعريب الفيج الذي هو بمعنى الساعي لا أن المادة كلها معربة، كما هو ظاهر.

﴾ وفايجان: قرية بأصبهان". [2]

(١) المخصص ١٩٣/٤

(٢) تاج العروس ١٦٧/٦

١٣١.	٣٢-"أحسنت، وقد لعمري بت ساهرا. ويجوز طرح الفعل بعدها إذا فهم، كقول النابغة:

أفد الترحل غير أن ركابنا

لما تزل برحالنا وكأن ﴿قد

أي كأن قد زالت، انتهى. وفي اللسان: وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب، تقول: مالك عندي إلا هذا﴾ فقد، أي فقط، حكاه يعقوب، وزعم أنه بدل. (وقول الجوهري: وإن جعلته اسما شددته) ، فتقول كتبت! قدا حسنة، وكذلك كي وهو ولو، لأن هاذه الحروف **لا دليل على** ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو جنسها وتدغم إلا في الألف فإنك تهمزها، ولو سميت رجلا بلا، أو ما، ثم زدت في آخره ألفا همزت، لأنك تحرك الثانية، والألف إذا تحركت صارت همزة، هاذا نص عبارة الجوهري، وهو مذهب الأخفش وجماعة من نحاة البصرة، ونقله المصنف في البصائر، له، وأقره، وقال ابن بري: وهاذا (غلط) منه (وإنما يشدد ما كان آخره حرف علة) . وعبارة ابن بري: إنما يكون التضعيف في المعتل (تقول في هو) اسم رجل: هاذا (هو) وفي لو: هاذا لو، وفى في هاذا في، (وإنما شدد لئلا يبقى الاسم على حرف واحد، لسكون حرف العلة مع التنوين، وأما قد إذا سميتع بها تقول) هاذا (قد) ورأيت قدا ومررت بقد، (و) في (من) : هاذا (من، و) في (عن) هاذا (عن، بالتخفيف) في الكل (لا غير، ونظيره يد ودم وشبهه) . تقول: هاذه يد ورأيت يدا ومررت بيد، وقد تحامل شيخنا هنا على المصنف، ونسبه إلى القصور وعدم الاطلاع على حقيقة معنى كلام الجوهري ما يقضي به العجب، سامحه الله تعالى، وتجاوز عن تحامله.

ومما يستدرك عليه:

القد، بالكسر: الشيء المقدود بعينه. والقد: النعل لم يجرد من الشعر، ذكرهما المصنف في البصائر، له.

قلت: وفي اللسان بعد إيراد". (١)

١٣٢.	٣٣-"المباني. (ويقال: ما لقيته منذ اليوم ومذ اليوم، بفتح ذالهما، أو أصلهما من الجارة، وذو بمعنى الذي) ، قال الفراء في مذ ومنذ: هما حرفانه مبنيان من حرفين: من (من) ومن (ذو) التي بمعنى الذي في لغة طيىء، فإذا خفض بهما أجريتا مجرى من، وإذارفع بهما ما بعدهما بإضمار كان في الصلة كأنه قال من الذي هو يومان، قال: وغلبوا الخفض في منذ لظهور النون. (أو) مركب (من) من و

---

(١) تاج العروس ٢٢/٩

(إذ، حذفت الهمزة) لكثرة دورانها في الكلام وجعلت كلمة واحدة (فالتقى ساكنان، فضم الذال) ، وقال سيبويه: منذ للزمان، نظيره من للمكان، وناس يقولون إن منذ في الأصل كلمتان: من إذ، جعلتا واحدة، قال: وهاذا القول **لا دليل على** صحته، (أو أصلها من ذا، اسم إشارة، فالتقدير في: ما رأيته مذ يومان، من ذا الوقت يومان، وفي كل تعسف) وخروج عن الجادة، وقال ابن بزرج: يقال: ما رأيته مذ عام الأول. وقال العوام: مذ عام أول، وقال أبو هلال: مذ عاما أول، وقال الآخر: مذ عام أول ومذ عام الأول، وقال نجاد: مذ عام أول، وقال غيره: لم أره مذ يومان، ولم أره منذ يومين، يرفع بمذ ويخفض بمنذ. وفي المحكم: منذ: تحديد غاية زمانية، النون فيها أصلية، رفعت على توهم الغاية. وفي التهذيب: وقد أجمعت العرب على ضم الذال من منذ إذا كان بعدها متحرك أو ساكن، كقولك: لم أره منذ يوم ومنذ اليوم، وعلى إسكان مذ إذا كان بعدها متحرك، وبتحريكها بالضم والكسر إذا كانت بعدها ألف وصل، كقولك لم أره مذ يومان، ولم أره مذ اليوم. وقال اللحياني: وبنو عبيد من غني يحركون الذال من مذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون ما بعدها، فيقولون مذ اليوم، وبعضهم يكسر". (١)

١٣٣. ٣٤-"صار عاشرهم، وكان عاشر عشرة، أي كملهم عشرة بنفسه. وقد خلط المصنف هنا بين فعلي)

البابين. والذي صرح به شراح الفصيح وغيرهم أن الأول من حد ضرب والذي في كتب الأفعال أنه من حد كتب، والثاني من حد ضرب، قياسا على نظائره من ربع وخمس، كما سيأتي. وقد أشار لذلك البدر القرافي في حاشيته، وتبعه شيخنا منبها على ذلك، متحاملا عليه أشد تحامل. وثوب عشاري، بالضم: طوله عشرة أذرع. والعاشوراء، قال شيخنا: قلت: المعروف تجرده من ال والعشوراء، ممدودان ويقصران، والعاشور: عاشر المحرم قال الأزهري: لم أسمع في أمثلة الأسماء اسما على فاعولاء إلا أحرفا قليلة. قال ابن بزرج: الضاروراء: الضراء، والساروراء: السراء، والدالولاء: الدلال. وقال ابن الأعرابي: الخابوراء: موضع. وقد ألحق به تاسوعاء. قلت فهذه الألفاظ يستدرك بها على ابن دريد حيث قال في الجمهرة: ليس لهم فاعولاء غير عاشوراء لا ثاني له، قال شيخنا: ويستدرك عليهم حاضوراء، وزاد ابن خالويه ساموعاء. أو تاسعه، وبه أول المزني الحديث لأصومن التاسع، فقال: يحتمل أن يكون

---

(١) تاج العروس ٩/٤٧٧

التاسع هو العاشر، قال الأزهري: كأنه تأول فيه عشر الورد أنها تسعة أيام، وهو الذي حكاه الليث عن الخليل، وليس ببعيد عن الصواب. والعشرون، بالكسر: عشرتان، أي عشرة مضافة إلى مثلها، وضعت على لفظ الجمع، وليس بجمع العشرة لأنه **لا دليل على** ذلك، وكسروا أولها لعلة. فإذا أضفت أسقطت النون، قلت: هذه عشروك وعشري، بقلب الواو ياء للتي بعدها فتدغم.". (١)

١٣٤. ٣٥-"ثم إيراد المصنف هذه المادة هنا وهم، والصواب أن تذكر بعد قنفر وهذه في نظير ما واخذ به الجوهري في قمطر، فسبحان من لا يسهو، جل جلاله لا إله غيره.

ق ن ب ر

القنبير، كزنبيل، أي بالكسر: نبات، كالقنيبر، كقنيفذ، قال الليث: يسميه أهل العراق البقر فيمشي كدواء المشي. ودجاجة قنبرانية، بالضم: وهي التي على رأسها قنبرة، وهي فضل ريش قائم مثل ما على رأس القنبرة نقله الليث. وقال أبو الدقيش: قنبرتها: التي على رأسها.

والقنابري بفتح الراء، وهو يوهم أن النون مخففة، وهكذا أيضا في غالب النسخ، والصواب تشديد النون وكسر الموحدة، كما هو مضبوط هكذا في التكملة: بقلة وهي الغملول بالضم، والتملول. وقنبر، كجعفر: اسم رجل. وقد ذكره الجوهري في ق ب ر، حاكما بزيادة النون واهما، وهذا محل ذكره، لأن النون غير زائدة. وقد تمحل شيخنا للجواب عن الجوهري بما لا يصلح به الاحتجاج، فإن النون ثاني الكلمة لا تزاد إلا بثبت، **ولا دليل على** زيادتها، فافهم.

وهو مولى لعلي رضي الله عنه. وحفيده يغنم بن سالم بن قنبر، عن أنس، تكلم فيه. وأبو الشعثاء قنبر، عن ابن عباس. وقنبر مولى معاوية وحاجبه، ذكره ابن أبي حاتم على الصواب، ووهم فيه ابن ماكولا وابن عساكر، فضبطوه بمثناه مفتوحة وياء تحتية ساكنة.". (٢)

١٣٥. ٣٦-"(والحروف الشفهية) ما كانت (بفم) ، وهي الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية؛ كما في الصحاح.

وجوزه الخليل.

---

(١) تاج العروس ٤٣/١٣

(٢) تاج العروس ٤٧٧/١٣

وفي التهذيب: ويقال للفاء والباء والميم شفوية وشفهية لأن مخرجها من الشفة ليس للسان فيها عمل.

(ورجل أشفى: لا تنضم شفتاه) ؛) نقله الجوهري.

قال: ولا دليل على صحته.

(و) من المجاز: (شفه الطعام، كعني، كثر آكلوه) ، فهو مشفوه، أو قل، كما تقدم.

(و) شفه (زيد: كثر سائلوه) حتى أنفدوا ما عنده، فهو مشفوه.

قال ابن بري: وقد يكون المشفوه الذي أفنى ماله عياله ومن يقوته؛ قال الفرزدق يصف صائدا:

عاري الأشاجع مشفوه أخو قنص ما يطعم العين نوما غير تهويم (و) شفه (المال) :) إذا (كثر طالبوه) ، فهو مشفوه.

ومما يستدرك عليه:

قد تستعار الشفة للفرس، كقول أبي دواد:

فبتنا جلوسا على مهرناتنزع من شفتيه الصفاراالصفار: يبيس البهمى وله شوك يعلق بجحافل الخيل.

واستعار أبو عبيد الشفة للدلو قال: إذا خرزت الدلو فجاءت الشفة مائلة قيل كذا.

قال ابن سيده: فلا أدري أمن العرب سمع هذا أم هو تعبير أشياخ أبي عبيد.". (١)

١٣٦. ٣٧-"الاستصحاب: وهو حكم ببقاء أمر كان في الزمان الأول ولم يظن عدمه وهو حجة عند الشافعي رحمه الله في كل أمر نفيا كان أو إثباتا ثبت وجوده أي تحققه بدليل شرعي ثم وقع الشك في بقائه أي لم يقع ظن بعدمه وعندنا حجة للدفع لا للإثبات له أن بقاء الشرائع بالاستصحاب ولأنه إذا تيقن بالوضوء ثم شك في الحدث يحكم بالوضوء وفي العكس بالحدث وإذا شهدوا أنه كان ملكا للمدعي فإنه حجة. ولنا أن الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر فبقاء الشرائع بعد وفاته - صلى الله عليه وسلم - ليس بالاستصحاب بل لأنه لا نسخ لشريعته والوضوء وكذا البيع والنكاح ونحوها يوجب حكما ممتدا إلى زمان ظهور مناقض فيكون البقاء للدليل وكلامنا فيما لا دليل على البقاء كحياة المفقود فيرث عنده لا عندنا لأن الإرث من باب الإثبات فلا يثبت به ولا يورث لأن عدم الإرث من باب الدفع فيثبت به وتفصيل هذا المرام في كتب الأصول.

الاستيلاد: في اللغة طلب الولد مطلقا وفي الشرع هو طلب الولد من الأمة سواء كانت مملوكة أو

---

(١) تاج العروس ٤١٨/٣٦

منكوحة كما ستعلم في أم الولد إن شاء الله تعالى فهو من الأسماء الغالبة.
الأسلوب الحكيم: عبارة عن تقديم الأهم تعريضا للمتكلم على ترك الأهم كما قال الخضر [عليه السلام] حين سلم عليه موسى إنكارا لسلامه لأن السلام لم يكن معهودا في تلك الأرض بقوله إني بأرضك السلام وقال موسى [عليه السلام] في جوابه أنا موسى أجيب عن اللائق وهو أن تستفهم عني لا عن سلامي بأرضي.
الإسراف: إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس.
اسم الآلة: هو اسم ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول أثره إليه.
الاستباق: طلب السباقة وفي السراجية يجوز الاستباق في أربعة أشياء في الخف يعني البعير وفي الحافر يعني الفرس وفي النصل يعني الرمي وفي المشي يعني العدو وإنما يجوز إذا كان البدل معلوما من جانب واحد بأن يقول أحدهما للآخر إن سبقتك فلي كذا وإن سبقتني فلا شيء لك فإن كان البدل من الجانبين لا يجوز إلا أن يكون بينهما ثالث والشرط أنه لو سبقهما أو واحدا منهما أعطياه وإن سبقاه لم يعطهما شيئا وهذا يجوز إذا كان فرسه بحال قد يسبق وقد لا يسبق والمراد من الجواز الحل والطيب لا الاستحقاق ثم المذكور في شرح الطحاوي أن هذا إنما يجوز في هذه الأشياء لا غير وقال الشيخ الإمام الحلوائي لو وقع الاختلاف في مسألة بين اثنين وشرط أحدهما لصاحبه إن كان الجواب كما قلت أعطيتك كذا وإن كانت كما قلت لا آخذ منك شيئا هذا جائز وفي الخانية وما يفعل الأمراء فهو جائز بأن يقولوا لاثنين أيكما سبق فله كذا وإنما جوزوا الاستباق في هذه الأشياء الأربعة لورود الأثر فيها ولا أثر في غيرها وفي الشرعة والمسابقة على الفرس لامتحان كرمه وعتقه سنة.". (١)

١٣٧. ٣٨-"(باب الميم مع السين المهملة)

المساقاة: مفاعلة من السقي. وفي الشرع معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمر بينهما - وبعبارة أخرى هي المعاملة في الأشجار ببعض الخارج منها وتسمى معاملة في لغة مدنية.
المساوقة: قد تستعمل فيما يعم الاتحاد في المفهوم. والمساواة في الصدق فيكون الإنسان والسهو والنسيان في قولهم الإنسان يساوق السهو والنسيان على الأول ألفاظا مترادفة. وعلى الثاني ألفاظا

---

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١/ ٧٨

متساوية في الصدق. ولا شك في أنه لا مرادفة بينها ولم يقل بها أحد ولا مساواة بينهما إذ الأنبياء عليهم السلام معصومون عن السهو والنسيان. والجواب عن الثاني أن السهو والنسيان جائزان على الأنبياء عليهم السلام كما نص عليه المحقق التفتازاني رحمه الله تعالى في شرح المقاصد في السمعيات في البحث السادس في عصمة الأنبياء ولذلك اشتهر بين الناس أول ناس أول الناس.

والجواب عن الأول أن الجوهري نص على أنه قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما إنما سمي إنسانا لأنه نسي عهد الله فنسى. ولذا قال قوم أصله النسيان فحذفت الياء لكثرة الاستعمال. وفيه أن الإنسان بمعنى الحيوان الناطق لا يرادف النسيان. اللهم إلا أن يقال ثبت المرادفة والمساوقة في الأصل ومع ذلك يبقى الكلام في السهو. ولا يبعد أن يقال السهو والنسيان متقاربان في المعنى بحسب اللغة ولهم تردد في أن الوجود والشيئية مترادفان أو متساويان صدقا فلذا يقال إن الشيئية تساوق الوجود.

المستفتي: في الفتوى.

المسح: (دست رسانيدن بشى) . وفي الشرع إصابة اليد المبتلة العضو بلا تسييل الماء إما بللا يأخذه من الإناء أو بللا باقيا في اليد بعد غسل عضو من المغسولات. ولا يكفي البلل الباقي في يده بعد مسح عضو من الممسوحات. لا يكفي بلل يأخذه من بعض أعضائه سواء كان ذلك العضو مغسولا أو ممسوحا وكذا في مسح الخف.

اعلم أن المراد بالمسح في قوله تعالى: ﴿وامسحوا برؤوسكم﴾ مسح بعض الرأس بالاتفاق لأن الباء هناك دخلت على المحل - والأصل أن تدخل على الآلة وهي غير مقصودة فإنه يكتفي فيها بقدر ما يحصل به المقصود فحين دخلت على المحل شبه المحل بالآلة فلا يشترط الاستيعاب فاعلم أن الآية عند الشافعي رحمه الله تعالى مطلق. ولهذا اعتبر أقل ما يطلق عليه اسم المسح إذ **لا دليل على** الزيادة ولا إجمال في الآية. وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى مجمل فقال إنه ليس بمراد لحصوله في". (١)

١٣٨. ٣٩-"الأصل شفهة فحذفت الهاء الأصلية وأبقيت هاء العلامة للتأنيث، ومن قال شفه بالهاء أبقى الهاء الأصلية. قال ابن بري: الشفة للإنسان وقد تستعار للفرس قال أبو دواد:

فبتنا جلوسا على مهرنا، ... ننزع من شفتيه الصفارا

الصفار: يبيس البهمى وله شوك يعلق بجحافل الخيل، واستعار أبو عبيد الشفة للدلو فقال: كبن الدلو

(١) دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ١٧٧/٣

شفتها، وقال: إذا خرزت الدلو فجاءت الشفة مائلة قيل كذا، قال ابن سيده: فلا أدري أمن العرب سمع هذا أم هو تعبير أشياخ أبي عبيد. ورجل أشفى إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق قال: **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي، بالضم: عظيم الشفة، وفي الصحاح: غليظ الشفتين. وشافهه: أدنى شفته من شفته فكلمه، وكلمه مشافهة، جاؤوا بالمصدر على غير فعله وليس في كل شيء قيل مثل هذا، لو قلت كلمته مفاوهة لم يجز إنما تحكي من ذلك ما سمع؛ هذا قول سيبويه. الجوهري: المشافهة المخاطبة من فيك إلى فيه. والحروف الشفهية: الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية، وفي التهذيب: ويقال للفاء والباء والميم شفوية، وشفهية لأن مخرجها من الشفة ليس للسان فيها عمل. ويقال: ما سمعت منه ذات شفة أي ما سمعت منه كلمة. وما كلمته ببنت شفة أي بكلمة. وفلان خفيف الشفة أي قليل السؤال للناس. وله في الناس شفة حسنة أي ثناء حسن. وقال اللحياني: إن شفة الناس عليك لحسنة أي ثناءهم عليك حسن وذكرهم لك، ولم يقل شفاه الناس. ورجل شافه: عطشان لا يجد من الماء ما يبل به شفته؛ قال تميم بن مقبل:

فكم وطئنا بها من شافه بطل، ... وكم أخذنا من أنفال نفاديها

ورجل مشفوه: يسأله الناس كثيرا. وماء مشفوه: كثير الشاربة، وكذلك المال والطعام. ورجل مشفوه إذا كثر سؤال الناس إياه حتى نفد ما عنده، مثل مثمود ومضفوف ومكثور عليه. وأصبحت يا فلان مشفوها مكثورا عليك: تسأل وتكلم؛ قال ابن بري، رحمه الله: وقد يكون المشفوه الذي أفنى ماله عياله ومن يقوته؛ قال الفرزدق يصف صائدا:

عاري الأشاجع مشفوه، أخو قنص، ... ما يطعم العين نوما غير تهويم

والشفه: الشغل. يقال: شفهني عن كذا أي شغلني. ونحن نشفه عليك المرتع والماء أي نشغله عنك أي هو قدرنا لا فضل فيه. وشفه ما قبلنا شفها: شغل عنه. وقد شفهني فلان إذا ألح عليك في المسألة حتى أنفد ما عندك. وماء مشفوه: بمعنى مطلوب. قال الأزهري: لم أسمعه لغير الليث، وقيل: هو الذي قد كثر عليه الناس كأنهم نزحوه بشفاههم وشغلوه بها عن غيرهم. وقيل: ماء مشفوه ممنوع من ورده لقلته. ووردنا ماء مشفوها: كثير الأهل. ويقال: ما شفهت عليك من خبر فلان شيئا وما أظن إبلك إلا ستشفه علينا الماء أي تشغله. وفلان مشفوه عنا أي مشغول عنا مكثور عليه. وفي الحديث: إذا صنع لأحدكم خادمه طعاما فليقعده معه، فإن كان مشفوها فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين

؛". (١)

١٣٩. ٤٠-"تكون حصرت حالا إلا بإضمار قد. وقال الفراء في قوله تعالى: كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا، المعنى وقد كنتم أمواتا ولولا إضمار قد لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أن قوله عز وجل في سورة يوسف: إن كان قميصه قد من دبر فكذبت، المعنى فقد كذبت. قال الأزهري: وأما الحال في المضارع فهو سائغ دون قد ظاهرا أو مضمرا، قال ابن سيده: فأما قوله:

إذا قيل: مهلا، قال حاجزه: قد

فيكون جوابا كما قدمناه في بيت النابغة وكأن قد، والمعنى أي قد قطع، ويجوز أن يكون معناه قدك أي حسبك لأنه قد فرغ مما أريد منه فلا معنى لردعك وزجرك، وتكون قد مع الأفعال الآتية بمنزلة ربما، قال الهذلي:

قد أترك القرن مصفرا أنامله، ... كأن أثوابه مجت بفرصاد

قال ابن بري: البيت لعبيد بن الأبرص. وتكون قد مثل قط بمنزلة حسب، يقولون: ما لك عندي إلا هذا فقد أي فقط، حكاه يعقوب وزعم أنه بدل فتقول قدي وقدني، وأنشد:

إلى حمامتنا ونصفه فقد

والقول في قدني كالقول في قطني، قال حميد الأرقط:

قدني من نصر الخبيبين قدي

. قال الجوهري: وأما قولهم قدك بمعنى حسبك فهو اسم، تقول قدي وقدني أيضا، بالنون على غير قياس لأن هذه النون إنما تزاد في الأفعال وقاية لها، مثل ضربني وشتمني، قال ابن بري: وهم الجوهري في قوله إن النون في قوله قدني زيدت على غير قياس وجعل نون الوقاية مخصوصة بالفعل لا غير، وليس كذلك وإنما تزاد وقاية لحركة أو سكون في فعل أو حرف كقولك في من وعن إذا أضفتهما إلى نفسك مني وعني فزدت نون الوقاية لتبقى نون من وعن على سكونها، وكذلك في قد وقط تقول قدني وقطني فتزيد نون الوقاية لتبقى الدال والطاء على سكونهما، قال: وكذلك زادوها في ليت فقالوا ليتني لتبقى حركة التاء على حالها، وكذلك قالوا في ضرب ضربني لتبقى حركة الباء على فتحتها، وكذلك قالوا في اضرب اضربني أيضا أدخلوا نون الوقاية عليه لتبقى الباء على سكونها، وأراد حميد بالخبيبين

---

(١) لسان العرب ١٣/٥٠٧

عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا، قال ابن بري: والشاهد في البيت أنه يقال قدني وقدي بمعنى، وأما الأصل قدي بغير نون، وقدني بالنون شاذ ألحقت النون فيه لضرورة الوزن، قال: فالأمر فيه بعكس ما قال وأن قدني هو الأصل وقدي حذفت النون منه للضرورة. وفي صفة جهنم، نعوذ بالله منها، فيقال: هل امتلأت؟ فتقول: هل من مزيد؟ حتى إذا أوعبوا فيها قالت قد قد أي حسبي حسبي، ويروى بالطاء بدل الدال وهو بمعناه. ومنه حديث التلبية:

فيقول قد قد

بمعنى حسب، وتكرارها لتأكيد الأمر، ويقول المتكلم: قدي أي حسبي، والمخاطب: قدك أي حسبك. وفي حديث

عمر، رضي الله عنه، أنه قال لأبي بكر، رضي الله عنه: قدك يا أبا بكر.

قال: وتكون قد بمنزلة ما فينفى بها، سمع بعض الفصحاء يقول:

قد كنت في خير فتعرفه

وإن جعلت قد اسما شددته فتقول: كتبت قدا حسنة وكذلك كي وهو ولو لأن هذه الحروف لا دليل على ما نقص منها، فيجب أن يزاد في أواخرها ما هو من جنسها ويدغم، إلا في الألف فإنك". [١]

١٤٠. ٤١-"الساكنين إتباعا لضمة الميم، فهذا على الحقيقة هو الأصل الأول؛ قال: فأما ضم ذال منذ فإنما هو في الرتبة بعد سكونها الأول المقدر، ويدلك على أن حركتها إنما هي لالتقاء الساكنين، أنه لما زال التقاؤهما سكنت الذال، فضم الذال إذا في قولهم مذ اليوم ومذ الليلة، إنما هو رد إلى الأصل الأقرب الذي هو منذ دون الأصل، إلا بعد الذي هو سكون الذال في منذ قبل أن تحرك فيما بعد؛ وقد اختلفت العرب في مذ ومنذ: فبعضهم يخفض بمذ ما مضى وما لم يمض، وبعضهم يرفع بمنذ ما مضى وما لم يمض. والكلام أن يخفض بمذ ما لم يمض ويرفع ما مضى، ويخفض بمنذ ما لم يمض وما مضى، وهو المجتمع عليه، وقد أجمعت العرب على ضم الذال من منذ إذا كان بعدها متحرك أو ساكن كقولك لم أره منذ يوم ومنذ اليوم، وعلى إسكان مذ إذا كان بعدها متحرك، وتحريكها بالضم والكسر إذا كانت بعدها ألف وصل، ومثله الأزهري فقال: كقولك لم أره مذ يومان ولم أره مذ اليوم. وسئل بعض العرب: لم خفضوا بمنذ ورفعوا بمذ فقال: لأن منذ كانت في الأصل من إذ كان كذا وكذا، وكثر

---

(١) لسان العرب ٣/٣٤٧

استعمالها في الكلام فحذفت الهمزة وضمت الميم، وخفضوا بها على علة الأصل، قال: وأما مذ فإنهم لما حذفوا منها النون ذهبت الآلة الخافضة وضموا الميم منها ليكون أمتن لها، ورفعوا بها ما مضى مع سكون الذال ليفرقوا بها بين ما مضى وبين ما لم يمض؛ الجوهري: منذ مبني على الضم، ومذ مبني على السكون، وكل واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر فتجر ما بعدها وتجريهما مجرى في، ولا تدخلهما حينئذ إلا على زمان أنت فيه، فتقول: ما رأيته منذ الليلة، ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التاريخ أو على التوقيت، وتقول في التاريخ: ما رأيته مذ يوم الجمعة، وتقول في التوقيت: ما رأيته مذ سنة أي أمد ذلك سنة، ولا يقع هاهنا إلا نكرة، فلا تقول مذ سنة كذا، وإنما تقول مذ سنة. وقال سيبويه: منذ للزمان نظيره من للمكان، وناس يقولون إن منذ في الأصل كلمتان [من إذ] جعلتا واحدة، قال: وهذا القول **لا دليل على** صحته. ابن سيده: قال اللحياني: وبنو عبيد من غني يحركون الذال من منذ عند المتحرك والساكن، ويرفعون ما بعدها فيقولون: مذ اليوم، وبعضهم يكسر عند الساكن فيقول مذ اليوم. قال: وليس بالوجه. قال بعض النحويين: ووجه جواز هذا عندي على ضعفه أنه شبه ذال مذ بدال قد ولام هل فكسرها حين احتاج إلى ذلك كما كسر لام هل ودال قد. وحكي عن بني سليم: ما رأيته منذ ست، بكسر الميم ورفع ما بعده. وحكي عن عكل: مذ يومان، بطرح النون وكسر الميم وضم الذال. وقال بنو ضبة: والرباب يخفضون بمذ كل شيء. قال سيبويه: أما مذ فيكون ابتداء غاية الأيام والأحيان كما كانت من فيما ذكرت لك ولا تدخل واحدة منهما على صاحبتها، وذلك قولك: ما لقيته مذ يوم الجمعة إلى اليوم، ومذ غدوة إلى الساعة، وما لقيته مذ اليوم إلى ساعتك هذه، فجعلت اليوم أول غايتك وأجريت في بابها كما جرت من حيث قلت: من مكان كذا إلى مكان كذا؛ وتقول: ما رأيته مذ يومين فجعلته غاية كما قلت: أخذته من ذلك المكان فجعلته غاية ولم ترد منتهى؛ هذا كله قول سيبويه. قال ابن جني: قد تحذف النون من الأسماء عينا في قولهم مذ وأصله منذ، ولو صغرت مذ اسم رجل لقلت منيذ، فرددت النون المحذوفة ليصح لك وزن فعيل. التهذيب: وفي مذ ومنذ لغات شاذة تكلم بها الخطيئة من أحياء العرب فلا يعبأ بها، وإن جمهور العرب على ما بين في". (١)

(١) لسان العرب ٥١٠/٣

١٤١.   ٤٢-"وقال ابن الأعرابي: العسكر الكثير من كل شيء. يقال: عسكر من رجال وخيل وكلاب. وقال الأزهري: عسكر الرجل جماعة ماله ونعمه؛ وأنشد:

هل لك في أجر عظيم تؤجره، ... تعين مسكينا قليلا عسكره؟

عشر شياه سمعه وبصره، ... قد حدث النفس بمصر يحضره

وعساكر الهم: ما ركب بعضه بعضا وتتابع. وإذا كان الرجل قليل الماشية قيل: إنه لقليل العسكر. وعسكر الليل: ظلمته؛ وأنشد:

قد وردت خيل بني العجاج، ... كأنها عسكر ليل داج

وعسكر الليل: تراكمت ظلمته. وعسكر بالمكان: تجمع. والعسكر: مجتمع الجيش. والعسكران: عرفة ومنى. والعسكر: الجيش؛ وعسكر الرجل، فهو معسكر، والموضع معسكر، بفتح الكاف. والعسكر والمعسكر: موضعان. وعسكر مكرم: اسم بلد معروف، وكأنه معرب.

عشر: العشرة: أول العقود. والعشر: عدد المؤنث، والعشرة: عدد المذكر. تقول: عشر نسوة وعشرة رجال، فإذا جاوزت العشرين استوى المذكر والمؤنث فقلت: عشرون رجلا وعشرون امرأة، وما كان من الثلاثة إلى العشرة فالهاء تلحقه فيما واحده مذكر، وتحذف فيما واحده مؤنث، فإذا جاوزت العشرة أنثت المذكر وذكرت المؤنث، وحذفت الهاء في المذكر في العشرة وألحقتها في الصدر، فيما بين ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، وفتحت الشين وجعلت الاسمين اسما واحدا مبنيا على الفتح، فإذا صرت إلى المؤنث ألحقت الهاء في العجز وحذفتها من الصدر، وأسكنت الشين من عشرة، وإن شئت كسرتها، ولا ينسب إلى الاسمين جعلا اسما واحدا، وإن نسبت إلى أحدهما لم يعلم أنك تريد الآخر، فإن اضطر إلى ذلك نسبته إلى أحدهما ثم نسبته إلى الآخر، ومن قال أربع عشرة قال: أربعي عشري، بفتح الشين، ومن الشاذ في القراءة:

فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا

، بفتح الشين؛ ابن جني: وجه ذلك أن ألفاظ العدد تغير كثيرا في حد التركيب، ألا تراهم قالوا في البسيط: إحدى عشرة، وقالوا: عشرة وعشرة، ثم قالوا في التركيب: عشرون؟ ومن ذلك قولهم ثلاثون فما بعدها من العقود إلى التسعين، فجمعوا بين لفظ المؤنث والمذكر في التركيب، والواو للتذكير وكذلك أختها، وسقوط الهاء للتأنيث، وتقول: إحدى عشرة امرأة، بكسر الشين، وإن شئت سكنت إلى تسع عشرة، والكسر لأهل نجد والتسكين لأهل الحجاز. قال الأزهري: وأهل اللغة والنحو لا يعرفون

فتح الشين في هذا الموضع، وروي عن الأعمش أنه قرأ:

وقطعناهم اثنتي عشرة

، بفتح الشين، قال: وقد قرأ القراء بفتح الشين وكسرها، وأهل اللغة لا يعرفونه، وللمذكر أحد عشر لا غير. وعشرون: اسم موضوع لهذا العدد، وليس بجمع العشرة لأنه **لا دليل على** ذلك، فإذا أضفت أسقطت النون قلت: هذه عشروك وعشري، بقلب الواو ياء للتي بعدها فتدغم. قال ابن السكيت: ومن العرب من يسكن العين فيقول: أحد عشر، وكذلك يسكنها إلى تسعة عشر". [1]

١٤٢. ٤٣-"ش ف هـ.

ش ف هـ: (الشفة) أصلها شفهة لأن تصغيرها (شفيهة) وجمعها (شفاه) بالهاء. وزعم بعضهم أن الناقص من الشفة واو لأنه يقال: في الجمع (شفوات) **ولا دليل على** صحته. و (المشافهة) المخاطبة من فيك إلى فيه.". [2]

١٤٣. ٤٤-"م ن ذ: (منذ) مبني على الضم و (مذ) مبني على السكون وكل واحد منهما يصلح أن يكون حرف جر فتجر ما بعدها وتجريهما مجرى في. ولا تدخلهما حينئذ إلا على زمان أنت فيه فتقول: ما رأيته مذ الليلة. ويصلح أن يكونا اسمين فترفع ما بعدهما على التاريخ أو على التوقيت فتقول في التاريخ: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي أول انقطاع الرؤية يوم الجمعة. وتقول في التوقيت: ما رأيته مذ سنة. أي أمد ذلك سنة. ولا يقع هاهنا إلا نكرة لأنك لا تقول مذ سنة كذا وإنما تقول مذ سنة. وقال سيبويه: منذ للزمان نظيره من للمكان. وناس يقولون: إن منذ في الأصل كلمتان «من» و «إذ» جعلتا كلمة واحدة وهذا القول **لا دليل على** صحته.". [3]

١٤٤. ٤٥-"شرع من قبلنا

لغة: الشرع عبادة عن البيان والأظهار يقال: شرع الله كذا أى جعله طريقا ومذهبا، ومنه المشرعة

---

(١) لسان العرب ٤/٥٦٨

(٢) مختار الصحاح ص/١٦٧

(٣) مختار الصحاح ص/٢٩٩

(لسان العرب) (١) .

وإصطلاحا: يراد بشرع من قبلنا. (٢) الأحكام التى شرعها الله تعالى للأمم السابقة وجاء بها الأنبياء السابقون، وكلف بها من كانوا قبل الشريعة المحمدية كشريعة إبراهيم وموسى وعيسى عليهم الصلاة والسلام.

وهذا الموضوع يمثل مدى صلة الشريعة الإسلامية بالديانات والشرائع السابقة، فمن القضايا المعروفة أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث فى سن الأربعين سنة ٦١١ م، وأن شريعته صلى الله عليه وسلم خاتمة الشرائع، وقد أخبر القرآن الكريم والسنة الشريفة عن قصص الأنبياء السابقين وبعض الأحكام التشريعية فى شرائعهم، فهل أحكام شرائع الأمم السابقة كاليهودية والنصرانية نطالب بالعمل بها؟ (٣)

.

والكلام فى هذا الموضوع يتطلب بحث أمرين:

أولهما (٤) : هل كان الرسول صلى الله عليه وسلم قبل البعثة متعبدا بشريعة سابقة، لأنه إذا كان متعبدا بشرع سابق، ولم ينسخ فى شريعته بعد نزولها فيكون ذلك مشروعا فى حقنا كمسلمين.

ثانيهما: هل النبى عليه الصلاة والسلام وأمته بعد البعثة متعبدون بشرع نبى سابق؟ وللاجابة على هذا نقول: إن تعبده صلى الله عليه وسلم بشريعة سابقة من ناحية الجواز العقلى لا مانع منه إذ **لا دليل على** استحالته، أما من ناحية الوقوع العقلى والجواز الشرعى فهو محل خلاف بين الأصوليين سواء كان ذلك قبل البعثة أو بعدها، فليراجع فى كتبهم.

وأعلم أن شرائع من قبلنا على أربعة أقسام (٥) :

١- الأحكام التى لم يرد لها ذكر فى شريعتنا لا فى الكتاب ولا فى السنة، فهذه الأحكام لا تكون مشرعا لنا بلا خلاف.

٢- الأحكام التى نسختها شريعتنا مثل:

تحريم أكل ذى الظفر، وتحريم الشحوم التى تكون فى بطن الحيوان محيطة بالكرش (٦) .

وتحريم الغنائم، فهذه أيضا ليست شرعا لنا بالاتفاق، بل منسوخة فى حقنا.

٣- الأحكام التى أقرتها شريعتنا فلا نزاع فى أننا متعبدون لها؛ لأنها شريعتنا، لورود التشريع الخاص فيها، الصياد (٧) والاضحية (٨) وغيرها.

٤- الأحكام التى علم قبولها بطريق صحيح، ولم يرد عليها ناسخ، ولكن لم تقرر فى شريعتنا كالتى

قصها الله سبحانه فى كتابه، أو وردت على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم من غير إنكار ولا إقرار لها، مثل آية القصاص فى شريعة اليهود (٩) ، وهذا النوع هو محل النزاع والخلاف بين الفقهاء.

أ. د/على جمعه محمد

الهامش:

١- لسان العرب لابن منظور، ط دار المعارف (شرع) ، التعريفات للجرجانى (ص١١١) مصطفى الحلبى وشركاه ١٩٣٨ م، المعجم الوسيط (١ /٤٧٩) دار المعارف.

٢- القاموس القويم فى إصطلاحا الأصوليين للدكتور/محمد حامد عثمان (ص٢٢٥) دار الحديث طبعة أولى ١٩٦٦م.

٣- أصول الفقه الإسلامى للدكتور وهبه الزحيلى ٢ /٨٣٨ دار الفكر طبعة أولى ١٩٨٦م.

٤- المرجع السابق نفس الصفحة.

٥- انظر: الاجتهاد فيما لا نص فيه للدكتور الطيب خضرى السيد (٢ /١٣٥) ،وما بعدها، مكتبة الحرمين بالرياض ١٩٨٣م، تيسير أصول الفقه لمحمد أنور السيد خشانى (ص١٦١) طبعة كراتشى بباكستان سنة ١٩٩٠م.

٦- أى فى قوله تعالى ﴿وعلى الذين هادوا حرمنا كل ذى ظفر ومن البقر والغنم حرمنا عليهم شحومها إلا ما حملت ظهورهما أو الحوايا أو ما أختلط بعظم ذلك جزيناهم ببغيم وإنا لصادقون﴾ الانعام:١٤٦.

٧- أى فى قوله تعالى ﴿يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾ البقرة:١٨٣.

٨- حيث بين رسول الله صلى الله عليه وسلم أنها كانت شريعة إبراهيم عليه السلام رواه ابن ماجه رقم ٣١٢٧.

٩- أى فى قوله تعالى ﴿وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص فمن تصدق به فهو كفارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون﴾ المائدة:٤٥.

مراجع الاستزادة:

١- البحر المحيط للاركشى (٦ /٣٦ وما بعدها) طبعة وزارة الأوقاف بالكويت ١٩٩٠م.

٢- الحاصل من الموصول للأوموى، تحقيؤ عبد السلام ابوناجى (٢ /٩٣٢) منشورات جامعة قاريونس بنغازى بليبيا.

٣- شرح المحلى على جمع الجوامع (٢ /٣٥٢) ، الحلبى وشركاه". [١]

١٤٥. ٤٦-"[شفه]

الشفه: أصلها شفهة، لأن تصغيرها شفيهة. والجمع شفاه بالهاء. وإذا نسبت إليها فأنت بالخيار إن شئت تركتها على حالها وقلت شفي مثال دمي ويدي وعدي، وإن شئت شفهي. وزعم قوم أن الناقص من الشفه واو، لأنه يقال في الجمع شفوات. ورجل أشفى، إذا كان لا تنضم شفتاه كالأروق. **ولا دليل على** صحته. ورجل شفاهي بالضم: عظيم الشفتين. ابن السكيت: فلان خفيف الشفة، أي قليل السؤال للناس. ويقال: له في الناس شفة، أي ثناء حسن. وما كلمته ببنت شفة، أي بكلمة. والشفه: الشغل. يقال: شفهني عن كذا، أي شغلني. وقولهم: نحن نشفه عليك المرتع والماء، يعني نشغله عنك، أي هو قدرنا لا فصل فيه. ورجل مشفوه، إذا كثر سؤال الناس إياه حتى نفد ما عنده. وقد شفهني فلان، إذا ألح عليك في المسألة حتى أنفد ما عندك. وماء مشفوه، وهو الذي قد كثر عليه الناس. والمشافهة: المخاطبة من فيك إلى فيه. والحروف الشفهية: الباء والفاء والميم، ولا تقل شفوية.". [٢]

١٤٦. ٤٧-"والواقع على وفقه قال تعالى: ﴿وإذ أنتم بالعدوة الدنيا﴾ ١. وقال تعالى: ﴿وكلمة الله هي العليا﴾ ٢.

وهاتان صفتان محضتان والنحويون يقولون هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن حزوى تصحيحه شاذ كتصحيح "حيوة" وهذا قول **لا دليل على** صحته فلا مبالاة باجتنابه) ٣.

وقال أيضا: والحقوا بالأربعة المذكورة: الشروى، والطغوى والعوى والرعوى" زاعمين أن أصلهما من الياء والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثر من الشذوذ حيث أمكن سده

---

(١) مفاهيم إسلامية ص/١٨٥

(٢) منتخب من صحاح الجوهري ص/٢٦٤٤

وذلك أن الشروى معناه المثل **ولا دليل على** أن واوه منقلبة عن ياء إلا إدعاء من قال إنه من شريت وذلك ممنوع إذ هي دعوى مجردة عن الدليل) ٤.

ثالثا: التعويل على أصول التصريف من إجماع وقياس وسماع وعلة٥ فما أجمع عليه العرب أو العلماء يجب التمسك به، وما توفرت فيه أسباب القياس يعطي حكم نظيره، وكلام العرب الموثوق بهم يعتمد عليه ويستشهد به شعرا كان أو نثرا أو أمثالا عربية أو أقوالا ثابتة عنهم٦ والتعليل للمسائل متفش في الكتاب وفيما يلي أمثلة مقتضبة لبعض هذه

---

١ الآية:٤٢ من الأنفال.

٢ من الآية ٤٠ من سورة التوبة.

٣ التحقيق ص ١٥٥

٤ التحقيق ص١٥٧.

٥ ينظر الاقتراح في علم أصول النحو ص١١٢،٩٤،٨٨،٤٨،٢٥.

٦ سيأتي الحديث عن شواهد الكتاب في مبحث مستقل.". [١]

١٤٧. ٤٨-"بين الاسم والصفة وأوثر الاسم بهذا الإعلال؛ لأنه مستثقل، فكان الاسم أحمل له لخفته وثقل الصفة١، كما أنهم حين قصدوا التفرقة بين الاسم والصفة في جمع فعلة، حركوا عين الاسم وأبقوا عين الصفة على أصلها٢.

وألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى٣، والطغوى٤، والعوى٥، والرعوى٦ زاعمين أن أصلها من الياء. والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سدا لباب التكثر من الشذوذ حين أمكن سده، وذلك أن الشروى – معناه: المثل – **ولا دليل على** أن واوه منقلبة عن ياء إلا ادعاء من قال: إنه من شريت٧، وذلك ممنوع؛ إذ هي دعوى مجردة عن الدليل، مع أن

---

١ ينظر المنصف ١٥٨/٢.

٢ قال ابن عصفور في الممتع ٥٤٢/٢: "وإنما فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة وقلبوا الياء واوا في

---

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ص/٣٦

الاسم دون الصفة؛ لأن الاسم أخف من الصفة؛ لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء فلما عزموا على إبدال الياء واوا وجعلوا ذلك في الاسم لخفته فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل.
وينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٥١٧-٥١٨
٣ في المنتخب ص ٢٨٦، ٥٧٢: "شروى كل شيء مثله".
٤ الطغيا مجاوزة الحد والطغوان بمعناه وكذلك الطغوى بالفتح.
ينظر الصحاح "طغا" ٢٤١٣/٦
٥ العواء والعوى بالمد والقصر من منازل القمر، وهي أيضا سافلة الإنسان. ينظر الصحاح"عوى) ، واللسان "عوى" ١٤٥/١٩
٦ في تهذيب اللغة "رعى" ١٦٣/٣: "والرعوى اسم من الإرعاء وهو الإبقاء ... روى أبوعبيدة عن الكسائي: الرعوى والرعيا من رعاية الحفاظ، وقال الليث: يقال: ارعوى فلان عن الجهل ارعواء حسنا ورعوى حسنة وهو نزوعه وحسن رجوعه، قلت: والرعوى لها ثلاثة معان: أحدها: الرعوى اسم من الإرعاء وهو الإبقاء، والرعوى رعاية الحفاظ للعهد، والرعوى حسن المراجعة والنزوع عن الجهل".
وينظر: المنتخب ص ٥٧٢، وسر الصناعة ص ٨٨-٩٠.
٧ من الذين صرحوا بذلك ابن السراج في الأصول ٢٦٦/٣، وابن جني في سر الصناعة ٥٩٢/٢، والأعلم الشنتمري في النكت في تفسير كتاب سيبويه ١١٣٨/٢.". (١)

١٤٨. ٤٩-"ولو سميت رجلا: ذو لقلنا: ذوا١ قد جاء٢، لأنه لا يكون اسم على حرفين أحدهما: حرف لين لأن التنوين يذهب به٣ فيبقى على حرف، فإنما رددت ما ذهب وأصله فعل يدلك على ذلك: ﴿ذواتا أفنان﴾ ٤ و ﴿ذواتي أكل خمط﴾ ٥ وإنما قلت: هذا ذو مال فجئت به على حرفين لأن الإضافة لازمة له ومانعة من التنوين كما تقول: هذا فو زيد، ورأيت فا زيد، فإذا أفردت قلت: هذا فم فاعلم، لأن الاسم قد يكون على حرفين إذا لم يكن أحدهما حرف لين كما تقدم من نحو: يد ودم وما أشبهه.
قال٧: فإذا سميت رجلا "بهو" فإن الصواب أن تقول: هذا هو، كما ترى فتثقل٨، وإن سميته "بفي" من قولك: في الدار زيد، زدت على الياء ياء فقلت: هذا في فاعلم٩. وإن سميته "بلا" زدت على

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف ص/١٥٩

الألف ألفا ثم همزت١٠ لأنك تحرك الثانية والألف إذا حركت كانت همزة فتقول: هذا لاء فاعلم. وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف١١ **لا دليل على** تواليها١٢ لأنها لم

---

١ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣ ولو سميت رجلا "ذو" لقلت: هذا ذواء، لأن أصله "فعل".

٢ في "ب" أقبل.

٣ في "ب" يذهبه.

٤ الرحمان: ٤٨.

٥ سبأ: ١٦ والآية غير مذكورة في "ب".

٦ كما تقدم: ساقط في "ب".

٧ أبو العباس المبرد، انظر: المقتضب ١/ ٢٣٤.

٨ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣.

٩ فاعلم: ساقط في "ب".

١٠ انظر: الكتاب ٢/ ٣٣.

١١ في "ب" الحروف.

١٢ في الأصل "ثوانيها"." (١)

١٤٩. ٥٠-"وقال الآخر:

[١٧٠]

ألم تعلمن يا رب أن رب دعوة ... دعوتك فيها مخلصا لو أجابها

وفي رب أربع لغات: ضم الراء وفتحها، مع تشديد الباء وتخفيفها، نحو: رب، ورب، ورب، ورب. وكذلك حكيتم عن العرب أنهم قالوا في سوف أفعل: "سو أفعل" بحذف الفاء، وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيي ثعلب في أماليه، وحكى ابن خالويه فيها أيضا "سف أفعل" بحذف الواو، وزعمتم أيضا أن الأصل في سأفعل: سوف أفعل، فحذفت الواو والفاء معا، وسوف حرف، وإذا جوزتم حذف

---

(١) الأصول في النحو ٣/٣٢٦

حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد؟ فدل على فساد ما ذكرتموه، والله أعلم.

= التي كانت مفتوحة وأبقى الأولى على حالها التي كانت عليها، وينشدون بالسكون قول الشاعر:

ألا رب ناصر لك من لؤي ... كريم لو تناديه أجابا

ومنهم من روى "رب" في بيت الشاهد بفتح الباء، وصرح العسكري في كتاب التصحيف بالوجهين، وقد قال أبو علي في كتاب الشعر: الحروف على ضربين: حرف فيه تضعيف، وحرف لا تضعيف فيه؛ فالأول قد يخفف بالحذف منه كما فعل ذلك في الاسم والفعل بالحذف والقلب، وذلك نحو إن وأن ولكن ورب، والقياس إذا حذف المدغم فيه أن يبقى المدغم على السكون، وقد جاء:

أزهير إن يشب القذال.. البيت

ويمكن أن يكون الآخر منه حرك لما لحقه الحذف والتأنيث فأشبه بهما الأسماء" ا. هـ.

[١٧٠] لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وألفاظه ومعانيه ظاهرة، والاستشهاد به في قوله "رب دعوة" حيث ورد فيه "رب" مخففا بحذف إحدى الباءين، والكلام فيه كالكلام في الشاهد السابق، ولكن بينهما فرقا من جهة واحدة، وتلخيصها أن "رب" في البيت السابق مخففة قطعا، إذ لا يصح وزن البيت إلا على تخفيفها إما بسكون بائها وإما بفتحها، أما في هذا البيت فالوزن يتم على تخفيفها وعلى تشديدها، بل قد يكون تشديدها أوفق، **ولا دليل على** التخفيف إلا الرواية، وقد أتى المؤلف بالبيت السابق، فيكون قد روي عن أثبات العلماء التخفيف في هذا البيت أيضا.". (١)

١٥٠. ٥١-"وذكر بعضهم للكاف معنى آخر، وهو أن تكون بمعنى الباء. قال: كقول العجاج، وقد قيل له: كيف أصبحت؟ فقال كخير. قال: يجوز في هذا المثال أن تكون الكاف بمعنى الباء، وأن تكون بمعنى على.

قلت: وليست الكاف بمعنى الباء، ولا بمعنى على، إذ **لا دليل على** ذلك. وقد تقدم تأويل هذا المثال.

مسألة كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر، في تعلقها بالفعل أو ما في معناه، لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيء تتعلق به، إلا الزوائد ولولا، ولعل في لغة من جربها، على خلاف في بعض ذلك. وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ١/٢٣٢

عن الأخفش، وهو ضعيف.

وأما الكاف الزائدة فقد وردت في النثر والنظم.

فمن النثر قوله تعالى " ليس كمثله شيء " فالكاف". (١)

١٥١. ٥٢-"الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك

إعداد

د. إبراهيم بن صالح الحندود رئيس قسم النحو والصرف وفقه اللغة كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

حمدا لك اللهم لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وصل اللهم وسلم على نبينا محمد أفضل من أرسل إلى البشرية وخير من نطق بالعربية وعلى آله وسلم تسليما كثيرا.

أما بعد:

فإنه لم يبلغ قوم في الحفاظ على لغتهم، والحرص على نقائها، والتفاني في خدمتها ما بلغه المسلمون؛ إذ يسر الله - عز وجل - من هذه الأمة من نذر نفسه لخدمة هذه اللغة في شتى فروعها. وما كثرة المصنفات وتتابع ظهورها حتى اليوم - وما بعده - إن شاء الله تعالى - **إلا دليل على** ذلك. ولا غرو في هذا فهي لغة القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه إلى يوم الدين ﴿قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون﴾ ١، ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ ٢.

ومما لقي عناية من علماء العربية لغة النثر والشعر من حيث اتفاقهما أو اختلافهما في بناء الألفاظ وصياغة العبارات، وكذا الخضوع لقواعد اللغة، والنحو حسب طبيعة كل منهما.

لقد كانت النظرة في بادئ الأمر إلى فني الشعر والنثر واحدة من حيث الخصائص التعبيرية في صياغة العبارة وبناء الألفاظ؛ بدليل اشتراكهما في شواهد اللغة والنحو، فلم يفرق علماء العربية بين شاهد المنثور وشاهد المنظوم

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني ص/٨٦

١ الآية ٢٨ من سورة الزمر.

٢ الآية ٩ من سورة الحجر.". (١)

١٥٢. ٥٣-"هو مستقر في كل زمان وعلم السامع بذلك ثابت فلو قلت يقدر الخبر بما هو يختص به نحو قولك حي أو غني أو قادم قيل إنما يضمر ما عليه دليل ولا دليل على واحد من هذه بخلاف قولك زيد خلفك والرحيل غدا فإن المحذوف منه الاستقرار والكون والحصول المطلق والظرف يدل عليه قطعا

فأما قولهم الليلة الهلال فيروى بالرفع على تقدير الليلة ليلة الهلال وبالنصب على تقدير الليلة طلوع الهلال أو على أن تجعل الهلال بمعنى الاستهلال وهو من إقامة الجثة مقام المصدر وإنما يكون فيما ينتظر ويجوز أن يكون ويجوز ألا يكون فلو قلت في انتهاء الشهر الليلة القمر لم يجز وقد يجوز أن تقول زيد غدا إذا كان غائبا وخاطبت من ينتظر قدومه

فصل

ولا يجوز إظهار العامل في الظرف إذا كان خبرا لأن ذكر الظرف نائب عنه فلم يجمع بينهما للعلم به فأما قوله تعالى ﴿فلما رآه مستقرا عنده﴾ فمستقر فيه بمعنى الساكن بعد الحركة لا الاستقرار الذي هو مطلق الكون". (٢)

١٥٣. ٥٤-"واحتج الأولون بأن الأصل عدم التركيب وإنما يصار إليه لدليل ظاهر ولا دليل على ذلك بل الدليل يدل على فساده وبيانه من وجهين

أحدهما جواز تقدم معمول معمولها عليها كقولك زيدا لن أضرب وأن لا يتقدم عليها ما في حيزها وبذلك احتج سيبويه على الخليل وقد اعتذر عنه بأن التركيب غير الحكم كما غير المعنى وهذه دعوى ألا ترى أن لولا لما تغيرت في المعنى للتركيب لم يتغير الحكم في التقديم والتأخير

والوجه الثاني أن لا أن يتقدمها ما يتعلق بالمعنى ولن لا يلزم فيها ذلك

فصل

---

(١) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة على ألفية بن مالك ص/٣٨٩

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٤١

وأما كي فتكون ك أن في العمل بنفسها فلا يضمر بعدها شيء وذلك". (١)

١٥٤. ٥٥-"وإن سميته ب (في) من قولك في الدار زيد زدت على الياء ياء وقلت هذا في فاعلم وإن سميته (لا) زدت على الألف ألفا ثم همزت لأنك تحرك الثانية / والألف إذا حركت كانت همزة فتقول هذا لاء فاعلم وإنما كان القياس أن تزيد على كل حرف من حروف اللين ما هو مثله لأن هذه حروف **لا دليل على** ثوالثها ولم تكن اسما فيعلم ما سقط منها و (هو) و (هي) اسمان مضمران فمجراهما مجرى الحروف في جميع محالهما وإن دلا على الظاهر بما تقدم من ذكره فإنما جعلت ما ظهر في كل واحد منهما متبعا لمثله حتى يتم اسما ولم تجعل الشاهد غائبا وكذلك قالت العرب في (لو) حيث جعلته اسما قال الشاعر

(ليت شعري وأين مني ليت ... إن ليتا وإن لوا عناء)

فزاد على الواو واوا لتلحق الأسماء وقال الآخر

(ألام على لو ولو كنت عالما ... بأعقاب لو لم تفتني أوائله)

وقال الآخر

(حاولت لوا فقلت لها ... إن لوا ذاك أعيانا)". (٢)

١٥٥. ٥٦-"باب الألف:

الألف لا تكون أبدا أصلا١. بل تكون زائدة، أو منقلبة عن ياء أو واو —فمثال الزائدة ألف ضارب لأنه من الضرب. ومثال المنقلبة عن الياء ألف "رمى" لأنه من الرمي. ومثال المنقلبة عن الواو ألف "غزا" لأنه من الغزو — إلا فيما لا يدخله التصريف، نحو الحروف، والأسماء المتوغلة في البناء، فإنه ينبغي أن يقضى على الألف فيه بأنها أصلية. إذ **لا دليل على** جعلها زائدة، ولا يعلم لها أصل في الياء ولا في الواو، فيقضى على الألف بأنها منقلبة عن ذلك الأصل. ومما يبين ذلك وجود "ما" و"لا" وأمثالهما في كلامهم. وقد تقدم تبيين ذلك٢.

والألف لا تخلو٣ أن يكون معها حرفان أو أزيد. فإن كان معها حرفان قضيت٤ عليها بأنها منقلبة

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب ٣٣/٢

(٢) المقتضب ٢٣٥/١

من أصل، إذ لا بد من الفاء والعين واللام، ونحو: رمى وغزا.

وإن كان معها أزيد فلا يخلو أن يكون معها ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها، فصاعدا، أو حرفان مقطوع بأصالتهما وما عداهما مقطوع بزيادته، أو محتمل أن يكون أصلا وأن يكون زائدا.

فإن كان معها حرفان مقطوع بأصالتهما، وما عداهما مقطوع بزيادته، كانت الألف منقلبة عن أصل، إذ لا بد من ثلاثة أحرف أصول، كما تقدم. وذلك نحو: أرطى٥، في لغة من يقول: أديم مرطي؛ ألا ترى أن قوله مرطي يقضي بزيادة الهمزة؟ وإذا ثبتت زيادتها ثبت كون الألف منقلبة عن أصل.

---

١ المنصف ١: ١١٨ والكتاب ٢: ٣٤٤-٣٤٦. وفي حاشية ف بخط أبي حيان عن ابن القطاع أن الألف تكون أصلا في الحروف نحو بلى، مع ذكر مواضع زيادتها في الأسماء والأفعال.

٢ انظر: ص٣٥-٣٦.

٣ م: لا يخلو.

٤ في النسختين: قطعت.

٥ الأرطى: شجر يدبغ به.". (١)

١٥٦. ٥٧-". . . . .

٤- رفعه على اعتبار الواو للحال، والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف -في الرأي الراجح-١ والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهي في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها، أي: أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة، هي التي يكون فيها مقيدا بالحال، ويتحقق فيها حصول القيد؛ ففي مثل: لا تقرأ وتأكل ... ، يكون المراد: لا تقرأ وأنت تأكل.. أي: لا تقرأ في الحالة التي تأكل فيها. أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه، **لا دليل على** النهي عنه أو إباحته، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما، وتزيل الاحتمال.

ب- ألحق الكوفيون "ثم" العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية، وأن يسبقها النفي أو الطلب كما يسبقان واو المعية، فكلا الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معا بالشرطين

---

(١) الممتع الكبير في التصريف ص/١٨٦

السالفين؛ مستدلين بأمثلة مسموعة، منها قوله عليه السلام: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم٢ ثم يغتسل منه"؛ بنصب: "يغتسل" على اعتبار "ثم" للعطف وللمعية "معا"، والمضارع بعدها منصوب "بأن" المضمرة وجوبا.

وقد عورض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث -في حالة النصب- النهي عن الجمع بين البول في الماء والاغتسال منه، أي: النهي عن اجتماع الأمرين معا، ومصاحبتهما. ويترتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح؛ كما هو مفهوم الكلام السابق، مع أن هذا المفهوم مخالف للمراد من الحديث؛ إذ المراد منه -كما تدل قرائن متعددة- النهي المطلق عن البول في الماء الدائم، سواء أصحبة اغتسال أم لم يصحبه.

وشيء آخر؛ كيف تدل "ثم" على المعية والعطف معا ومعناها في العطف هو الترتيب والتمهل وهما ينافيان المعية؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية؟ قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله بما معناه: "إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة: "الفعل: يغتسل" في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء: "ثم" حكم واو الجمع ... "٣ فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في

---

١ الذي يبيح ربط الجملة الحالية المثبتة بالواو وحدها.

٢ الراكد.

٣ مراده: حكمها في أن المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا.". (١)

١٥٧. ٥٨-"وثمة رأي يعزى للسري الرفاء الشاعر (ت٣٦٦هـ) يوافق رأيهم في أن نحو (زلزل) ثلاثي؛ ولكنه يختلف عنهم قليلا في توجيه ذلك؛ فقد نقل عنه الرضي ما نصه: "قال السري الرفاء في كتاب: المحب والمحبوب: زلزل من: زل؛ كجلبب من: جلب، وكذا نحوه"١.

قال الرضي: "يعني أنه كرر اللام للإلحاق؛ فصار: زلل؛ فالتبس بباب: ذلل يذلل تذليلا؛ فأبدل اللام الثانية فاء؛ وهو قريب"٢.

وقوله: "فالتبس بباب ذلل ..." يعني أن زلل يحتمل أن يكون (فعل) مثل: كسر، أو يكون (فعلل) وهو المراد للإلحاق، **ولا دليل على** ذلك؛ لتشابه حروفه الثلاثة الأخيرة؛ فإن كان (فعل) فمصدره

---

(١) النحو الوافي ٤/٣٨٥

(التفعيل) وإن كان (فعلل) بالإلحاق، فمصدره (الفعللة) و (الفعلال) عند التضعيف؛ فأبدل اللام الثانية في الكلمة من جنس الأول. وهذا أقرب من توجيه الكوفيين، ولكنه يوافقهم في أن أصل ذلك ونحوه ثلاثي، وليس رباعيا؛ كما يقول البصريون، ويرد عليه أن فيه الإبدال مما ليس من حروف الإبدال؛ كالحاء في: حثحث من الثاء في: حثث. وإنما الإبدال عندهم يكون فيما تقاربت مخارجه.

وما حكاه الرضي عن السري الرفاء يصلح جوابا عن اعتراض قد يرد على الكوفيين في جعلهم نحو (زلزل) ثلاثيا على (فعل) بأن يقال: إن ذلك ينافي مصدره؛ وهو (الفعللة) و (الفعلال) فلو كان (فعل) لقيل في

---

١ شرح الشافية ١/٦٢.

٢ شرح الشافية ١/٦٢، ٦٣.". [(١)]

١٥٨. ٥٩-"وزاد ابن السراج١ بناء خامسا؛ وهو (فعللل) ومثاله (هندلع) **ولا دليل على** أصالة النون فيه٢؛ فالحكم بزيادتها أقرب؛ لأن الحرف إذا تردد بين الأصالة والزيادة مع ندرة الوزنين، كان الأولى الحكم بالزيادة؛ لكثرة ذي الزيادة٣. وقد تقدم٤ مذهب الكوفيين –ومنهم ابن فارس- وهو ردهم ما زاد عن الثلاثة من الأصول إلى الثلاثة، بالزيادة أو النحت. وما قيل هناك يقال هنا؛ ولا حاجة لإعادته.

نعم؛ وليس في كلام العرب اسم على ستة أحرف٥؛ لأن السداسي حد اسمين٦ ولا يلتفت لاسمين ذكرهما ابن سيده٧ في باب السداسي؛ أحدهما: (شاهسفرم) بسكون الميم؛ وهو: ريحان الملك بالفارسية في قول الأعشى:

وشاهسفرم والياسمين ونرجس ... يصبحنا في كل دجن تغيما٨

---

١ ينظر: الأصول٣/٢٢٥.

٢ ينظر: المنصف١/٣١.

٣ ينظر: شرح الشافية للرضي١/٤٩.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١/١١٤

٤ ينظر: ص ٦٩ من هذا البحث.

٥ ينظر: ليس في كلام العرب ١٢٥.

٦ ينظر: ديوان الأدب ٩٣/١.

٧ ينظر: المحكم ٣٥٥/٤.

٨ ديوانه ٣٤٣، والراء من الشاهد في المحكم (٣٥٥/٤) مفتوحة، وفي الديوان مكسورة، وفي المحكم: ((الياسمون)) بالواو.". (١)

١٥٩. ٦٠-"ومرمرجي الدومنكي، اللذين بالغا في نظرتهما إلى النحت؛ حين أعادا بعض الكلمات الثلاثية إلى كلمتين ثنائيتين، أو ثلاث كلمات ثنائية.

فقد كان جرجي زيدان١ يرى أن (قطف) التي تفيد القطع والجمع منحوتة من (قط) و (لف) فتدل الأولى على القطع، والثانية على الجمع، وأهملت اللام لكثرة الاستعمال.

وذكر أن (قمش) بمعنى: جمع ما على الأرض من الفتات ترد إلى أصلين؛ هما (قم) و (قش) فالأولى بمعنى (كنس) والثانية بمعنى (جمع) . وتقدم أن الدومنكي٢ كان يرى أن كلمة (نهر) منحوتة من ثلاث كلمات: وهي (نه) و (نر) و (هر) .

وما ذهبا إليه تكلف **لا دليل على** صحته، ولم يرض عنه كثير من الباحثين؛ ومنهم: الدكتور صبحي الصالح؛ الذي قال: "ولا ينادي بمثل هذا الرأي؛ على ذاك النحو من الغلو؛ إلا مولع بضروب الاشتقاق؛ مأخوذ بما في الألفاظ من دلالة سحرية؛ مؤمن بأن السوابق واللواحق بقايا كلمات قديمة مستعملة، ولكن الغلو في الاشتقاق والنحت لا يأتي بخير"٣

وبعد؛ فالرأي - بعد أن سقنا آراء القدامى والمتأخرين - ما ذهب إليه جمهور اللغويين البصريين؛ كسيبويه، والمازني، والفارسي، وابن جني، وابن سيده، ومن تابعهم من القدامى والمتأخرين؛ وهم أكثر أهل

---

١ ينظر: الفلسفة اللغوية٧٦.

٢ ينظر: معجميات٩٧.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١٤٠/١

٣ دراسات في فقه اللغة١٦٦.". [(١)]

١٦٠. ٦١-"على أن ما ذهب إليه الجوهري ضعيف، **ولا دليل على** أصالة النون في (أقحوانة) والراجح أن وزنها (أفعلانة) كـ (أسطوانة) عند ابن السراج؛ لقولهم في جمعها: (أقاحي) و (أقاح) وقولهم في التصغير: (أقيحية) ١.

وليس في قولهم في التصغير: (سطينة) دليل على مذهب الجوهري؛ فقد حمل على قاعدة توهم أصالة الحرف٢؛ فالنون زائدة، ولكنهم توهموا فيها الأصالة؛ كما توهموا أصالة الميم في: مسكين ومسيل؛ فقالوا: تمسكن، وقالوا: مسلان. ويرجح ذلك – أيضا – أن (أفعوالة) لم يثبت في كلامهم٣.

ومن التداخل في هذا الباب ما وقع بين (أق ي) و (م أق) في (مأقي العين) وهي لغة في: مؤق العين؛ وهو طرفها مما يلي الأنف. وقد اختلفوا في أصله؛ ولهم فيه رأيان٤:

فذهب الفراء٥ وابن السكيت٦ إلى أن أصله (أق ي) وأن وزنه (مفعل) .

---

١ ينظر: اللسان (سطن) ٢٠٨/١٣.

٢ ينظر: الأصول ٣٥١/٣.

٣ ينظر: شرح الشافية للرضي ٣٩٧/٢.

٤ ينظر: الخصائص ٢٠٦/٣، والارتشاف ٧٢/١، والمزهر ١١،١٢/٢.

٥ ينظر: أدب الكاتب ٥٥٤، والاقتضاب ٣١٣/٢.

٦ ينظر: إصلاح المنطق ٢٢٢.". [(٢)]

١٦١. ٦٢-"وذهب الجمهور إلى أنه خماسي على زنة (فعلل) نحو: سفرجل١.

ويتداخل الأصلان (هـ ق ب) و (هـ ق ب ق ب) في (الهقبقب) : الصلب الشديد؛ وهو يحتمل الأصلين:

فكان ابن سيده يعده من الخماسي٢؛ ووزنه – حينئذ (فعلل) .

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ١٨٩/١

(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٤٢٣/١

وقياسه على مذهب الجمهور أن يكون من الثلاثي (هـ ق ب) على وزن (فعلعل) كـ (صمحمح) و (حبربر) . وإلى هذا ذهب الصغاني٣ والفيروزابادي٤، وهو الصحيح.

ومن ذلك تداخل الأصلين (ص ل ق) و (ص هـ ص ل ق) في (الصهصلق) وهو: الشديد الصوت، ويكثر نعت المرأة به؛ كقول الراجز:

قد شيبت رأسي بصوت صهصلق٥

وهو يحتمل الأصلين:

فكان الجوهري يراه ثلاثيا من (ص ل ق) ٦ ووزنه – حينئذ (فهفعل) وهو بعيد، **ولا دليل على** زيادة الهاء، وتكرير الصاد.

---

١ ينظر: اللسان (قلهذم) ٤٩٢/٢١، والقاموس (قلهذم) ١٤٨٦.

٢ ينظر: المحكم ٣٥٤/٤.

٣ ينظر: التكملة (هقب) ٢٩١/١.

٤ ينظر: القاموس (هقب) ١٨٤.

٥ ينظر: السان (صهصلق) ٢٠٧/١٠.

٦ ينظر: الصحاح (صلق) ١٥٠٩/٤.". [1]

١٦٢. ٦٣-"ومذهب الجمهور في هذه الكلمة أنها خماسية١، بأصالة جميع حروفها، فليس فيها من حروف الزيادة سوى النون؛ **ولا دليل على** زيادتها.

ومن النوع الثاني؛ وهو تداخل الثلاثي والخماسي وبينهما الرباعي:

تداخل (خ ر ش) و (ن خ ر ش) و (ن خ ور ش) في قولهم جرو (نخورش) إذ تحرك وخدش، وقد اختلفوا فيه٢:

فذهب المبرد إلى أنه خماسي على زنة (فعللل) كـ (جحمرش) ٣ وهي: العجوز، وتابعه ابن عصفور٤؛ وغيرهما ممن يستدلون بأن القول بزيادة النون والواو يؤدي إلى وزن مفقود؛ وهو (نفوعل) .

وكان ابن عصفور يستدل على أصالة الواو في (نخورش) بأن الواو تكون أصلية في بنات الخمسة٥.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٥٩٩/٢

وهو خلاف ما قرره علماء العربية في الأصول، على نحو ما تقدم٦. بل إنه خلاف ما قرره ابن عصفور نفسه عن الواو في موضع آخر.

---

١ ينظر: الكتاب ٣٠٢/٤، والتهذيب ٣٦٦/٣، وشرح الشافية ٣٤٠/٢، واللسان (خبعثن) ١٣٧/١٣.

٢ ينظر: المقتضب ٦٨/١، والمنتخب ٦٩٢/٢، والمنصف ٣١/١، والمحكم ١٥/٥، والتكملة للصغاني (خرش) ٤٧١/٣، وسفر السعادة ٤٨٦/١، وشرح الشافية للرضي ٣٦٤/٣.

٣ ينظر: المقتضب ٦٨/١.

٤ ينظر: الممتع ٩٤/١.

٥ ينظر: الممتع ٩٤/١.

٦ ينظر: ص (٢٤٢) من هذا البحث.". [1]

١٦٣. ٦٤-"(فعفليل) بتكرير السين، وهي فاء الكلمة، كـ (دردبيس) على رأي من جعل الدال الثانية مكررة١، وهذا بعيد؛ إذ **لا دليل على** تكرير الفاء؛ كما تقرر عند جمهور اللغويين، وقد بسط القول في مثله في الباب الأول.

وذهب الزمخشري إلى أنه رباعي - أيضا - ولكن من (س ل س ل) بزيادة الباء٢، ووزنه - حينئذ (فعلبيل) وهو بعيد؛ لأن الباء ليست من حروف الزيادة.

ويحتمل رأيه شيئا آخر، نبه عليه أبو حيان؛ وهو أنه أراد أن الباء زائدة على بناء (سلسل) و (سلسال) فصارت خماسية من باب الأصلين المتقاربين؛ كما في: سبط وسبطر٣؛ فإن كان الأمر ذاك فمذهبه كمذهب الجمهور في أنها خماسية، على وزن (فعلليل) .

وذهب بعضهم إلى أن الكلمة ليست خماسية ولا رباعية؛ بل هي ثلاثية إما من (س ل س) أو من (س ل ل) أو مركبة من (سأل) و (سبيل) .

وكان السمين الحلبي يرى أنها من (س ل س) ٤؛ لأنه وجدها

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٦٠٤/٢

١ ينظر: شرح الشافية ١/٦٢، والبحر المحيط ٨/٣٩، والارتشاف ١/٥٤، والمزهر ٢/١٦.
٢ ينظر: الكشاف ٤/٦٧٢.
٣ ينظر: البحر المحيط ٨/٣٩٨.
٤ ينظر: عمدة الحفاظ ٢٤٦.". [1]

١٦٤. ٦٥-"بقوله: (مرز الصبي ثدي أمه، يمرز مرزا؛ إذا اعتصر بأصابعه في رضاعه، وربما سمي الثدي: المراز لذلك) ٢. ومثل ذلك في (اللسان) ٣ فإن صح هذا فلا مكان لها في (ر وز) .

ومن ذلك أنه ذكر (بلأص) الرجل؛ بمعنى فر - في (ب ل ص) ٤ متابعا الجوهري٥. والراجح أن الكلمة رباعية؛ كما تقدم؛ لأن زيادة الهمزة حشوا قليل؛ **ولا دليل على** زيادتها هنا.

ومما يدل على أنها رباعية أن ابن فارس٦والأزهري٧ ذهبا إلى أن الهمزة فيهما مبدلة من الهاء، والأصل (ب ل هـ ص) . ويدل على ذلك - أيضا - أن الفيروزآبادي نفسه عدل عن الثلاثي إلى الرباعي في الكلمة نفسها في حال الإبدال؛ فذكر قولهم (بلأز) الرجل بمعنى فر - في الرباعي (ب ل أز) ٨ وذكر (بلهص) بمعناها في الرباعي (ب ل هـ ص)

---

١ ينظر: التكملة (روز) ٣/٢٧٠.
٢ الجمهرة ٢/٧١٠.
٣ ينظر: اللسان (مرز) ٥/٤٠٨.
٤ ينظر: القاموس ٧٩١.
٥ ينظر: الصحاح (بلص) ٣/١٠٣٠.
٦ ينظر: المقاييس ١/٣٣٢.
٧ ينظر: التهذيب ٦/٥١٨.
٨ ينظر: القاموس ٦٤٧.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٦٢٩

٩ ينظر: القاموس ٧٩١.". [١]

١٦٥.   ٦٦-"في (تنوخ) في الأصلين (ت ن خ) و (ن وخ) ١ ومثله ما في (ر هـ م) و (م هـ م) ٢.
وقد كان الصغاني يميل – في أكثر تنبيهاته – إلى الاختصار؛ كقوله منتقدا الجوهري: "موضع ذكر: تنوخ فصل التاء؛ لأصالة التاء" ٣.
وكان منهجه – في الاستدراك – المراوحة بين إصدار الأحكام المطلقة غير المعللة والأحكام المعللة؛ فمن الأول قوله: "ذكر الجوهري: الحفيسأ مع ذكر: الحيفس ٤ في باب السين" ٥ والصغاني يعني بذلك أن أصل (الحفيسأ) (ح ف س أ) وليس (ح ف س) ولم يذكر وجه ذلك؛ وهو أن الهمزة فيه أصلية؛ **ولا دليل على** زيادتها؛ فوزنه (فعيلل) مثل: سميدع.
أما ما أورده محتجا له بدليل فكثير؛ وكان إلى الاختصار يحمله على الاكتفاء بدليل واحد لنقد التداخل في الكلمة؛ ومن أدلته المختلفة: اعتماده على خصائص بعض الحروف في الأصالة والزيادة؛ كقوله منتقدا

١ ينظر: التكملة ٢/١٣٥، ٢/١٨٤.
٢ ينظر: التكملة ٦/٤٠، ١٥٠.
٣ التكملة (نوخ) ٢/١٨٤.
٤ الحفيسأ والحيفس:القصير السمين من الرجال، وينظر: اللسان (حفس) ٦/٤٥.
٥ التكملة (حفسأ) ١/١٦.". [٢]

١٦٦.   ٦٧-""وذكر الجوهري ١ الجلسد هنا غير سديد" ٢ والجلسد: اسم صنم كان يعبد في الجاهلية، **ولا دليل على** زيادة اللام فيه؛ خلافا لما ذهب إليه الجوهري، فذكره ابن منظور في الرباعي ٣.
ومنه قوله: (خ ن ذ) : "وخنذى: خرج إلى البذاء، وذكره الجوهري ٤ في المعتل، وخنظى: في الظاء، وهما من باب واحد" ٥ أي أن الصواب أن يذكرا معا في باب واحد؛ إما الذال والظاء على أن النون

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٧٧٠
(٢) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٩٠٤

عين الكلمة، والألف زائدة للإلحاق؛ كما في: غنذى وسلقى، أو في باب المعتل على أن النون زائدة؛ فتكون الألف – حينئذ – لام الكلمة والوزن (فنعل) والأول أولى؛ لأن زيادة اللف آخرة أولى من زيادة النون ثانية.

أما ما جانب الصواب فيه صاحب (القاموس) ووهم الجوهري فيه بغير حق، أو بوجه مرجوح فقليل، ومنه قوله في (م ق أ) : "ماقئ العين، وموقئها: مؤخرها أو مقدمها، هذا موضع ذكره، ووهم الجوهري"٦ إذ ذكره في (م ق أ) ٧ ومذهب الجوهري في أصل هذه الكلمة موافق

---

١ ينظر: الصحاح (جسد) ٤٥٦/٢.

٢ القاموس٣٤٨.

٣ ينظر: اللسان (جلسد) ١٢٨/٣.

٤ ليس في الصحاح المطبوع، وذكره ابن منظور ف يالمعتل (٢٢٥/١٤) وعزاه للأزهري.

٥ القاموس٤٢٥.

٦ القاموس ٦٦.

٧ ينظر: الصحاح١٥٥٣/٤.". (١)

١٦٧. ٦٨-"ب ب) كما أورد اللولب في آخر مادة (ل ب ب) وأورد الشوشب – للعقرب – في (ش ب ب) ... وأورد الساسم – للأبنوس أو لشجر يشبهه – في مادة على حدتها قبل (س ر ط م) فلم يعتبر أن أصلها (س س م) إذ لو اعتبر ذلك لأخرها عنها؛ لأن السين بعد الراء١.

والحق أن ما ذكره الشدياق – هنا – موضع اضطربت فيه أكثر المعاجم، وموضع هذا النوع الجذر الثلاثي؛ فيكون الحرف الثاني المعتل زائدا؛ على أن جعل الشدياق الكوكب ونحوه على وزن (فوفل) غير مستقيم؛ لأن فيه إهمال العين؛ فتكون الكلمة ثنائية، أو ثلاثية محذوفة العين؛ **ولا دليل على** ذلك، والراجح أن وزنها (فوعل) وهو ما يقتضيه سياق نقده؛ وهو ما عليه علماء العربية – أيضا – على أنه يمكن حمل كلام الشدياق على أنه أراد ب – (فوفل) الكلمة؛ وهي ثمر لنوع من النخيل؛ وليس المراد الوزن؛ كقولنا: شوشب على وزن كوكب أي: نظيرها.

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٩٣٠/٢

وكان الشدياق يستعين كثيرا بالنظائر في نقده صاحب (القاموس) أي: أنه إذا وجده يضع الكلمة في أصل، وضع هو نظيرتها في أصل مغاير، فمن هذا قوله: (ذكر: قوس قوس في (ق س س) وحقه أن يذكره في (ق وس) كما ذكر: أوس أوس في (أوس) ٢.

وقوله: "ذكر سمجون – محركة – وسمجون: من علماء الأندلس؛ في باب النون، وحقه أن [يذكرهما] في الجيم والحاء، كما ذكر

---

١ الجاسوس ٢٩٣.

٢ الجاسوس ٢٩٠.". (١)

١٦٨. ٦٩-"تنبيه:

ما ذكره المصنف من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم مخالف لقول أهل التصريف، فإنهم يقولون: إن فعلى إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة ويجعلون "حزوى" شاذا، وقال المصنف في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا الإعلال مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح "حيوة"، وهذا قول **لا دليل على** صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة اللغة.

حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا. انتهى.

وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغزى، قال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا.". (٢)

١٦٩. ٧٠-". . . . .

---

(١) تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم ٢/٩٨٠

(٢) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ٣/١٥٩٥

التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الأسماء غير علم كرجل أو علما لمؤنث كزينب، أو لغير عاقل كلاحق علم فرس، أو فيه تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب المزجي كمعدي كرب وأجازه بعضهم، أو الإسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزيدين أو الزيدين علما. والصفة ما كان كمذنب صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى

بعض أفراد المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال: رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم وقائمتين. قال سم: وقضية عبارته اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضا فليحرر. ا. هـ. أقول في الدماميني على التسهيل أن إدخال المثنى في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة إلى اشتراط اتحاد المادة هنا لأن الاتفاق في اللفظ مأخوذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقدم الكلام على التغليب. قوله: "خاليا من تاء التأنيث" ما لم تكن عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح. أما ألف التأنيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو ممدودة فلو سمي مذكر بسلمى أو صحراء جمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب همزة الممدودة واوا. وإنما اشترط الخلو من تاء التأنيث لأنها إن حذفت في الجمع التبس بجمع ما لا تاء فيه وإن أبقيت لزم الجمع بين علامتين متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التأنيث حشو وإنما اغتفروا وقوعها حشوا في التثنية لأنه ليس لتثنية ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنيته لالتبست بتثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه.

قوله: "ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين" قال البعض: الأولى حذفهما لأنهما شرطان لمطلق الجمع مصححا أو مكسرا وكلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه. ا. هـ. ولك أن تقول **لا دليل على** أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شروطه أعم من أن تخصه أولا لكن يعكر عليه أنه لم يستوف مطلق شروطه. قوله: "بحرفين" فيه مسامحة إذ الإعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الإعراب قال ذلك تسمحا، أو يقال: أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو في حال الرفع والياء في حالي النصب والجر. قوله: "وأجازه بعضهم" أي مطلقا وقيل: إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز في المختوم بويه قيل: تلحق العلامة بآخره فيقال: سيبويهون وقيل: تلحق بالجزء الأول ويحذف الثاني فيقال: سيبون. قوله: "أو الإسنادي" فإذا أريد الدلالة على اثنين أو أكثر مما سمي بأحد هذين المركبين قيل ذوا كذا وذوو كذا من إضافة

المسمى إلى الاسم كذات مرة وذات يوم. وسكت عن الإضافي لأنه يثنى ويجمع جزؤه الأول وجوز الكوفيون تثنية الجزأين وجمعهما قال الروداني: لا أظن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الإضافة إلى الله تعالى: ﴿إنما الله إله واحد﴾ [النساء: ١٧١] . ا. هـ. قوله: "كالزيدين أو الزيدان علما" أي أعربا إعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع إعرابين في كلمة واحدة فإن أعربا بالحركات جاز جمعهما. قوله: "صفة لمذكر عاقل" لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كما في: ﴿وإنا". [(١)]

١٧٠. ٧١-". . . . .

العلم وهو "كعلم الأشخاص لفظا" فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف؛ ولا ينعت بالنكرة ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن آوى، والزيادة في سبحان علم التسبيح، وكيسان علم على الغدر، وعلم مفعول بوضعوا، ووقف عليه بالسكون على

هو الألفة. قوله: "وهو كعلم الأشخاص" ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف والأولى أنه نعت لعلم. قوله: "فلا يضاف" أي ما دامت علميته فإن نكر جازت إضافته وكذا يقال فيما بعده.

فائدة: قد ثنوا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الأسامتان والأسامات. وينبغي أن يكون ذلك كما في الارتشاف بالنظر إلى الشخص الخارجي لا الكلي الذهني لاستحالة ذلك فيه. ا. هـ. شرح الجامع وتقدم في مبحث جمع المذكر السالم أنه لا يجمع منه بالواو أو الياء والنون إلا علم الشمول التوكيدي كأجمع فيقال أجمعون. قوله: "ويبتدأ به" أي لا مسوغ وكذا يقال فيما بعده. قوله: "بعده" إنما قيد به لأن تقدم الحال مسوغ لمجيئها من النكرة. قوله: "في بنات أوبر" علم على ضرب رديء من الكمأة. قوله: "وابن آوى" علم على حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب فيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل الأظفار يشبه صياحه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري. ا. هـ. تصريح. قوله: "علم التسبيح" أي عند قطعه عن الإضافة كما عليه البيضاوي أو مطلقا عليه كما عليه غيره، وإضافته للإيضاح كحاتم طيئ وفرعون موسى فلا تبطل العلمية لأن المبطلة لها ما للتعريف أو التخصيص ومنع

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١/١٢١

كثير علميته. قال الرضي: لا دليل على علميته لأن أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله:

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به

وقد جاء باللام كقوله:

سبحانك اللهم ذا السبحان

قالوا دليل علميته قوله:

سبحان من علقمة الفاخر

ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه ونوى وبقي المضاف على حالة مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله:

خالط من سلمى خياشم وفا

هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ. وفي بعضها علم على التسبيح وهو المناسب لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرية لمحذوف أي وهو علم إلخ ولا يصح جر علم على النعتية لسبحان لأن المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة، وهكذا قوله علم على الغدر. قوله: "عم" فعل ماض كما أشار إليه الشارح بالعطف لا أفعل تفضيل حذفت همزته ضرورة لاقتضائه العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وليس كذلك. قوله: "في أمته" أي جماعته وأفراده. قوله: "وأنه في الشياع كأسد" أي الذي هو اسم". (١)

١٧١. ٧٢-"وقد يصير علما بالغلبة ... مضاف أو مصحوب أل كالعقبه

أل سبب للمح الأصل فليسا بسيين لما يترتب على ذكره من الفائدة وهو لمح الأصل.

نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه. قال الخليل: دخلت أل في الحارث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين الشيء بعينه.

تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظرا لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة "وقد يصير علما" على بعض مسمياته "بالغلبة"

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١/١٩٧

عليه "مضاف" كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فإنه غلب على العبادلة حتى صار علما عليهم دون من عداهم من إخوتهم "أو مصحوب أل" العهدية "كالعقبة" والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلي، ومدينة طيبة، وكتاب سيبويه، وخويلد من نفيل، والثريا "وحذف أل ذي" الأخيرة "إن تناد" مدخولها "أو تضف

إذا ما جئت ربك يوم حشر ... فقل يا رب مزقني الوليد

فلم يلبث إلا أياما حتى ذبح وعلق رأسه على قصره ثم على سور بلده. نسأل الله السلامة من شرور أنفسنا. قوله: "فضرورة" وقيل نكر يزيد ثم دخلت عليه أل للتعريف. قال المصرح: وعندي فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل بخلاف زيد إذا نكر. قوله: "سهلها تقدم ذكر الوليد" أي فيكون دخولها للمشاكلة وأل في الوليد للمح. قوله: "ثم قوله للمح إلخ" هذا الترديد متفرع على كون اللام للعلة الباعثة أو للعلة الغائية فالشق الأول مبني على الأول والثاني على الثاني واللامح على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع. قال شيخنا: وقدم الشق الأول لأنه الظاهر. قوله: "فيدخل" أي النظر على المجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق. قوله: "إذ لا فائدة إلخ" اعترض بأن ذكر أل دليل للسامع على لمح مدخل أل الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سيين. قوله: "قال الخليل إلخ" دليل على أن الدخول سبب للمح. وقوله لتجعله الشيء بعينه أي لتجعل المذكور من الأعلام أي لتجعل مسماه الشيء نفسه أي المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع فأل في الحرث تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حرث. وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الأعداء وهكذا. قوله: "وقد يصير إلخ" قال ابن هشام: ذكره في باب العلم أحسن فيقال: العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لأن النوعين المضاف وذا أل يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنا فإنه استطراد. قوله: "بالغلبة عليه" هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية أن استعمل بالفعل في غير ما غلب عليه وإلا فتقديرية.

قوله: "وابن مسعود" قيل: الصواب أن يذكر بدله عبد الله عمرو بن العاصي لموت ابن مسعود قبل إطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشيء لأنه إنما يرد لو قال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جمع عبد الله أيا كان وهو إنما قال: غلبت هذه الأعلام

الأربعة على العبادلة أي الأشخاص الأربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله". (١)

١٧٢. -٧٣". . . . .

فالنائب فيه ضمير المصدر كذلك على ما مر، لا قوله من مهابته.

تنبيهات: الأول ذكر ابن إياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل، كما أن الأصل الذي ينوب عنه كذلك وكذلك المميز إذا كان معه من، كقولك: طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل أيضا، وفي هذا الثاني نظر، فقد نص ابن عصفور على أنه لا يجوز أن تدخل من على المميز المنتصب عن تمام الكلام. الثاني ذهب ابن درستويه والسهيلي وتلميذه الرندي إلى أن النائب في نحو مر بزيد ضمير المصدر، لا

عنهما. والإغضاء إدناء الجفون بعضها من بعض. واستقرب الروداني جعل النائب ضميرا عائدا على الطرف المفهوم التزاما من يغضي لأن الإغضاء خاص بالطرف. قوله: "كذلك" أي كالمذكور من الآية والبيتين. وقوله على ما مر أي على الوجه الذي مر في ويعتلل لكن الصفة هنا مذكورة. قوله: "لا تقوم" على حذف مضاف أي لا يقوم مدخولها وقوله كما أن الأصل يعني الحال التي تعلقت بها الباء. قوله: "إذا كان معه من" مقتضاه أنه إذا لم يكن معه من يقوم مقام الفاعل وهو قول والصحيح خلافه فليجعل التقييد لكون الكلام في المجرور بالحرف. قوله: "وفي هذا الثاني" أي في مثاله لأن مناقشته إنما هي في المثال أما الحكم وهو عدم نيابة التمييز المجرور بمن عن الفاعل فقد سلمه. قوله: "فقد نص ابن عصفور إلخ" بل سيأتي في قول الناظم:

واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد ... والفاعل المعنى كطب نفسا تفد

وغيرهما هو تمييز المفرد كقفيز بر ورطل زيت. قوله: "المنتصب عن تمام الكلام" أراد بتمام الكلام متممه الذي يحصل به فائدته وهو الفاعل وعن متعلقه بمحذوف أي المحول عن تمام الكلام أي الفاعل فاندفع قول شيخنا والبعض أن كل تمييز ينتصب عن تمام الكلام أي بعده فكان الظاهر أن يقول المحول عن الفاعل. قوله: "ذهب ابن درستويه إلخ" اعلم أنه لا خلاف في إنابة المجرور بحرف زائد وأنه

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢٦٨/١

في محل رفع كما في ما ضرب من أحد. فإن جر بغير زائد ففيه أقوال أربعة: أحدها وعليه الجمهور أن المجرور هو النائب في محل رفع. ثانيها وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل مبهما ليحتمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو زمان أو مكان إذ **لا دليل على** تعيين أحدها. ثالثها وعليه الفراء أن النائب حرف الجر وحده في محل رفع كما يقول بأنه وحده بعد الفعل الله لمبني للفاعل في محل نصب نحو مررت بزيد. رابعها وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ويتفرع على هذا الخلاف جواز تقديم الجار والمجرور على الفعل وامتناعه. فعلى الأول والثالث يمتنع وعلى الثاني والرابع يجوز. ا. هـ. همع باختصار. ولا يبعد عندي جواز تقديمه حتى على الأول والثالث لأن علة المنع إلباس الجملة الفعلية بالاسمية وهي مفقودة هنا وكالمجرور الظرف". (١)

١٧٣. ٧٤-"والحذف حتم مع آت بدلا ... من فعله كندلا اللذ كاندلا

ذلك. ونازع في ذلك الشارح "وفي" حذف عامل "سواء لدليل متسع" عند الجميع كأن يقال: ما ضربت، فتقول: بلى ضربا مؤلما، أو بلى ضربتين. وكقولك لمن قدم من سفر: قدوما مباركا، ولمن أراد الحج أو فرغ منه: حجا مبرورا، فحذف العامل في هذه الأمثلة وما أشبهها جائز لدلالة القرينة عليه وليس بواجب "والحذف حتم" أي واجب "مع"

بقوله تعالى: ﴿ومكرنا مكرا﴾ [النمل: ٥٠] ، وقول الشاعر:

وعجت عجيجا من جذام المطارف

وأجيب بأنه يرفع المجاز فيما يحتمل الحقيقة والمجاز كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز لا غير كذا في القسطلاني على البخاري فالمتعين للمجاز يؤكد كما في الآية والبيت، فقولهم المجاز لا يؤكد ليس على إطلاقه. قوله: "ونازع في ذلك الشارح" أي بما حاصله أن المؤكد قد لا يكون للتقوية والتقرير معا بل قد يكون للتقرير فقط فلا ينافي الحذف لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور جاز أن يقرر معنى المحذوف بالأولى وأن السماع ورد بحذف عامل المؤكد جوازا نحو أنت سيرا ووجوبا نحو سقيا ورعيا

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/٩٥

وأنت سيرا سيرا. ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد والحذف ينافي ذلك فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله:

وحذف عامل المؤكد امتنع

لنكات تأتي كما يدل على ذلك قوله بعد والحذف حتم إلخ وفيه أن نحو أنت سيرا **لا دليل على** استثنائه لعدم تحتم حذف عامله فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض مع أن الخليل وسيبويه يجيز أن الجمع بين الحذف والتأكيد كما مر. ورد ابن عقيل المنازعة بأن جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من المؤكد بل المصدر فيها نائب مناب الفعل عوض منه دال على ما يدل عليه ويدل على ذلك أنه يمتنع الجمع بينهما ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينه وبين المؤكد، وأنه لا خلاف في عدم عمل المصدر المؤكد واختلفوا في عمل المصدر الواقع موقع الفعل والصحيح أنه يعمل ولا يخفى أن دليله الأول لا يأتي في نحو أنت سيرا وأنه يلزم على كلامه زيادة أقسام المصدر على الثلاثة المذكورة في قوله توكيدا أو نوعا إلخ إلا أن يكون مراده أن تلك الأمثلة ليست من المؤكد الآن وإن كانت منه بحسب الأصل فتأمل. قوله: "متسع" أي اتساع مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله هذا هو المناسب لحل الشارح، ويحتمل أن المعنى والحذف في سواه متسع فيكون بمعنى متسع فيه وإنما جاز حذف العامل فيما ذكر لدلالة المصدر على معنى زائد على معنى العامل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله. قوله: "ما ضربت" ما نافية لا استفهامية بدليل الجواب وبلى لإثبات المنفي قبلها.

قوله: "حجا مبرورا" يقدر في الأول تحج وفي الثاني حججت. قوله: "والحذف حتم". [1]

١٧٤. ٧٥-"واستثن مجرورا بغير معربا ... بما لمستثنى بإلا نسبا

تسقط آخر الأعداد مما قبله، ثم ما بقي مما قبله وهكذا فما بقي فهو المراد. ا. هـ "واستثن

مفردين إذا لم يمكن تشريكهما وإلا عاد لهما معا ومثل له الدماميني بنحو اهجر بني زيد وبني عمرو إلا من صلح فمن صلح مستثنى من بني زيد وبني عمرو جميعا.

فائدة: يقع تالي إلا خبرا لما قبلها نحو ما زيد إلا قائم أو يقوم أو أبوه قائم ويمتنع ما زيد إلا قام كما

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١٦٩/٢

في الهمع والتسهيل أو حالا منه نحو ما جاءني زيد إلا ضاحكا أو يضحك أو قد ضحك أو يده على رأسه وجعل منه نحو: ﴿ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون﴾ [الحجر: ١١] ، وما أنعمت عليه إلا شكر قال الدماميني وهو لا ينطبق على المراد إذ الغرض من قولك ما أنعمت عليه إلا شكر أنك مهما أنعمت عليه شكر فهو كالشرط والجزاء في ترتب الثاني على الأول وليس المراد أنك لم تنعم عليه إلا في حال شكره أو في حال عزمه على الشكر حتى تكون حال مقارنة أو منتظرة ثم أجاب باختيار الثاني على أن المعنى ما أنعمت عليه إلا مقدرا شكره بعد ذلك من الله تعالى وإذا كان المقدر هو الله تعالى لزم وقوع المقدر فيفيد الكلام حينئذ ما أراده المتكلم من استعقاب انعامه شكر المنعم عليه وجوز الزمخشري أن يقع تاليها صفة لما قبلها نحو ما مررت برجل إلا قائم وما مررت بأحد إلا زيد خير منه أو يقوم. وجعله الأخفش وأبو علي والمصنف في الأول صفة بدل محذوف أي إلا رجل قائم وفي الثاني حالا قاله الدماميني ومما جعله الزمخشري من التفريغ في الصفات نحو: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته﴾ [النساء: ١٥٩] ، فجعل ليؤمنن به جواب قسم محذوف والجملة صفة موصوف محذوف مبتدأ خبره الجار والمجرور قبله تقديره وإن من أهل الكتاب أحد وجعل غيره تالي إلا خبرا لمحذوف موصوف بالجار والمجرور تقديره وإن أحد من أهل الكتاب. وأورد عليه أنه يلزمه حذف موصوف الظرف وهو مخصوص بالشعر كحذف موصوف الجملة. وأجاب الدماميني بأن الاختصاص إذا لم يكن المنعوت بعض مجرور بمن كما في الآية أو بفي ورده الشمني بأنه يشترط تقدم المجرور على المنعوت كما في التسهيل وغيره. قوله: "بغير" بمعنى غير بيد لكنها تخالفها من أربعة أوجه أنها لا تقع صفة ولا يستثنى بها إلا في الانقطاع ولا تضاف إلى غير أن وصلتها ولا تقطع عن الإضافة ويقال فيها ميد بالميم وظاهر كلامه في التسهيل أنها اسم لكنه قال في توضيحه المختار عندي إنه حرف استثناء بمعنى لكن **ولا دليل على** اسميتها قاله الدماميني. وبقي خامس وهو أنها لا تقع مرفوعة ولا مجرورة بل منصوبة كما في المغني تقول فلأن كثير المال بيد أنه بخيل وقيل تأتي بمعنى من أجل أيضا كما في حديث: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر" وقال ابن مالك وغيره هي فيه بمعنى غير على حد قوله:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهن فلول من قراع الكتائب

كذا في المغني أي من تأكيد المدح بما يشبه الذم كما بسطه الدماميني. قال السيوطي هذا حديث

غريب لا يعرف له سند فتأمل. وأجرى الشاطبي في غير التفاصيل السابقة في تكرار". [١]

١٧٥. ٧٦-". . . . .

وكقوله:

٦٦٣- فما شربوا بعدا على لذة خمرا

وكقوله:

٦٦٤- كجلمود صخر حطه السيل من عل

وكقراءة بعضهم من قبل ومن بعد بالجر والتنوين. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أول بالنصب ممنوعا من الصرف للوزن والوصف.

تنبيهات: الأول اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة أي لفظا أو نوى معناها أو

المجموع ليندفع اعتراض الشارح بعد على المصنف بحسب وعلى كما سيتضح. قوله: "أغص" بفتح الهمزة والغين المعجمة من باب فرح وجاء في لغة من باب قتل ويتعدى بالهمزة فيقال أغصصته كذا في المصباح. فعلى الثاني تضم الغين وعلى الثالث تضم الهمزة والفرات العذب. ويروى الحميم أي البارد من أسماء الأضداد. قوله: "كجلمود صخر" الجلمود بالضم كما في العيني وهو الحجر العظيم الصلب. والشاهد في من عل حيث جر بمن ونون لقطعه عن الإضافة لفظا ومعنى هذا ما اقتضاه كلام الشارح وصرح به أرباب الحواشي وعندي فيه نظر لأن قوله من عل آخر البيت، فليس منونا بالفعل حتى يستشهد به على قطع عل عن الإضافة لفظا ومعنى **ولا دليل على** أن ترك تنوينه لأجل وقف الروي فالحق أنه محتمل لأن يكون ترك تنوينه لنية لفظ المضاف إليه وأن يكون لأجل وقف الروي فلا يصلح شاهدا على القطع فاستفده.

قوله: "بالنصب" ينبغي بالفتح لأنه مجرور بالفتحة وهذا ينافيه ما تقدم من أن الكلام هنا في أول التي هي ظرف بمعنى قبل فتدبر. قوله: "تنبيهات إلخ" اعترض الشارح على المصنف في

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/٢٢٧

٦٦٣- صدره:

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية

والبيت من الطويل، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق ص١٤٦؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠١؛ والدرر ٣/ ١٠٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ وشرح شذور الذهب ص١٣٧؛ ولسان العرب ٣/ ٩٣ "بعد"، ١٤/ ٢٣٧ "خفا"؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ١٠٩، ٢١٠.

٦٤٤- صدره:

مكر مفر مقبل مدبر معا

والبيت من الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص١٩؛ وإصلاح المنطق ص٢٥؛ وجمهرة اللغة ص١٢٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٩٧، ٢٤٢، ٢٤٣؛ والدرر ٣/ ١١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥؛ والشعر والشعراء ١/ ١١٦؛ والكتاب ٤/ ٢٢٨؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٤٩؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص٣٢٨؛ وشرح شذور الذهب ص١٤٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٤؛ والمقرب ١/ ٢١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٠.". (١)

١٧٦. ٧٧-"النوعي؛ فالمشهور الجواز نظرا إلى أنواعه، نحو: "سرت سيري زيد الحسن والقبيح"؛ وظاهر مذهب سيبويه المنع، واختاره الشلوبين.

٢٩١-

وحذف عامل المؤكد امتنع ... وفي سواه لدليل متسع

"وحذف عامل" المصدر "المؤكد امتنع" لأنه إنما جيء به لتقوية عامله وتقرير معناه، والحذف ينافي ذلك، ونازع في ذلك الشارح١ "وفي حذف عامل "سواه لدليل متسع" عند

---

١ الشارح: الذي نازع في هذا الكلام هو العلامة أبو عبد الله بدر الدين محمد بن الناظم، قال في شرحه على ألفية والده "ص١٣٧": "يجوز حذف عامل المصدر إذا دل عليه دليل، كما يجوز حذف

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٤٠٧/٢

عامل المفعول به وغيره، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المصدر مؤكدا أو مبنيا، والذي ذكره الشيخ رحمه الله "يريد والده ابن مالك صاحب الألفية" في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكد لا يجوز حذف عامله.

قال في شرح الكافية: لأن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك؛ فلم يجز؛ فإن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه، وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يقصد به مجرد التقرير؛ فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا أجاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بذلك المصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن معنا ما يدفع هذا من القياس لكان في دفعه بالسماع كفاية؛ فإنهم يحذفون عامل المؤكد حذفا جائزا إذا كان خبرا عن اسم عين في غير تكرير ولا حصر، نحو: "أنت سيرا"، وحذفا واجبا في مواضع يأتي ذكرها "يريد في قول الناظم والحذف حتم مع آت بدلا من فعله، إلخ" نحو: "سقيا ورعيا" و"حمدا وشكرا لا كفرا"؛ فمنع مثل هذا إما لسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف لعامل منه نية التخصيص، وهي دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام، ولم يخالف أحد في جواز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو العدد، فلذلك قال: وفي سواه لدليل متسع؛ ومن أمثلته قولك لمن قال: "ما ضربت زيدا": "بلى ضربتين"، ولمن قال: "ما تجد في الأمر": "بلى، جدا كثيرا"، ولمن قال: "أي سير سرت": سيرا سريعا، ولمن تأهب للحج: "حجا مبرورا"، ولمن قدم من سفر: "قدوما مباركا"؛ ثم إن حذف عامل المصدر على نوعين: جائز، وواجب؛ فالجائز كما في الأمثلة المذكورة، والواجب إذا كان المصدر بدلا من اللفظ بالفعل، كما قال: والحذف حتم -إلخ"، اهـ كلامه.

وقال العلامة الصبان في الفصل بين الكلامين: "ورد بأن الحذف مناف للتوكيد مطلقا؛ لأن التوكيد يقتضي الاعتناء بالمؤكد، والحذف ينافي ذلك؛ فدعواه الأولوية مردودة، وما ذكره وإن كان من أمثلة المؤكد مستثنى من عموم قوله: وحذف عامل المؤكد امتنع؛ لنكات، كما يدل على ذلك قوله بعد: والحذف حتم، إلخ؛ وفيه أن نحو: "أنت سيرا"؛ لا دليل على استثنائه لعدم تحتم حذف عامله؛ فالجواب بالنسبة إليه لا ينهض، مع أن الخليل وسيبويه يجيزان الجمع بين الحذف والتأكيد، ورد ابن

=". (١)

١٧٧. ٧٨-"إذا كانت لامها واوا تقلب في الاسم دون الصفة، ويجعلون حزوى شاذا. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون: هذا مخصوص بالاسم، ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا، والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة، وهذا قول **لا دليل على** صحته، وما قلته مؤيد بالدليل، وموافق لأئمة اللغة، حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء، فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى، وبنو تميم قالوا: القصيا، انتهى. وأما قول ابن الحاجب بخلاف الصفة كالغزوى يعني تأنيث الأغرى، فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده، وليس معه نقل، والقياس أن يقال: الغزيا كما يقال العليا، انتهى.

فصل:

٩٦٦- "

إن يسكن السابق من واو ويا ... واتصلا ومن عروض عريا

٩٦٧- "

فياء الواو اقلبن مدغما ... وشذ معطى غير ما قد رسما

"فياء الواو اقلبن مدغما" أي هذا موضع سادس تقلب فيه الواو ياء وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة كمسلمي، والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سيد وميت، وأصلهما سيود وميوت ومثاله فيما تقدمت فيه الواو طي ولي، مصدرا طويت ولويت، وأصلهما طوي ولوي.

ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتين، نحو: يدعو ياسر، ويرمي واعد، أو كان السابق منهما متحركا، نحو: طويل وغيور، أو عارض الذات، نحو: روية مخفف رؤية، وديوان إذ أصله دوان وبويع إذ راوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون، نحو: قوي فإن أصله الكسر ثم سكن للتخفيف كما يقال في علم: علم.

تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا، وهو أن يكون في تصغير ما يكسر على

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤٧٢/١

مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال، نحو جديل وأسيد وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيود حملا للتصغير على التكسير، أما". (١)

١٧٨. ٧٩-"فحذفت لاماتها كما مر، ولم يعوض منها شيء. "ولا" يجوز ذلك "في اسم وأخت وبنت؛ لأن العوض" فيهن عن لامهن المحذوفة "غير الهاء". أما "اسم" فأصله سمو عند البصريين١، فحذفت لامه، وعوض منها الهمزة في أوله، وأما "أخت وبنت"، فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو، حذفت لامهما، وعوض منها تاء التأنيث؛ لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة، وهاء التأنيث، يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة. وذهب يونس إلى أن تاء "أخت وبنت" ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح؛ ولأنها لا تبدل في الوقف هاء٢، ونقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وسلمه، وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث، وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقا للثنائي بالثلاثي.

"وشذ بنون" جمع ابن؛ لأن المعوض فيه همزة الوصل، وأصله "بنو"؛ لأن مؤنثه بنت، ولم نر هذه التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو، قاله الجوهري. "ولا" يجوز ذلك "في نحو: شاة وشفة" وإن كانا محذوفي اللام، معوضا عنها هاء التأنيث؛ "لأنهما كسرا" تكسيرا يعرب بالحركات، وذلك أن "شاة" كسرت "على شياه، و" "شفة" كسرت على "شفاه" بالهاء فيهما، وأصل "شاة": شوهة؛ بسكون الواو؛ كصفحة، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها، فانقلبت ألفا فصار شاهة، فحذفت لامها وهي الهاء، وعوض منها هاء التأنيث، وأصل "شياه": شواه، قبلت الواو ياء لانكسار ما قبلها. وأصل "شفة": شفهة، حذفت لامها وهي الهاء أيضا، وعوض منها هاء التأنيث، والدليل على أن لامهما هاء؛ تصغيرهما على شويهة وشفيهة، وتكسيرهما على شياه وشفاه، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها. وزعم قوم أن لام "شفة" واو، لقولهم في الجمع: شفوات، قال الجوهري: **ولا دليل على** صحته، إنما لم يجمعا بالحروف؛ لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما. وشذ "ظبون" جمع "ظبة"، فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو محذوفة، والهاء عوض منها، والظبة؛ بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحد: طرف السيف والسهم، وأصلها: ظبو، لقولهم: ظبوته إذا أصبته بالظبة.

"و" النوع "الثالث" مما حمل على هذا الجمع: "جموع تصحيح لم تستوف الشروط" المتقدمة في الاسم

---

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٤/١١٤

والصفة، "كأهلون" جمع أهل، وهم العشيرة، "ووابلون"

---

١ الإنصاف ١/ ٦، المسألة رقم١: "الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم".

٢ في الكتاب ٣/ ٣٦١: "وأما يونس فيقول: أختي؛ وليس بقياس".". (١)

١٧٩. ٨٠-"هذا، وإن كان عين فعل المفتوح الفاء حلقيا ساكنا جاز تحريكه بالفتح نحو الشعر والشعر والبحر والبحر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض
الكلمات، وليس إحداهما فرعا للأخرى، وأما الكوفيون فجعلوا المفتوح العين فرعا لساكنها، ورأوا هذا قياسا في كل فعل شأنه ما ذكرنا، وذلك لمناسبة حرف الحلق للفتح كما يجئ في باب المضارع قال: " وللرباعي خمسة: جعفر، زبرج، برتن، درهم، قمطر، وزاد الأخفش نحو جخدب، وأما جندل وعلبط فتوالي الحركات جملهما على باب جنادل وعلابط، وللخماسي أربعة: سفرجل، قرطعب، جحمرش، قذعمل، وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولم يجى في الخماسي إلا عضرفوط خزعبيل قرطبوس قبعثرى خندريس على الأكثر " أقول: اعلم أن مذهب سيبويه وجمهور النحاة أن الرباعي والخماسي صنفان غير الثلاثي، وقال الفراء والكسائي: بل أصلهما الثلاثي، قال الفراء: الزائد في الرباعي حرفه الأخير وفي الخماسي الحرفان الأخيران، وقال الكسائي: الزائد في الرباعي الحرف الذي قبل آخره، **ولا دليل على** ما قالا، وقد ناقضا قولهما باتفاقهما على أن وزن جعفر فعلل ووزن سفرجل فعلل، مع اتفاق الجميع على أن الزائد إذا لم يكن تكريرا يوزن بلفظه، وكان ينبغي أن يكون للرباعي خمسة واربعون بناء، وذلك بأن تضرب ثلاث حالات الفاء في أربع حالات العين فيصير اثني عشر تضربها في أربع حالات اللام الأولى يكون ثمانية وأربعين، يسقط منها ثلاثة لامتناع اجتماع الساكنين، وكان حق أبنية الخماسي أن تكون مائة وأحدا وسبعين، وذلك بأن تضرب أربع حالات اللام الثانية في الثمانية والأربعين المذكورة فيكون مائة واثنين وتسعين يسقط منها أحد وعشرون، وذلك لأنه يسقط بامتناع سكون العين واللام الأولى فقط تسع حالات الفاء واللام". (٢)

---

(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٧٢/١

(٢) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٤٧/١

١٨٠. ٨١-"قيل: ويقع الف للإلحاق في الاسم حشوا، لأنه يلزمها في الحشو الحركة في بعض المواضع، ولا يجوز تحريك ألف في موضع حرف أصلي، وإنما وجب تحريكها لأن الثاني يتحرك في التصغير، وكذا الثالث والرابع الوسط يتحرك أيضا في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس، وأما الآخر فقد لا يتحرك كسلمى وبشرى والاعتراض عليه أنه ما المحذور من تحريك ألف في مقابلة الحرف الأصلي؟ ومع التسليم فإنه لا يلزم تحريكها في نحو علابط لا في التصغير ولا في التكسير، بل تحذف، فلا بأس بأن نقول: هو ملحق بقذعمل، وقولهم " الرابع الوسط يتحرك في التصغير والتكسير إذا حذف الخامس " ليس بمستقيم، لأن الألف تقلب إذن ياء ساكنة كسر يديح وسراديح في سرداح (١) ، ومع التسليم يلزمهم أن يزاد الألف في الآخر نحو أرطى (٢) ومعزى لأنه يتحرك بالحركة الإعرابية بعد قلبه ياء في التصغير والتكسير

واحترز بعضهم من هذا فقال: الألف لا تكون للإلحاق أصلا، وأصلها في نحو أرطى ومعزى ياء، **ولا دليل على** ما قال، وإنما قلبت في رأيت أريطيا وأراطي لكسرة ما قبلها ولما لم يؤد الأمر إلى تحريك الألف وسطا في الفعل حكم الزمخشري وتقبله المصنف بكون ألف نحو تغافل للإلحاق بتدحرج، وهو وهم، لأن الألف في مثله غالبة في إفادة معنى كون الفعل بين اثنين فصاعدا، ولو كان للإلحاق لم يدغم نحو تماد وتراد، كما لم يدغم نحو مهدد كما بينا، ولو كان الألف في تغافل

الاصل أيضا، ويقال: رجع فلان إلى إدرونه، ويقال: فلان إدرون شر، إذا كان نهاية في الشر، قال ابن جنى: هو ملحق بجردحل، وذلك أن الواو التى فيها ليست مدا لان ما قبلها مفتوح فشابهت الاصول بذلك فألحقت بها اه (١) السرداح - بوزن قرطاس، بكسر القاف - الناقة الطويلة والضخم من كل شئ والاسد القوى الشديد (٢) الارطى - بفتح فسكون - شجر ينبت في الرمل، واحدته أرطاة (*)".(١)

١٨١. ٨٢-"الوزن والسجع كان موجودا، وذهب أحمد بن يحيي إلى أنه لابد لكل زائد من معنى، **ولا دليل على** ما ادعى قوله " والإعلال " يدخل فيه إبدال حروف العلة، ونقل حركتها إلى ما قبلها، وحذفها، وحذف حركتهالا للجزم ولا للوقف، ويدخل في الإبدال إبدال حرف العلة والهمزة وغيرهما،

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٥٧/١

وكذا الحذف يشمل حذف حرف العلة والهمزة وغيرهما، فقوله " الإبدال والحذف " يدخل فيها بعض وجوه الإعلال، وبعض وجوه تخفيف الهمزة قال: " الماضي: للثوثى المجرد ثلاثة أبنية: فعل، وفعل، وفعل، نحو ضربه وقتله جاس وقعد وشربه وومقه وفرح ووثق وكرم " أقول: ذكر لفعل أربعة أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل، والثاني من باب فعل يفعل، ولم يذكر من باب فعل يفعل - بفتحهما - لأنه فرعهما على ما يأتي في المضارع، ومثالين للازم منهما، وذكر أيضا لفعل أربعة

أمثلة: مثالين للمتعدي: أحدهما من باب فعل يفعل كشرب، والثاني من باب فعل يفعل كومق، ومثالين للازم منهما، وذكر لفعل مثالا واحدا، لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما قال: " وللمزيد فيه خمسة وعشرون: ملحق بدرج نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور وقلنس وقلسي، وملحق بتدحرج نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل وتكلم، وملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى، وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب واغدودن واعلوط، واستكان قيل: افتعل من السكون فالمد شاذ، وقيل: استفعل من كان فالمد قياسي " أقول: شملل: أي أسرع، وأيضا بمعنى أخذ من النخل بعد لقاطه ما يبقى". (١)

١٨٢. ٨٣-"وإن كانت الهمزة أصلية خليتها كأليئة في تصغير ألاءة (١) ، وإن لم تعرف هل الهمزة صل أو بدل من الواو والياء خليت الهمز في التصغير بحاله ولم تقلبه، إلى أن يقوم دليل على وجوب انقلابه، لأن الهمزة موجودة، **ولا دليل على** أنها كانت في الأصل شيئا آخر، وكذلك ترد أصل الياء الثانية في برية (٢) وهو الهمزة عند من قال: إنها من برأ أي خلق، لأنها إنما قلب ياء لكون الياء قبلها ساكنة حتى تدغم فيها، ومن جعلها من البرى - وهو التراب - لم يهمزها في التصغير، وكذا النبي أصله عند سيبويه الهمز، لقولهم تنبأ مسيلمة (٣)

فخففت بالإدغام كما في برية، فكان قياس التصغير نبيئ، قال سيبويه: لكنك إذا صغرته أو جمعته على أفعلاء كأنبياء تركت الهمزة لغلبة تخفيف الهمزة في النبي فتقول في التصغير نبي بياءين على حذف الثالث كما في أخي، وقد جاء النبآء

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٦٧/١

(١) قال في القاموس: " الالاء - كسحاب - ويقصر: شجر مر دائم الخضرة واحدته ألاءة وألاء أيضا " (٢) قال في اللسان: " في التهذيب البرية أيضا الخلق بلا همز.

قال الفراء: هي من برأ الله الخلق أي خلقهم، وأصلها الهمز، وقد تركت العرب همزها ونظيره النبي والذرية.

وأهل مكة يخالفون غيرهم من العرب يهمزون البريئة والنبي والذريئة من ذرأ الله الخلق وذلك قليل.

قال الفراء: وإذا أخذت البرية من البرى وهو التراب فأصلها غير الهمزة.

وقال اللحيانى: أجمعت العرب على ترك همز هذه الثلاثة ولم يستثن أهل مكة " (٣) قال سيبويه (ج ٢ ص ١٢٦) : فأما النبي فان العرب قد اختلفت فيه، فمن قال النبآء قال كان مسيلمة نبئ سوء (مصغرا) وتقديرها نبيع، وقال العباس بن مرداس: يا خاتم النبئاء إنك مرسل * بالحق كل هدى السبيل هداكا ذا القياس، لانه مما لا يلزم، ومن قال أنبياء قال نبى سوء (مصغرا) كما قال في عيد حين قالوا أعياد عييد " وبما نقلناه من عبارة سيبويه يتبين لك ما في عبارة المؤلف من قصور عن أداء المعنى الذي يؤخذ من عبارة سيبويه (*)".(١)

١٨٣. ٨٤-"أصل الياء يوى، فتقول: يويت ياء حسنة: أي كتبت ياء، وعند غيره أصله ييي، وكذا الخلاف بينهم في جميع ما هو على حرفين من أسماء حروف المعجم ثانية ألف، نحو باتا ثا را، فهم يقولون: بييت وتييت وثييت، إلى آخرها، وقال أبو علي: بويت إلى آخرها، وعند أبي على جمعها: أبواء وأتواء وعند غيره: أبياء وأتياء، وإنما حكموا بذلك لورود الإمالة في جميعها، وليس بشئ، لأنه إنما تمال هذه الأسماء وهي غير متمكنة فألفاتها في ذلك الوقت أصل، كألف ماولا، وإنما يحكم على ألفاتها بكونها منقلبة إذا زيد على آخرها ألف أخرى وصيرت همزة، قياسا على نحو رداء وكساء، وذلك عند وقوعها مركبة معربة، فألحقوا إذن ألفاتها بألفات سائر المعربات في كونها منقلبة، وهي لا تمال ألفها إذن، كما مر في باب الإمالة (١) ، فلا دلالة إذن في إمالتها قبل التركيب على كون ألفاتها بعد التركيب في الأصل ياء، وإنما حكم أبو علي بكونها واوا وبأن لامها ياء لكثرة باب طويت ولويت، وكونه أغلب من باب قوة وحييت، وأما حيوان فواوه ياء على الأصح، كما مر، وما ثانية ألف من هذه الأسماء وبعده حرف صحيح نحو دال ذال صاد ضاد كاف لام فقبل إعرابها وتكريبها لا أصل

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - الرضي الأستراباذي ٢١٢/١

لألفاتها، لكونها غير متمكنة في الأصل، كما مر، وأما بعد إعرابها فجعلها في الأصل واوا أولى من جعلها ياء، لأن باب دار ونار أكثر من باب ناب وغاب، فتقول: ضودت ضادا، وكوفت كافا، ودولت دالا، والجمع أضواد وأكواف وأدوال، وأما جيم وشين وعين فعينها ياء نحو بيت وديك، إذ الياء موجودة، **ولا دليل على** كونها عن الواو، ويجوز عند

سيبويه أن يكون أصل جيم فعلا – بضم الفاء، وفعلا – بكسرها – خلافا للاخفش (٢)

---

(١) انظر (ص ٢٦) من هذا الجزء (٢) اعلم أن سيبويه والاخفش قد اختلفا في الياء الساكنة المضموم ما قبلها إذا لم تكن عينا لفعلى ولا عينا لجمع: هل تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء؟ أو تقلب (*)".[١]

١٨٤. ٨٥-"١٩٢ – * هو الجواد الذي يعطيك نائله * عفوا (١) قوله " وشاذا على الشاذ في اصبر واضرب " عطف على قوله " وجوبا في اطلب " يعني يقال: اصبر واضرب – بصاد وضاد مشددتين – والشذوذ الأول إدغام الصاد الذي هو حرف الصفير في غير الصفير أي الطاء، وكذا إدغام الضاد المعجمة، والشذوذ الثاني قلب الثاني إلى الأول، وقد مر أن الشذوذ الثاني

يدفع مضرة الأول، والأولى أن يقول: إن تاء الافتعال قلبت صادا أو ضادا من أول الأمر، وأدغمت الصاد والضاد فيها كما ذكر قبل، إذ **لا دليل على** قلبه طاء أولا ثم قلب الطاء صادا أو ضادا قوله " لامتناع اطبر واطرب " يعني: إنما قلب الثاني إلى الأول لامتناع قلب الأول إلى الثاني، لئلا يذهب الصفير والاستطالة قوله " وقويا في ادكر " بالدال المشددة المهملة قوله " وجاء اذكر " أي: بالذال المشددة المعجمة اعلم أنه لما كان الإدغام بقلب الثاني إلى الأول على خلاف القياس كان

---

(١) هذا بيت لزهير بن أبي سلمى المزني، من قصيدة له يمدح فيها هرم ابن سنان المرى، وأولها قوله: قف بالديار التي لم يعفها القدم * بلى، وغيرها الأرواح والديم والجواد: الكريم، والنائل: العطاء، وقوله " عفوا " معناه سهلا من غير مطل ولا تسويف، وقوله " يظلم أحيانا " معناه أنه يطلب منه في غير وقت الطلب السائل ما سأله وتكلفه لذلك قبولا للظلم، والاستشهاد بالبيت في قوله " فيظلم " فقد روى بثلاثة أوجه أولها " فيظطلم " باظهار كل من الحرفين، وثانيها " فيظلم " بقلب الطاء المهملة

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٧٥/٣

معجمة والادغام، وثالثها " فيطلم " بقلب الظاء المعجمة طاء مهملة والادغام، وحكى ابن جني في سر الصناعة أنه روى بوجه رابع، وهو " فينظلم " بالنون على ينفعل من الظلم، ورواه سيبويه بالادغام على الوجهين (*)".[(١)]

١٨٥. ٨٦-"إلى وضعها، وإلا كان وضعها عبثا، وحينئذ لا يجوز قسمتها إلى ما تمس الحاجة إليه وإلى ما لا تمس الحاجة إليه، إلا أن مس الحاجة إلى البعض أكثر من البعض١؛ لأن٢ الحاجة تنتهي٣ إلى الضرورة والوجوب في البعض دون البعض٤، ٥.

---

١ في "ق"، "هـ": "بعض".

٢ في "هـ": "أو أن" بدلا من "لأن".

٣ في "هـ": "نتبين".

٤ في "هـ": "بعض".

٥ قال الرضي: "وفي جملة المقصور والممدود وذي الزيادة من باب التوسع مطلقا نظر؛ لأن القصر والمد إنما صير إليهما في بعض المواضع بإعلال اقتضاه الاستثقال، كاسم المفعول المعتل اللام من غير الثلاثي المجرد، واسمي الزمان والمكان، والمصدر مما قياسه مفعل ومفعل، وسائر ما ذكره في المقصور، وكالمصادر المعتلة اللام من أفعل وفاعل وافتعل؛ كالإعطاء والرماء والاشتراء وسائر ما نذكره في الممدود، وربما صير إليهما للحاجة كمؤنث أفعل التفضيل، ومؤنث أفعل الصفة. وكذا ذو الزيادة: قد تكون زيادته للحاجة، كما في زيادات اسم فاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق، وقد يكون بعضهما للتوسع في الكلام كما في سعيد وحمار وعصفور وكنابيل ونحو ذلك. ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق: إنها للتوسع في اللغة، حتى لو احتيج إلى أنه لا بد لكل زائد من معنى، **ولا دليل على** ما ادعى".

"شرح الشافية: ١/ ٦٦، ٦٧".". [(٢)]

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب – الرضي الأستراباذي ٣/٢٨٩

(٢) شرح شافية ابن الحاجب – ركن الدين الاستراباذي ١/٢٢٩

١٨٦. ٨٧-"وجبا الخراج جباوة وجباية١. وكما أن الواو في: جبوا ليس بدلا من الياء في: جبيا، كذلك الواو في جباوة ليست بدلا من الياء في جباية.

وأما إبدال الواو من الهمزة ففي نحو٢: جونة وجون؛ أصلهما٣: جؤنة [وجؤن] ٤ بالهمزة، فأبدلت الواو منهاه "١٥٤".

وقيل: المثال غلط؛ لأن تركيب جأن مهمل في الكلام، وحينئذ لا يعلم أن أصل عين٦ جونة الهمزة. **ولا دليل على** جواز همز٧ عينها سوى قول صاحب الصحاح: [والجونة -بالضم- مصدر الجون من الخيل٨. ثم قال] ٩: والجونة أيضا جونة العطار، وربما همز١٠، ١١.

---

١ ينظر اللسان "جبى": ١/ ٥٤١.

٢ لفظة "نحو" ساقطة من "ق".

٣ في النسخ الثلاث: أصلها، والمناسب للمعنى ما أثبتناه.

٤ وجؤن: إضافة من المحقق.

٥ ينظر الممتع: ١/ ٣٦٢.

٦ لفظة "عين" ساقطة من "ق".

٧ في "هـ": همزة.

٨ الصحاح "جون" ٥/ ٢٠٩٦.

٩ ما بين المعقوفتين ساقط من "هـ".

١٠ الصحاح جون: ٥/ ٢٠٩٦، وفي الأصل "ق": همزت، وما أثبتناه من "هـ" يوافق ما في الصحاح.

١١ وذكر ابن منظور الجؤنة تحت مادة "جأن"، وقال: "الجؤنة: سلة مستديرة مغشاة أدما، يجعل فيها الطيب والثياب". "اللسان "جأن": ١/ ٥٣٠"." (١)

١٨٧. ٨٨-"وقوله:

فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها١

---

(١) شرح شافية ابن الحاجب - ركن الدين الاستراباذي ٢/٨٦٤

اللغة والإعراب: أبي: امتنع، جماحا: مصدر من جمح الفرس -إذا أسرع إسراعا لا يرده شيء، والجموح من الرجال: الذي يركب هواه ولا يمكن ردعه، ولم يسل: مضارع، سلا: بمعنى صبر وتعزى، "لما" ظرف بمعنى حين معمول لتسلي في قوله بعد:

تسلى بأخرى غيرها فإذا التي ... تسلى بها تغري بليلى ولا تسلي

أبى: فعل ماض: "إلا" أداة حصر، "جماحا" مفعول أبي، "فؤاده" فاعل ومضاف إليه، "ولم يسل" لم حرف نفي وجزم، و"يسل" مضارع مجزوم بلم بحذف حرف العلة، "عن ليلى" متعلق بيسل، "بمال" متعلق به كذلك، "ولا أهل" معطوف على مال.

المعنى: أن هذا المحب حين تعلق قلبه بليلى وهام بها، ولم يصرفه عن التمادي في هواها زينة الدنيا من المال والأهل أراد أن يتسلى بغيرها فلم يغنه ذلك، بل زادته الأخرى، إغراء بليلى وتعلقا بها؛ لأنها دون ليلى في الحسن والجمال.

الشاهد: جواز تقديم المفعول المحصور بإلا وهو "جماحا" على الفاعل وهو "فؤاده"؛ لأنه لا لبس، إذ يتعين كون المحصور بعد إلا، بخلاف المحصور بإنما؛ لأنه **لا دليل على** أن المحصور هو تاليها.

١ عجز بيت من الطويل، ينسب إلى قيس بن الملوح -المعروف بمجنون ليلى، وصدره:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة

اللغة والإعراب: "تزودت": اتخذت زادا، والزاد: طعام يتخذ للسفر، وهو فعل وفاعل، "من ليلى" متعلق به، وهو مجرور بفتحة مقدرة على الألف نيابة عن الكسرة؛ لأنه ممنوع من الصرف لألف التأنيث المقصورة، "ما" نافية، "زاد" فعل ماض، "إلا" أداة حصر، "ضعف"، مفعول مقدم. "ما" اسم موصول مضاف إليه، "بي" متعلق بمحذوف صلة، "كلامها" فاعل زاد ومضاف إليه.

المعنى: اتخذت من تكليم ليلى، ساعة زادا أتبلغ به، وأطفئ جذوة حبي لها، فلم يفدني ذلك، ولم يشف غلتي، بل زاد كلامها ما بي من وجد ولوعة.

الشاهد: تقديم المفعول المحصور بإلا وهو "ضعف" على الفاعل وهو كلامها.". (١)

١٨٨. ٨٩-"السادس مرادفة إلى نحو ﴿فردوا أيديهم في أفواههم﴾

السابع مرادفة من كقوله

---

(١) ضياء السالك إلى أوضح المسالك ٢٨/٢

٣٠٦ - (ألاعم صباحا أيها الطلل البالي ... وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

(وهل يعمن من كان أحدث عهده ... ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال)

وقال ابن جني التقدير في عقب ثلاثة أحوال **ولا دليل على** هذا المضاف وهذا نظير إجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتماله لأن يكون أصله إلى زيد وقيل الأحوال جمع حال لا حول أي ثلاث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور الدهور وقيل يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ففي بمعنى مع

الثامن المقايسة وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق نحو ﴿فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل﴾

التاسع التعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله

٣٠٧ - (... فانظر بمن تثق) على حمله على ظاهره وفيه نظر

العاشر التوكيد وهي الزائدة لغير التعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأنشد". (١)

١٨٩. ٩٠-"حيث دخل فيه يا على رب وهما حرفان وعلى اسجدوا وهو فعل فالجواب أن يا في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم وقيل للنداء والمنادي محذوف أي يا قوم وضعفه ابن مالك في توضيحه بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف ومن الأسماء ما **لا دليل على** اسميته إلا النداء نحو يا مكرمان ويا فل لأنهما يختصان بالنداء الثاني التنوين وسيأتي حده وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث والذي يختص بالاسم منه ما عدا الترنم والغالي اللاحقين لروي البيت وهو الحرف الذي تعزى له القصيدة فإنهما لا يختصان به كما سيأتي وإنما اختص الباقي به لأن التمكين فيه للفرق بين المنصرف وغيره والتنكير للفرق بين النكرة وغيرها والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم والعوض إنما يدخل المضاف عوضا من المضاف إليه ولاحظ لغير الاسم في الصرف ولا التعريف والتنكير ولا الجمع ولا الإضافة فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر ١ -

(ألام على لو ولو كنت عالما ... بأذناب لو لم تفتني أوائله)

---

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص/٢٢٥

حيث أدخل التنوين على لو وهو حرف فالجواب أن لو هنا اسم علم للفظة لو ولذلك شدد آخرها وأعرب ودخلها الجر والإضافة كما سيأتي ذلك في مبحث التسمية الثالث حرف التعريف إذ لاحظ لغي الاسم فى التعريف والتعبير بذلك أحسن من التعبير ب أل لشموله لها وللام على قول من يراها وحدها المعرفة ول أم في لغة طيئ ولسلامته من ورود أل الموصولة وأما قوله

إياك واللو فإن اللو تفتح عمل الشيطان رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره فالجواب عنه كما سبق في الكلام على لو". (١)

١٩٠. ٩١-"قبل ذلك فحمل على قبل وبعد وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء والجمهور على أنها ضمة إعراب فقيل هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه والتقدير حسبك السكوت ينم الناس وقيل هو مبتدأ لا خبر له لأن معناه اكتف واختاره ابن طاهر الخامس مسألة ضربي زيدا قائما وضابطها أن يكون المبتدأ مصدرا عاملا في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبرا عنه وهذه المسألة طويلة الذيول كثيرة الخلاف وقد أفردتها قديما بتأليف مستقل وأقول هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال فقال قوم ضربي مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائما أو ثبت ضربي زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما **لا دليل على** تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره وقال الجمهور هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا فقال قوم لا خبر له وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان والتقدير ضربت زيدا قائما وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبه به وقال الكسائي وهشام والفراء وابن كيسان الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان الحال إذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر وإنما احتيج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين حتى لو أكدت كرر التوكيد نحو ضربي زيدا قائما نفسه نفسه". (٢)

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٢٨/١

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣٩٥/١

١٩١.   ٩٢-"وعند لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرف نحو سير عليه سحر وجلس عندك ولا يجوز أيضا نيابة الظرف المنوي وجوزه ابن السراج كالمصدر وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر فالبصريون على المنع والكوفيون على الجواز وأما المجرور فإن جر بحرف زائد فلا خلاف في إقامته وأنه في محل رفع نحو أحد في قولك ما ضرب من أحد فإن جر بغيره فاختلف على أقوال أحدها وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو سير بزيد كما لو كان الجار زائدا والثاني وعليه ابن هشام أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل وجعل ضميرا مبهما ليتحمل ما يدل عليه الفعل من مصدر أو ظرف مكان أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها والثالث وعليه الفراء النائب حرف الجر وحده وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في زيد يقوم في موضع رفع قال أبو حيان وهذا مبني على الخلاف في قولهم مر زيد بعمرو فمذهب البصريين أن المجرور في موضع نصب فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع ومذهب الفراء أن حرف الجر في موضع نصب فلذا ادعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع والرابع وعليه ابن درستويه والسهيلي والرندي أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل والتقدير سير هو أي السير لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل سيرت بهند وجلست في الدار ولكان إذا قدم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل وذلك لا يتصور في المجرور ورد بأن العرب تصرح معه بالمصدر المنصوب نحو سير بزيد سيرا فدل على أنه النائب وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير كفى بهند فاضلة فإنها فاعل قطعا ولا يؤنث كفى وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظي". (١)

١٩٢.   ٩٣-"لزاعم ذلك) وهو السهيلي في الأولى وبعضهم في الثانية قال أبو حيان لأن ذلك دعوى لا دليل على صحتها (وجزم فعل المتكلم بها قليل جدا) كقوله
(لا ألفين أحدكم متكئا على أريكته يأتيه الأمر مما أمرت به) الحديث رواه كذا والأكثر أن يكون المنهي بها فعل الغائب والمخاطب قال الرضي على السواء ولا تختص بالغائب كاللام وفي الارتشاف الأكثر كونها للمخاطب ويضعف كونها للغائب كالمتكلم ومن أمثلته: ﴿فلا يسرف في القتل﴾ [الإسراء: ٣٣] ﴿لا يتخذ المؤمنون﴾ [آل عمران: ٢٨] (وفصلها) من الفعل (بمعمول مجزومها) نحو لا اليوم يضرب زيد (قليل أو ضرورة خلف) حكاه في الارتشاف ومنه قوله: ١٢٨٢ -

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/٥٨٧

(وقالوا أخانا لا تخشع لظالم ... عزيز ولا ذا حق قومك تظلم)

أي ولا تظلم ذا حق قومك قال في شرح الكافية وهذا رديء لأنه شبيه بالفصل بين حرف الجر والمجرور (وجوز ابن عصفور والأبذي حذفه) أي مجزومها وإبقاءها لدليل نحو اضرب زيدا إن أساء وإلا فلا وتوقف أبو حيان فقال يحتاج إلى سماع عن العرب

لم

٣ - أي الثالث (لم) وهي حرف نفي (وتختص بمصاحبة أدوات الشرط) نحو إن تقم لم أقم بخلاف (لما) فلا تصاحبها قال الرضي كأنه لكونها". (١)

١٩٣. ٩٤-"وفي توكيد محذوف خلاف فأجازه الخليل وسيبويه والمازني وابن طاهر وابن خروف فيقال في (الذي ضربته نفسه زيد) (الذي ضربت نفسه زيد) (ومررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما) ومنعه الأخفش والفارسي وابن جني وثعلب وصححه ابن مالك وأبو حيان لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للاختصار فتدافعا ولأنه **لا دليل على** المحذوف ورد الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره والثاني بأن التوكيد يدل على المحذوف قال أبو حيان والذي نختاره عدم الجواز لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب ولا يجوز تعاطفهما أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى خلافا لابن الطراوة في أجازته ذلك وينبغي أن يكون مبنيا في (كل) و (أجمعين) على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كل وهو مردود بقوله ﴿ولأغوينهم أجمعين﴾ [الحجر: ٣٩] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت تنبيه خالف التوكيد النعت في أنه بألفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور ولا على محذوف على الأصح عند المتأخرين ولا على توكيد ولا يعطف وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ولا إلى نصب". (٢)

١٩٤. ٩٥-"والمصدر إذا جمع حين يدل على الوحدة والهيئة والنوع فلأنه قد افتقد جنس فعله وإذا جمع حين يجتذب إلى الاسم اسم ذات كان أو اسم معنى، فلأنه افتقد حدث فعله، أما إذا اجتمع

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٥٤١/٢

(٢) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١٧١/٣

للمصدر حدث فعله وجنسه فقد صح فيه ما أورد صاحب الموهر حين قال (١ / ١٢٠) : (ومما يحسن مفردا ويقبح مجموعا، المصادر كلها) . ولا يظن ظان أن لنا أن نريد الاسمية في أي مصدر فنجمعه، وإنما ذلك مرهون بضرورة التعبير والحاجة إليه.

صحة جمع بيان على بيانات وأبنية:

جرى نقاش حول صحة جمع بيان على بيانات في الدورة السابعة والثلاثين لمجمع اللغة العربية بالقاهرة. فقال الأستاذ عباس حسن، عضو المجمع: (المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه، إلا إذا كان عدديا أو نوعيا. وهنا لا دليل على التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع.) وأنت ترى أن الأستاذ قد أبى جمع (بيان) على (بيانات) لسببين: الأول أنه لا دليل على تعدد المصدر فيجمع، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.

أقول في الجواب عن ذلك: فيما يراد به هنا ليس مصدرا، وإنما هو اسم، وهو القول الذي تسوقه لإعلان أمر أو إيضاحه والكشف عن إشكال فيه. أو هو (ما يتم به بيان الأمر والكشف عن غامضه) . فهو بذا قد فقد دلالته على الحدث وجنسه، على السواء، فعاد له حكم الجمع الذي حالت دونه هذه الدلالة. فإذا قيل إنه مصدر فاعتدادا بالأصل. وقد يستعمل (البيان) دالا على حدثه دون جنسه فيجمع لاختلاف نوعه.

وجاء في النص الذي اختلف في صحته (الأحكام والبيانات) فامتنع الأعضاء من جمع (البيان) وأقروا جمع (الحكم) فما الذي أداهم إلى هذا التفريق؟". [(١)]

١٩٥. ٩٦-"وقال الأستاذ عباس حسن (وهنا ـ أي في البيان ـ لا دليل على التعدد، ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم، أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع..)

.

أقول إن أعضاء المجمع القاهري قد أقروا بتعدد أنواع البيان. قال الدكتور إبراهيم مدكور: (المسألة هي وجود أنواع من البيان) . وقال الدكتور طه حسين (يمكن أن نقول أنواع من البيان) وانتهوا من النقاش إلى هذا التعبير (مختلف أنواع البيان والأحكام) . وكان الوجه أن يقولوا (مختلف أنواع البيان والحكم)

---

(١) دراسات في النحو ص/١٤٧

أو (مختلف البيانات أو الأبينة والأحكام) . وما داموا قد أقروا أنواعا من (البيان) فما الذي منعهم من جمعه، كما فعل الأئمة. قال صاحب المصباح: (فإن كان المصدر عددا كالضربات أو نوعا كالعلوم والأعمال، جاز ذلك لأنها وحدات وأنواع..) وأردف (لأن ضربا يخالف ضربا في كثرته وقلته، وعلما يخالف علما في معلومه ومتعلقه) . أو ليس (للبيان) نوع يختلف في مضمونه ومتعلقه، عن بيان آخر. قال ابن سيده في المخصص (١٣ / ٨٥) : (إذا كانت الصلاة مصدرا وقع على الجمع والمفرد بلفظ واحد كقوله: لصوت الحمير، فإذا اختلف جاز أن يجمع لاختلاف ضروبه..) . ألم تختلف ضروب البيان وقد قال المناقشون (مختلف أنواع البيان) ؟ قال الرضي في شرح الكافية (٢ / ١٨٧) : (وثلاثة أكاريم وتخاريج، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام) .

هذا ما أحسب إلا أن الأئمة قد جمعت (البيان) بعد أن انتهت فيه إلى أنواع متعددة، كبيان التقرير وبيان التغيير وبيان التبديل إلى غير ذلك مما ذكره الشريف الجرجاني في تعريفاته. فقد جاء في شرح المنار في أصول الفقه لابن ملك (فصل في بيان أقسام البيانات (٢٣٤) وقد عدد فيه أنواع البيان فقال إنها بيان التقرير وبيان التفسير وبيان التغيير.". (١)

١٩٦. ٩٧-"فهذا ابن جني فقد جمع من المصادر (قصدا) على (قصود) حين انتوى فيه الاسمية، ففي الخصائص (٤٢٧/١) : "من غير اعتقاد لعلله ولا لقصد من قصوده". وقد تكرر منه هذا الجمع. وجمع (الحذف) على حذوف في قوله (٨٨/١) : "ألا ترى ما في القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف، فحذف المضاف وحذف الموصوف". وجمع (الحمل) على حمول، فقال (٢٢٢/١) : "ثم قالوا كساوان تشبيها له بعلباوان. ثم قالوا قراوان حملا على كساوان ... وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها". وهكذا جمع (الفصل) خلاف (الوصل) على فصول (٣٣٤/١) ، و (الوصل) على وصول (اللسان- وصل) و (الغلط) على أغلاط (٤٨/١) ، كما جمعه على (غلاط) (اللسان- غلط) . بل جمع (الوعد) وهو مصدر في الأصل، على وعود. فقد أنكر الجوهري جمع (الوعد) لمصدريته وكذا فعل الأزهري، والأصبهاني في المفردات. واستدرك ابن منظور في اللسان فقال: "والوعد من المصادر المجموعة، حكاه ابن جني"، أقول لعل الأظهر أنه جمعه ابن جني كما هو شأنه فيما أنزله منزلة الأسماء من المصادر.

---

(١) دراسات في النحو ص/١٤٩

وجمع الزمخشري (الوجل) بفتحتين، وهو الخوف، على (أوجال) كما في أساس البلاغة.

جمع البيان والبلاغ والعذاب:

وتردد المجمعيون في مجمع اللغة العربية بالقاهرة في جمع (البيان) فقال الأستاذ عباس حسن عضو المجمع القاهري: "المصدر من حيث هو مصدر لا يجوز جمعه إلا إذا كان عدديا أو نوعيا، وهنا **لا دليل على** التعدد. ولو سلمنا أنه متعدد الأنواع لكان المانع من جمعه جمع المؤنث السالم أنه لا يدخل تحت نوع مما يجمع هذا الجمع". وهكذا أنكر الأستاذ عباس حسن جمع (بيان) على (بيانات) لسببين، الأول: أنه **لا دليل على** تعدده، والثاني: أنه لا سند لجواز جمعه جمع مؤنث سالما، إذا صح جمعه.". [(١)]

١٩٧. ٩٨-"حيث تلاشت بعد الجيل الثاني أو الثالث من على ألسنة المتكلمين بها من المهاجرين.

أما المصطلحات: ثنائية اللغة bilingualism، أو ثلاثية اللغة trilingualism أو تعدد اللغة multilingualism فهي مصطلحات تصف حالات معينة حينما يتكلم فرد أو مجموعة ما لغتين أو أكثر على درجة واحدة تقريبا. وإن ثنائية اللغة من السهل تحقيقها حينما تكون اللغتان مستعملتين جنبا إلى جنب منذ الطفولة المبكرة، وبشرط أن تستمرا إلى فترة متأخرة، وما يقال من أن ثنائية اللغة أو ثلاثيتها تلحق الضرر بالتطور النفسي للفرد فدعوى لا دليل عليها. كذلك **لا دليل على** الدعوى الآخرى أن الثنائية تعوق التمكن من إحدى اللغتين أو كلتيهما، إن التمكن من أي لغة يتوقف على الفرد، وليس على عدد اللغات المراد تعلمها فالشخص الذي يتكلم بطريقة ناقصة سوف يتكلم لغة واحدة بنفس الطريقة الناقصة.

أما المصطلح: معامل القراءة والكتابة literacy coefficient، فيستخدم بالنسبة لكل لغة على حدة، على أساس مئوي يبين نسبة المتكلمين باللغة الذين يعرفون القراءة والكتابة، والذين بالتالي يستطيعون مباشرة الاتصال عن طريق الصيغة المكتوبة.

وأما المصطلح معامل القومية nationalism coefficient فيشير إلى عامل تقل الصفة الموضوعية فيه، وهو عامل المشيئة الصادرة عن المتكلمين بلغة ما بالإبقاء على حياة لغتهم، وهو عامل غالبا ما تختلط فيه عوامل الدين والجنس وعوامل أخرى١.

وهناك مجموعة أخرى من المصطلحات تختص بميدان اللغات الصناعية

---

(١) دراسات في النحو ص/١٩٨

١ لاحظ مثلا أن العامل الديني كان ملاحظا في الاحتفاظ باللغة العبرية، واتخاذها لغة رسمية في دولة إسرائيل، إلى جانب عامل "الرغبة في الحياة" وتبدو فاعلية هذين العاملين كذلك بالنسبة للغة الكلتية في أيرلندا.". (١)

١٩٨. ٩٩-"معرفة الفصيح من العرب:

عقد السيوطي فصلا في معرفة الفصيح من العرب وضح فيه أفصح الخلق ثم أفصح العرب، فقال: أفصح الخلق على الإطلاق سيدنا ومولانا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- حبيب رب العالمين جل وعز، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنا أفصح العرب"، رواه أصحاب الغريب ورووه أيضا بلفظ: "أنا أفصح من نطق بالضاد بيد١، أني من قريش"، وتقدم حديث: أن عمر قال: يا رسول الله مالك أفصحنا، ولم تخرج من بين أظهرنا ... الحديث وروى البيهقي في شعب الإيمان عن محمد بن إبراهيم بن الحرث التيمي: أن رجلا قال يا رسول الله، ما أفصحك! فما رأينا الذي هو أعرب منك. قال: "حق لي فإنما أنزل القرآن علي بلسان عربي مبين" وقال الخطابي: اعلم أن الله لما

١ بيد ملازمة للإضافة إلى أن واسمها، ويرى الدماميني أنه **لا دليل على** اسميتها لجواز أن تكون حرف استثناء وعلى القول باسميتها لها استعمالان أحدهما أنها بمعنى غير إلا أنها منصوبة دائما ولا تقع صفة ولا تكون إلا في الاستثناء المنقطع ومنه الحديث: "نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا". ثانيهما: بمعنى من أجل كحديث::"أنا أفصح العرب بيد أني من قريش" ويرى ابن مالك وغيره أنا بمعنى غير وأن الحديث من تأكيد المدح بما يشبه الذم.". (٢)

(١) أسس علم اللغة ص/١٩٢

(٢) دراسات لغوية في أمهات كتب اللغة ص/٢١٨